

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

العنوان:

مكانة مجموعة البريكس في النظام النقدي الدولي بعد الازمة
المالية العالمية 2008

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:
خير الدين بوزرب

من إعداد الطالبتين:
✓ لبنى كعواش
✓ فاتن عزوزة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الإسم واللقب
رئيساً	جامعة جيجل	كريم بودخدخ
مشرفاً ومقرراً	جامعة جيجل	خيرالدين بوزرب
مناقشاً	جامعة جيجل	يونس مراد

السنة الجامعية: 2018 / 2019

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين ، و بعد....

في هذه اللحظات الأخيرة التي تكاد فيها كل الصعوبات و المتاعب أن تتحول إلى أمل فإننا نحمد الله على إتمام الدراسة و لا يسعنا بعد أن وفقنا الله إلا أن نرفع له آيات الشكر و الثناء الذي لولاه لما كان هذا العمل أن يخرج للنور.

و في نهاية إعداد هذه المذكرة، نتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان لأستاذنا الفاضل/ بوزرب خير الدين الذي تفضل بالإشراف على إعدادها، و غمرنا بتوجيهاته التي كانت لها الأثر البارز في تشجيعنا على القيام بهذا العمل بشكله النهائي.

كما نتوجه بعظيم الشكر و التقدير لأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، اللذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة.

كما نشكر كذلك جميع القائمين على جامعة محمد الصديق بن يحيى بالأخص الأساتذة و الموظفون بكلية العلوم الاقتصادية الذين يسهرون على السير الجيد للكلية.

و في الأخير نتوجه بتقديرنا الخالص إلى جميع الزملاء و كل من ساعد في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد و ساعدنا فيما نحتاجه من بيانات و معلومات.

* الطالبتين:

لبنى كعواش

فاتن عزوزة

الإهداء

إلى ينبوع الحنان ورمز العطاء،
إلى من كانت معي في جميع اللحظات،
إلى أروع من في الوجود،
أمي الحبيبة
إلى من قدم السعادة لي حتى كلت أنامله،
إلى من يعجز اللسان على ذكر مآثره،
إلى القلب الكبير،
والدي العزيز
إلى إخوتي وأخواتي،
ليليا، أحلام وعادل
إلى رفيق درب وسندي في الحياة،
زوجي حميد
إلى فلذات كبدي أغلى ما لدي،
ابنتي أسيل وإيلين
إلى صديقتي وشريكتي في العمل فاتن
إلى عائلتي الثانية،
فضيلة، الهام، ليندة، حميدة وجميع أزواجهم وأولادهم
إلى كل صديقاتي

إلى كل أساتذتي الكرام وأخص بالذكر الأستاذ بوزرب خير الدين الذي فتح لنا أبوابه بشتى طرق
الاتصال لتبليغ نصائحه و توجيهاته و الأستاذ كعواش محمد الذي رافقتي طوال مشواري الدراسي و لم

يبخل علي يوما بتقديم المساعدة

إلى كل الأشخاص الذين سقطت أسماؤهم سهوا مني

أقدم هذا العمل المتواضع

لبني .

الإهداء

إلى التي وهبت فلذة كبذها كل العطاء و الحنان،
إلى من إرتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي،
إلى من كانت دعواتها لي بالتوفيق تتبني خطوة بخطوة في عملي،

أمي الحبيبة

إلى من وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله،

إلى من كان يدفعني لنيل المبتغى،

إلى مدرستي الأولى في الحياة،

أبي الغالي على قلبي

إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة

إلى شريك حياتي وخطيبي إلى أروع من جسد الحب في كل معانيه فكان السند والعطاء

لن أقول شكرا، بل سأعيش الشكر معك

رياض

إلى أهل بيتي الثاني

إلى خالتي وبناتها

إلى أعمامي وأخوالي

إلى صديقتي وشريكتي في العمل لبنى

إلى كل صديقاتي

إيمان، نهاد

إلى كل الأشخاص الذين سقطت أسماؤهم سهوا مني

إلى كل الأساتذة الكرام بكلية العلوم الاقتصادية وبالأخص الأستاذ بوزرب خير الدين، والأستاذ كعواش

محمد

اهدي هذا العمل المتواضع

فاتن .



الصفحة	الموضوع
	الشكر والتقدير
V	قائمة المحتويات
XI	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
	الفصل الأول: النظام النقدي الدولي
6	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية النظام النقدي الدولي
7	المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي
7	الفرع الأول: تعريف النظام النقدي الدولي
8	الفرع الثاني: خصائص النظام النقدي الدولي
8	الفرع الثالث: أهداف النظام النقدي الدولي
9	الفرع الرابع: شروط النظام النقدي الدولي
9	الفرع الخامس: أهمية النظام النقدي الدولي
9	الفرع السادس: الفرق بين النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي
11	المطلب الثاني: معالم النظام النقدي الدولي
11	الفرع الأول: السيولة الدولية
14	الفرع الثاني: نظام سعر الصرف
18	الفرع الثالث: إدارة أزمة المدفوعات الدولية
18	الفرع الرابع: المؤسسات المالية الدولية
24	المطلب الثالث: وظائف ومعايير كفاءة النظام النقدي الدولي
24	الفرع الأول: وظائف النظام النقدي الدولي
25	الفرع الثاني: معايير كفاءة النظام النقدي الدولي
27	المبحث الثاني: تطور النظام النقدي الدولي
27	المطلب الأول: النظام النقدي الدولي قبل إتفاقية بريتون وودز
27	الفرع الأول: المرحلة الرأسمالية التجارية
27	الفرع الثاني: نظام قاعدة الذهب

32	المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي في ظل إتفاقية بريتن وودز
32	الفرع الأول: ميلاد بريتن وودز
34	الفرع الثاني: خصائص نظام بريتن وودز
35	الفرع الثالث: مراحل سير نظام بريتن وودز
37	الفرع الرابع: إتفاقية سميثونيان والتطورات الحاصلة بعدها
37	المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي بعد إنهيار نظام بريتن وودز
38	الفرع الأول: حقوق السحب الخاصة
38	الفرع الثاني: إتفاقية جامايكا
39	الفرع الثالث: نظام التعويم
41	المبحث الثالث: ملامح النظام النقدي الدولي قبل الأزمة المالية العالمية 2008
41	المطلب الأول: هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي
44	المطلب الثاني: هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية
46	المطلب الثالث: أزمات النظام النقدي الدولي في القرن العشرين
46	الفرع الأول: أزمة أكتوبر 1987
48	الفرع الثاني: الأزمة المكسيكية 1994
49	الفرع الثالث: أزمة جنوب شرق آسيا 1997
51	المطلب الرابع: التوجه نحو نظام سعر الصرف المرن
52	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: مجموعة البريكس BRICS
54	تمهيد
55	المبحث الأول: الإطار النظري لمجموعة البريكس
55	المطلب الأول: نشأة وتطور مجموعة البريكس
55	الفرع الأول: نشأة البريكس
56	الفرع الثاني: دوافع إنشاء مجموعة البريكس
57	الفرع الثالث: تطور مجموعة البريكس
60	المطلب الثاني: مفهوم ومميزات مجموعة البريكس
60	الفرع الأول: تعريف مجموعة البريكس
61	الفرع الثاني: مميزات مجموعة البريكس

61	المطلب الثالث: أهداف مجموعة البريكس
62	المبحث الثاني: مقومات دول مجموعة البريكس
62	المطلب الأول: مقومات البرازيل وروسيا الإتحادية
62	الفرع الأول: مقومات البرازيل
64	الفرع الثاني: مقومات روسيا الإتحادية
66	المطلب الثاني: مقومات الهند والصين الشعبية
66	الفرع الأول: مقومات الهند
67	الفرع الثاني: مقومات الصين الشعبية
68	المطلب الثالث: مقومات جنوب إفريقيا
70	المبحث الثالث: الأداء الإقتصادي لدول مجموعة البريكس
70	المطلب الأول: قراءة في إقتصاد البرازيل وروسيا الإتحادية
70	الفرع الأول: إقتصاد البرازيل
72	الفرع الثاني: إقتصاد روسيا الإتحادية
75	المطلب الثاني: إقتصاد الهند والصين الشعبية
75	الفرع الأول: إقتصاد الهند
77	الفرع الثاني: إقتصاد الصين الشعبية
80	المطلب الثالث: قراءة في إقتصاد جنوب إفريقيا
83	المبحث الرابع: مكانة دول البريكس في النظام النقدي الدولي قبل الأزمة المالية العالمية
83	المطلب الأول: إحتياطات النقد الأجنبي في دول البريكس قبل الأزمة المالية العالمية
83	الفرع الأول: إحتياطات النقد الأجنبي في البرازيل
84	الفرع الثاني: إحتياطات النقد الأجنبي في روسيا
84	الفرع الثالث: إحتياطات النقد الأجنبي في الهند
85	الفرع الرابع: إحتياطات النقد الأجنبي في الصين الشعبية
86	الفرع الخامس: إحتياطات النقد الأجنبي في جنوب إفريقيا
86	المطلب الثاني: مكانة دول البريكس في صندوق النقد الدولي قبل الأزمة المالية العالمية
88	المطلب الثالث: أنظمة الصرف لدول البريكس قبل الأزمة المالية العالمية

88	الفرع الأول: نظام سعر الصرف في الصين الشعبية
89	الفرع الثاني: نظام سعر الصرف في البرازيل
89	الفرع الثالث: نظام سعر الصرف في روسيا
90	الفرع الرابع: نظام سعر الصرف في الهند
91	الفرع الخامس: نظام سعر الصرف في جنوب إفريقيا
92	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008
94	تمهيد
95	المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية 2008
95	المطلب الأول: مدخل للأزمات المالية
95	الفرع الأول: مفهوم الأزمات المالية
97	الفرع الثاني: خصائص الأزمة المالية
97	الفرع الثالث: أسباب الأزمات المالية
98	الفرع الرابع: أنواع الأزمات المالية
100	المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008
100	الفرع الأول: الجذور التاريخية للأزمة المالية العالمية 2008
102	الفرع الثاني: المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية 2008
104	المبحث الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد العالمي
104	المطلب الأول: آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاديات المتقدمة
105	الفرع الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الأمريكي
106	الفرع الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على باقي الدول المتقدمة
107	المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول الناشئة والنامية
108	المطلب الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية على النظام النقدي الدولي
108	الفرع الأول: تقلبات أسعار الصرف في ظل الأزمة المالية العالمية 2008
109	الفرع الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الإحتياجات الدولية
110	الفرع الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية على تدفقات رؤوس الأموال
113	المطلب الرابع: أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية والحلول المقترحة
113	الفرع الأول: أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية أمريكيا

114	الفرع الثاني:أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية دوليا
118	المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008 ودول مجموعة البريكس
118	المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على دول مجموعة البريكس
118	الفرع الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على الصين الشعبية
121	الفرع الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الهند
124	الفرع الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية على البرازيل
127	الفرع الرابع: تأثير الأزمة المالية العالمية على روسيا
128	الفرع الخامس: تأثير الأزمة المالية العالمية على جنوب إفريقيا
130	المطلب الثاني: السياسات والإجراءات المتخذة في ظل الأزمة المالية العالمية من طرف دول البريكس
130	الفرع الأول: السياسة المالية
132	الفرع الثاني: السياسة النقدية المتبعة
133	المطلب الثالث: عوامل قدرة إقتصاديات دول البريكس على التصدي للأزمة المالية العالمية
135	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: ملامح النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية ودور مجموعة البريكس في تشكيلها
137	تمهيد
138	المبحث الأول: الإنتقادات والإصلاحات المقترحة للنظام النقدي الدولي
138	المطلب الأول: العيوب والإنتقادات الموجهة للنظام النقدي الدولي
138	الفرع الأول: نظام مركزي
140	الفرع الثاني: النظام النقدي الدولي غير مستقر
140	الفرع الثالث: النظام النقدي الدولي نظام غير عادل
142	المطلب الثاني: متطلبات إصلاح النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية
143	المبحث الثاني: ملامح النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 ومكانة دول البريكس فيها
143	المطلب الأول: المؤسسات المالية العالمية بعد الأزمة المالية العالمية 2008
143	الفرع الأول: إصلاحات صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية
149	الفرع الثاني: البنك الدولي

150	المطلب الثاني: السيولة الدولية بعد الأزمة المالية العالمية
150	الفرع الأول: الإتجاه نحو تدويل اليوان الصيني
157	الفرع الثاني: مكانة الدولار بعد الأزمة المالية العالمية 2008
158	المطلب الثالث: المؤسسات المالية الإقليمية الدولية الجديدة
158	الفرع الأول: إنشاء بنك التنمية الجديد " بنك البريكس "
162	الفرع الثاني: إنشاء صندوق الترتيبات الإحتياطي CAR
166	المبحث الثالث: مستقبل ومكانة دول البريكس في النظام النقدي الدولي بعد الأزمة
166	المطلب الأول: الأداء الإقتصادي الحالي والمتوقع لدول البريكس
166	الفرع الأول: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي
167	الفرع الثاني: مؤشر التضخم
168	الفرع الثالث: مؤشر البطالة
169	الفرع الرابع: مؤشر التجارة الخارجية
170	الفرع الخامس: مستقبل وآفاق دول البريكس
172	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مكانة دول البريكس في النظام النقدي الدولي
172	الفرع الأول: تحديات إستمرار هيكل النظام النقدي الحالي
174	الفرع الثاني: تحديات مساهمة دول البريكس في النظام النقدي الدولي
177	المطلب الثالث: الإعتماد المتبادل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية كعائق لتغير هندسة النظام النقدي الدولي
180	خلاصة الفصل
182	الخاتمة العامة
183	قائمة المراجع
	الملخص

فائمة الجدول والأسكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	الإختلافات الموجودة بين النظام المالي الدولي والنظام النقدي الدولي	10
(02-01)	التداول في أسواق الصرف الأجنبي التقليدية	42
(03-01)	حصة و. م. أ مقارنة ببعض الدول الأخرى ضمن المؤسسات المالية الدولية كما في العام 2008	45
(04-01)	أكبر حصص الأسهم والتصويت للمساهمين في رأسمال الصندوق	46-45
(05-02)	نمو الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي (2007-2002)	70
(06-02)	معدلات التضخم البرازيلي (2007-2000)	71
(07-02)	معدلات البطالة في البرازيل (2007-2001)	71
(08-02)	صادرات السلع والخدمات للبرازيل (2005-1990)	72-71
(09-02)	واردات السلع والخدمات للبرازيل (2005-1990)	72
(10-02)	نمو الناتج المحلي الإجمالي في روسيا (2007-2002)	73
(11-02)	معدلات التضخم في روسيا (2007-2000)	73
(12-02)	معدلات البطالة في روسيا (2006-2000)	74
(13-02)	صادرات السلع والخدمات لروسيا (2005-1990)	74
(14-02)	واردات السلع والخدمات لروسيا (2005-1990)	75
(15-02)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي (2007-2002)	75
(16-02)	معدلات التضخم الهندي (2007-2000)	76
(17-02)	معدلات البطالة للهند (2006-2000)	76
(18-02)	صادرات السلع والخدمات في الهند (2005-1990)	77
(19-02)	واردات السلع والخدمات للهند (2005-1990)	77
(20-02)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني (2007-2002)	78
(21-02)	معدلات التضخم في الصين خلال الفترة (2007-2000)	79
(22-02)	نسبة البطالة في الصين (2006-2000)	79
(23-02)	صادرات السلع والخدمات للصين (2005-1990)	79
(24-02)	نسبة واردات السلع والخدمات للصين (2005-1990)	80
(25-02)	نمو الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا (2007-2002)	80

81	معدلات التضخم في جنوب إفريقيا (2007-2000)	(26-02)
81	معدلات البطالة في جنوب إفريقيا (2006-2000)	(27-02)
82	صادرات السلع والخدمات لجنوب إفريقيا (2005-1990)	(28-02)
82	واردات السلع والخدمات لجنوب إفريقيا (2005-1990)	(29-02)
83	احتياطات العملات الأجنبية في البرازيل خلال الفترة (2005-1990)	(30-02)
84	احتياطات العملات الأجنبية في روسيا خلال الفترة (2005-1990)	(31-02)
84	احتياطات العملات الأجنبية في الهند خلال الفترة (2005-1990)	(32-02)
85	احتياطات العملات الأجنبية للصين خلال الفترة (2005-1990)	(33-02)
86	احتياطات العملات الأجنبية لجنوب إفريقيا خلال الفترة (2005-1990)	(34-02)
87	حصة دول البريكس من حجم الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي	(35-02)
110-109	السيولة الدولية حسب المجموعات الدولية للأعوام (2009-2008-2007)	(36-03)
112	الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة حسب المنطقة للمدة (2007-2009)	(37-03)
114	إجراءات نظام الاحتياطي الفدرالي لخفض أسعار الفائدة وحفز الإقتصاد	(38-03)
120	إستثمارات صندوق الثروة السيادي الصيني والمؤسسات الحكومية في المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (2007-2008 الربع الأول)	(39-03)
122	الإتجاهات الشهرية للاستثمار الأجنبي خلال العام 2009-2008	(40-03)
126	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل خلال الفترة 2010-2006	(41-03)
126	تدفقات إستثمارات المحفظة إلى البرازيل خلال الفترة 2009-2000	(42-03)
126	حجم الصادرات البرازيلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010	(43-03)
127	معدل نمو الصادرات الروسية ما بين الثلاثي الأول 2008- الثلاثي الرابع 2009	(44-03)
128	التدفقات المالية إلى جنوب إفريقيا بين جوان 2008 وجوان 2009	(45-03)
132-131	الإستجابة المالية لدول البريكس وتقييمها	(46-03)
138	حصة الدولار الأمريكي في المعاملات الدولية سنة 2010 بالنسبة للإجمالي العالمي	(47-04)
139	تطور الإحتياطات الدولية من الدولار الأمريكي إلى إجمالي الإحتياطي النقدي الدولي (2008-2014)	(48-04)

144	أبرز الدول المقرضة للصندوق في إطار إتفاقيات الإقراض الجديدة (كما في 2015)	(49-04)
148	أكبر عشرة حصص وقوة تصويتية في صندوق النقد الدولي	(50-04)
151	مرتبة الإقتصاد الصيني في مجال التجارة الخارجية ضمن قائمة الإقتصادات العالمية لعام 2012	(51-04)
151	حصة اليوان الصيني ضمن تركيبة الاحتياطيات الدولية خلال الفترة 2017-2011	(52-04)
152	حصة عملات الإحتياط من سلة حقوق السحب الخاصة قبل وبعد إدراج اليوان الصيني	(53-04)
157	حصة اليوان من التداول في أسواق الصرف (حصص من متوسط التداول اليومي في شهر أبريل) خلال الفترة 2016-2007	(54-04)
158	حصة العملات الدولية من الإحتياطيات الدولية خلال الفترة 2017-2011	(55-04)
160	التمويل الحالي والمطلوب لتمويل البنية التحتية في الدول الناشئة والنامية (كما في 2013)	(56-04)
166	الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس للفترة (2018-2012)	(57-04)
167	تطور معدل التضخم في دول البريكس خلال الفترة (2018-2012)	(58-04)
168	تطور معدلات البطالة في دول البريكس خلال الفترة (2018-2012)	(59-04)
169	صادرات وواردات دول البريكس خلال الفترة (2017-2012)	(60-04)
170	مكانة دول البريكس حسب معيار الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية في الأعوام 2019-2030-2050.	(61-04)
171	متوسط النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من 2014-2050	(62-04)
173	مستويات الدين العام وعجز الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2018-2013)	(63-04)
178	حيازة الصين للأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة (2002-2018)	(64-04)

قائمة الأشكال

ص	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	معالم النظام النقدي الدولي الراهن	(01-01)
15	أنواع أنظمة سعر الصرف	(02-01)
32	تطور عدد الدول التي يقوم نظامها النقدي على قاعدة الذهب	(03-01)
42	نصيب العملات الأجنبية من الإحتياطيات الدولية	(04-01)
100	العدد السنوي للأزمات المالية خلال الفترة 1970-2007	(05-03)
121-120	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني ما بين الثلاثي الرابع 2003-الثلاثي الثاني 2009	(06-03)
125	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي ومساهمة القطاعات فيه خلال الفترة 2000-2012	(07-03)
130	حجم التحفيز المالي المقدم من طرف دول البريك مقارنة مع بعض الإقتصاديات المتقدمة	(08-03)
141	حصص صندوق النقد الدولي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لبعض الإقتصاديات الناشئة وبعض الدول الأوروبية	(09-04)
156	المعاملات التجارية الدولية المقومة باليوان الصيني خلال الفترة 2012-2018	(10-04)
164	قدرة صندوق الإحتياطي الطارئ على الإقراض مقارنة بإحتياطيات دول البريكس	(11-04)
179	الواردات الأمريكية (السلع والخدمات) من الصين خلال الفترة 2005-2013	(12-04)

المعلمة العالمة

أدت الحركية المستمرة في المجتمعات إلى ظهور وتعدد الحاجات الإنسانية في مختلف الدول، وخلق في المقابل حاجة متزايدة للموارد المالية من أجل تلبية هذه الحاجات. هذه الموارد تطلبت وجود شبكة من المؤسسات والأدوات التي تضمن فرصة الحصول على الأموال.

وما ينطبق على الأفراد ينطبق كذلك على الشركات والدول، حيث لن تكون هذه الأخيرة قادرة على الحصول على الموارد اللازمة للقيام بأنشطتها المختلفة في ظل غياب مؤسسات وأدوات تكفل ذلك، وفي مواجهة هذه الاحتياجات المختلفة برز النظام النقدي لسدها من خلال الأسواق والمؤسسات المالية التي تتعامل مع هذه القضايا، وعليه فإن النظام النقدي يعزز بشكل كبير كفاءة الاقتصاد ويرفع مستوى معيشتنا.

ومع التوسع الكبير في حجم المعاملات الاقتصادية بين مختلف الأطراف على الصعيدين المحلي والدولي وذلك بالوتيرة المتسارعة من التغيرات المالية والتكنولوجية، ظهرت الحاجة إلى إنشاء هيكل يضمن السير الحسن والتنظيم المثالي لهذه المعاملات، هذا الهيكل أصبح أكثر تكاملاً واندماجاً مع مرور الوقت خاصة مع نشوء مؤسسات جديدة هامة شكلت الهيكل المؤسساتي الذي سهل تزايد هذه المعاملات في إطار ما يسمى النظام النقدي الدولي.

مر النظام النقدي الدولي بمراحل مختلفة، و لكل مرحلة من مراحل معطياتها و تأثيراتها الخاصة على الصعيد الاقتصادي الدولي بأطرافه ومراكزه المتعددة، ولا شك أن مثل هذه المعطيات التي يتطلبها عمل النظام تتكامل فيما بينها من أجل تسهيل أو عرقلة عمل النظام تبعاً لطبيعة هذه العناصر، و مدى فعالية و كفاءة كل منها في أدائها لوظائفها.

وفي ظل هذا النظام التي تميزه العديد من الاختلالات أصبحت الأزمات الاقتصادية والمالية سمة مميزة له، حيث عرف الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات أثرت على الاقتصاد العالمي، وأدت إلى تغيير معالمه منذ القرن التاسع عشر، ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008 وامتداداتها أصبح من الضروري وأكثر من أي وقت مضى القيام بإصلاحات جذرية هيكلية، وهذا من أجل ضمان نظام نقدي دولي أكثر قوة وصلابة في مواجهة الأزمات المستقبلية وتجنب الخسائر الكبيرة التي عرفها الاقتصاد العالمي جراء هذه الأزمات.

وقد عكست الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 نمطين متعاكسان، عكس الأول تراجع حاد في أداء النمو الاقتصادي للدول المتقدمة، أما الثاني فعكس نمواً سريعاً للنشاط الاقتصادي لمجموعه الدول الناشئة وعلى رأسها الصين والهند وروسيا ما أهلها لأن تصبح قوى اقتصادية هامة بحكم ما تتمتع به من موارد

طبيعية وجغرافية وديموغرافية، الأمر الذي حفزها لدخول في تكتل اقتصادي على أساس التعاون والتكامل لتكون مؤثرة وصاحبة قرار في النظام الاقتصادي العالمي الى جانب الجدول المتقدمة.

1- إشكالية الدراسة:

وتعتبر اقتصاديات البريكس الناشئة من أبرز الاقتصاديات التي دعت بشدة لإصلاح النظام النقدي الدولي، ويعتبر الاستقرار الاقتصادي احد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها و إن تحقق ذلك فهي تعمل على الحفاظ على هذا الاستقرار و ذلك من خلال انتهاج سياسات و برامج اقتصادية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية و بإشراف كامل منها خلال فترة زمنية معينة وبشروط تكون في بعض الأحيان قاسية، وقد أثرت مجموعة البريكس brics على الاقتصاد الدولي ككل ، وهذا من خلال تحقيقها لمعدلات نمو أعلى حتى من الدول المتقدمة، ومن جهة أخرى فهي تحاول منافسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي، حيث أثرت هذه المجموعة على طبيعة العلاقات الدولية من خلال قوة تكتلها الاقتصادي وبدأت من خلال اجتماعاتها الدورية تنادي بالإصلاحات في السياسة و الاقتصاد، و قد أخذت دورا أساسيا في الاقتصاد العالمي و أصبحت دول التكتل تلعب دورا رياديا في الساحة الدولية، إلا أنها اعتبرت أن مكانتها في سير وإدارة النظام النقدي الدولي لا يتناسب مع مكانتها الاقتصادية المتزايدة في الاقتصاد العالمي، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي التحولات التي طرأت على مكانة دول البريكس في النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية 2008؟

2- التساؤلات الفرعية

على ضوء الإشكالية الرئيسية تبرز الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مكانة دول البريكس في النظام النقدي الدولي قبل الأزمة المالية العالمية 2008؟
- كيف إنتقلت الأزمة المالية العالمية 2008 إلى دول البريكس؟
- ماهي التحولات التي طرأت على مكانة دول البريكس بعد الأزمة المالية العالمية 2008؟
- ما هو مستقبل النظام النقدي الدولي على ضوء التحديات التي تواجهها دول البريكس؟

3- فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

- لم تحظ دول البريكس بمكانة هامة في النظام النقدي الدولي قبل الأزمة المالية العالمية 2008، على الرغم من المقومات والإمكانات التي تحوزها؛

- لم تتأثر دول البريكس بشكل كبير من الأزمة المالية العالمية 2008، نظرا لضعف إرتباط إقتصادها بالإقتصاد الأمريكي؛

- لعبت الأزمة المالية العالمية دورا كبيرا في اتساع دور البريكس في الإقتصاد العالمي؛

- عرف النظام النقدي الدولي تغيرات جوهرية في آليات عمله مع إعطاء دول البريكس دورا أكبر فيه.

4- أسباب اختيار موضوع الدراسة

تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالإقتصاد الدولي، وخاصة ما تعلق منها بالإقتصاديات الناشئة؛

- الأهمية البالغة للنظام النقدي الدولي في إدارة الإقتصاد العالمي؛

- إرتباط موضوع الدراسة بتخصصنا.

5- أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال:

- المكانة الهامة لاقتصاديات دول البريكس في الإقتصاد العالمي، حيث تعتبر محركا للنمو الإقتصادي العالمي؛

- أهمية النظام النقدي الدولي في إدارة وتسوية المدفوعات الدولية؛

6- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تحديد المكانة الاستراتيجية لدول البريكس في الإقتصاد العالمي؛

- إبراز ملامح النظام النقدي الدولي قبل وبعد الأزمة المالية العالمية؛

- التعرف على آليات إصلاح النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية وأهم ملامحه ودور دول البريكس فيه في ظل التحديات التي تواجهها هذه الدول؛

7- حدود الدراسة

تحدد الدراسة مكانيا وزمانيا كما يلي:

- الحدود المكانية: وتتمثل في مجموعة البريكس المكونة من الصين، البرازيل، روسيا، الهند وجنوب افريقيا.

- **الحدود الزمانية:** فالدراسة زمنية تتحدد بداية من سنة 2008، وعلى اعتبارها نقطة تحول في التاريخ الاقتصادي.

8- منهج الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات إعتمدت الدراسة بشكل متناسق على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** الذي يعتبر الأنسب في تتبع التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي ومختلف تحولاته وعرض الأزمة المالية العالمية وآثارها المختلفة على اقتصاديات دول العالم.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك لإبراز مختلف المفاهيم والأدبيات المتعلقة بالنظام النقدي الدولي والازمة المالية العالمية 2008 وكذلك مجموعة البريكس وتحليل مختلف ملامح النظام النقدي الدولي قبل وبعد الأزمة، إضافة على تحليل إقتصاديات مختلف دول البريكس سواء قبل أو بعد الأزمة، وذلك بالإعتماد على مجموعة متنوعة من البيانات والموارد.

9- هيكل الدراسة

تشمل الدراسة أربعة فصول، ثلاثة فصول نظرية وفصل تحليلي، وذلك على النحو التالي:
يتضمن الفصل الأول المعنون بالنظام النقدي الدولي ثلاث مباحث، حيث يشتمل المبحث الأول منه على مفهوم ومعالم ووظائف النظام النقدي الدولي ومعايير كفاءته، أما المبحث الثاني فيشمل التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي، أما المبحث الثالث فيبرز ملامح النظام النقدي الدولي قبل الأزمة المالية العالمية 2008.

الفصل الثاني الموسوم بمجموعة البريكس فيشمل ماهية هذه المجموعة ومقوماتها الاقتصادية وأدائها الإقتصادي ومكانتها في النظام النقدي الدولي قبل الأزمة.

الفصل الثالث فيندرج تحت عنوان الازمة المالية العالمية 2008 ويضم ثلاثة مباحث يبرز من خلالها ماهية الازمة المالية العالمية، آثارها على الإقتصاد العالمي ودول مجموعة البريكس في ظل الأزمة المالية العالمية 2008.

الفصل الأخير يشتمل على الإنتقادات المقدمة للنظام النقدي الدولي وأهم المقترحات لإصلاحه وملامح هذا الأخير بعد الأزمة ومكانة دول البريكس فيها، أما المبحث الأخير مستقبل النظام النقدي الدولي.

الفصل الأول

تمهيد

يمثل النظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والإجراءات المتفق عليها دولياً من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول، وكيفية تقييم سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض، بالإضافة إلى تحديد أنواع النقود التي تلقى القبول بين الدول كوسيط للتبادل ومقياس لقيم السلع والخدمات المتبادلة، والتي تستخدم في نفس الوقت مستودعا للقيم والإحتياطيات الدولية، ولإلمام أكثر بحوثات هذا الفصل، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي:

- المبحث الأول: ماهية النظام النقدي الدولي
- المبحث الثاني: تطور النظام النقدي الدولي
- المبحث الثالث: ملامح النظام النقدي الدولي قبل الأزمة العالمية 2008

المبحث الأول: ماهية النظام النقدي الدولي

يشير معظم الإقتصاديين إلى أن وجود نظام نقدي دولي يعد شرطاً ضرورياً لإستمرار العلاقات الدولية بالشكل الذي يضمن نمو مصالح الدول المختلفة، ويسهل ويكفل تمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف، ويسير العلاقات الإقتصادية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي

الفرع الأول: تعريف النظام النقدي الدولي

تعددت التعاريف التي أعطيت للنظام النقدي الدولي من طرف المفكرين الإقتصاديين، إلا أنهم قد اتفقوا في مجموعة من النقاط واختلفوا في أخرى، وسنذكر مجموعة من التعاريف أدناه:

-**التعريف الأول:** يعرف النظام النقدي الدولي على أنه مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بواسطتها السيطرة على كمية النقود في مجتمع ما (1).

-**التعريف الثاني:** النظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول وتعمل على نشر ودعم فعالية التجارة متعددة الأطراف (2).

-**التعريف الثالث:** النظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد والتنظيمات والأعراف والأدوات والتسهيلات، والمنظمات ذات التأثير على المدفوعات الدولية (3).

-**التعريف الرابع:** النظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والأدوات والمؤسسات المتعلقة بتسوية المدفوعات الدولية (4).

- **التعريف الخامس:** النظام النقدي الدولي هو مجموعة الطرق لمعالجة أو إنهاء عمليات التسديد بالإعتماد على أسعار الصرف وعملات وطنية، والخاص بعمليات توظيفات الأموال والقروض والعمليات الإستثمارية بين الدول (5).

(1) سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران، عمان، 2010، ص ص82، 83.

(2) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التجهيز والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1999، ص14.

(3) صبيحي تادريس قريصة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص161.

(4) مجدي محمد شهاب، إقتصاديات النقد والمال: النظرية والمؤسسات الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص04.

(5) شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،

تخصص محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص ص5، 6.

- **التعريف السادس:** النظام النقدي الدولي هو ذلك النظام الذي يوفر ما يطلق عليه النقد الدولي، أي ذلك الشيء الذي يستخدم كوسيط للمبادلات الدولية، ومقياس للقيمة الأجنبية ومستودعا لها، أو ما يسمى بالسيولة الدولية (1).

ومن خلال ما سبق نستخلص أن النظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد والإجراءات المتفق عليها دولياً، من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول، وكيفية تقييم سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض، بالإضافة إلى تحديد أنواع النقود التي تقبل بين الدول كوسيط للتبادل ومقياس لقيم السلع والخدمات المتبادلة، والتي تستعمل في نفس الوقت مستودعا للقيم والإحتياطات الدولية، وكذلك مدى توافر السيولة النقدية اللازمة لدفع وتسوية الإلتزامات الدولية.

الفرع الثاني: خصائص النظام النقدي الدولي

كغيره من الأنظمة النقدية، فالنظام النقدي الدولي له مجموعة من الخصائص والتي يمكن التطرق إلى بعضها في النقاط التالية: (2)

- وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه هذا النظام، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
- توفير آلية يتم من خلالها تسيير عمل النظام، ويمكن أن تتمثل في وسائل تسوية المبادلات الدولية والمعاملات في النطاق الدولي؛
- توفير إجراءات يتم من خلالها تسيير التدفقات النقدية، لتسهيل المبادلات الدولية وتسويتها وتطويرها وإستقرارها؛
- وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام، ويمكن أن تتمثل في وسائل تسوية المبادلات الدولية كالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة، وما إلى ذلك من الأشكال المقبولة كوسائل لتسوية المبادلات والمعاملات في النطاق الدولي.

الفرع الثالث: أهداف النظام النقدي الدولي:

يهدف النظام النقدي الدولي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تشمل مايلي: (3)

- ضمان إستقرار معدلات الصرف؛
- مراقبة ومتابعة العمليات المالية؛

(1) توفيق عبد الرحيم حسن، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001، ص37.

(2) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص06.

(3) شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص03.

- إقراض الدول التي يكون ميزانها التجاري عاجزا؛
- وسيط بين دول الشمال ودول الجنوب السائرة في طريق النمو، وذلك من خلال عمليات الإقراض والإقتراض.

الفرع الرابع: شروط النظام النقدي الدولي

إن قيام النظام النقدي الدولي يتطلب مجموعة من الشروط نذكر منها:⁽¹⁾

- وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه هذا النظام؛
- وجود عملة تحظى بالقبول العام الدولي في الوفاء بالالتزامات الدولية؛
- وجود آلية تكييف وإجراءات مؤسسية يتم من خلالها تسيير التدفقات النقدية وتسهيل المبادلات وتسويتها وتعزيز عمليات التمويل الدولي.

الفرع الخامس: أهمية النظام النقدي الدولي

إن الحاجة إلى وجود نظام نقدي دولي بدأت مع اتساع المبادلات والعلاقات الإقتصادية الدولية، ومع التعدد الواسع لل عملات وما ظهر من تقلبات في أسعار صرفها، إذ نشأت في إطار ذلك بعض الوسائل التي تستخدم في نطاق المعاملات الدولية منها الحوالات والكمبيالات وبعض النظم المبسطة، التي يراد منها تسوية المدفوعات الدولية، وأصبح وجود نظام نقدي دولي شرطا ضروريا لتمكين التجارة الدولية من النمو بشكل يحقق مصالح الدول المختلفة⁽²⁾.

الفرع السادس: الفرق بين النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي

إن التداخل الكبير والترابط الموجود بين النظام المالي والنظام النقدي، جعل العديد من الكتاب والدراسات للفصل بين هذين النظامين اللذين توجد بينهما عدة إختلافات نوردتها في الجدول الموالي.

(1) أمينة فنور، منال رهيوي، تأثير الأزمة المالية العالمية لـ 2008 على مستقبل الدولار كعملة قيادية دولية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، الجزائر، 2015، ص9.

(2) عمر عبدة سامية، النظام النقدي والمالي الدولي، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد18، جامعة قلمة، ديسمبر 2016، ص215.

الجدول رقم (01-01): الإختلافات الموجودة بين النظام المالي الدولي والنظام النقدي الدولي

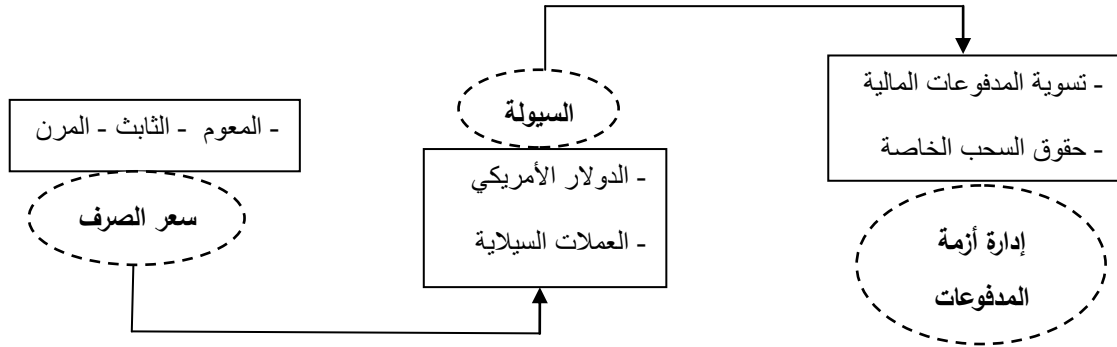
النظام النقدي الدولي	النظام المالي الدولي
<p>- يتكون من مجموعة متكاملة من التدفقات النقدية والمؤسسات الإدارية المرتبطة بها، المؤسسات التي تحكم هذه التدفقات والتي تخلق كميات من النقود لتكون وسيلة لدعم متطلبات العملة، وأساس للتبادل بين العملات من أجل تسديد الإلتزامات داخل البلدان وفيما بينها؛</p> <p>- البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية والبنوك التجارية، وأنواع مختلفة من صناديق أسواق المال جنباً إلى جنب مع الأسواق المفتوحة للعملة، كلها أجزاء من النظام النقدي الدولي؛</p> <p>- تستخدم النقود كوحدة للحساب و/ أو وسيلة للتبادل لدعم وتشجيع تبادل السلع والخدمات، وتدفقات رأس المال داخل البلدان وفيما بينها؛</p> <p>- غالباً ما تكون مشاكل النظام النقدي الدولي متعلقة بتوفر السيولة؛</p> <p>- مشاكل النظام النقدي الدولي يمكن حلها في المقام الأول من خلال تدخل البنوك المركزية والإتفاقيات المشتركة.</p>	<p>- يتكون من مجموعة شاملة من التدفقات المالية، العوائد، الفوائد التي تربط بالأصول والسندات الحكومية، البنوك والمؤسسات غير البنكية، الأسواق المالية التي تتاجر وتحدد أسعار هذه الأصول والأنشطة غير السوقية التي من خلالها تبادل الأصول المالية؛</p> <p>- النقود في النظام النقدي الدولي لا تعود بفائدة على عكس النظام المالي العالمي فإنها تعود بفائدة؛</p> <p>- التعاملات بالأسهم، صناديق التحوط والاستحواد الممولة من قبل البنوك أو غير الممولة من طرف البنوك، تعتبر أمثلة عن النظام المالي العالمي؛</p> <p>- تعتبر عملية خلق الإئتمان والتخصيص العالمي صميم النظام المالي العالمي؛</p> <p>- يعتمد النظام المالي الدولي على الأداء الفعال والإدارة الحكيمة للنظام النقدي الدولي، وتوافر العملات القادرة على دعم نظام المدفوعات؛</p> <p>- النظام المالي الدولي يشمل النظام النقدي الدولي ولكنه يمتد في وظيفته وتعقيده إلى ما وراء النظام النقدي الدولي؛</p> <p>- أزمات النظام المالي الدولي هي أكثر تعقيداً وأوسع إنتشاراً، إذ أنها يمكن أن تتطوي على تغييرات تنظيمية، ولديها تأثيرات إقتصادية كبيرة ومستمرة.</p>

Source: H.R Machiraju, **International Financial Markets and India**, 2nd Ed, Newage International Publishers, New Delhi, India, 2002, p01.

المطلب الثاني: معالم النظام النقدي الدولي

تتحدد معالم النظام النقدي الدولي في العمليات التي تعد ضمن الإجراءات والقواعد التي تحكم النقد العالمي، والشكل الموالي يبرز هذه المعالم.

الشكل رقم (01-01): معالم النظام النقدي الدولي الراهن



المصدر: جلال عزايذ، حاجي العلجة، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة الشلف، 2017، ص 286.

ويمكن تحليل عمليات النظام النقدي الدولي الراهن الموضحة في الشكل أعلاه كما يلي:

الفرع الأول: السيولة الدولية

تعد السيولة الدولية من بين أشكال التعاون النقدي، وهي من مهام المؤسسات النقدية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أما النظام النقدي الدولي فيعمل على تسيير هذه العملية وفق إجراءات وقواعد تنظيمية تحكم حركة السيولة الدولية بهدف تحقيق التوازن النقدي الدولي.

يعتمد النظام النقدي الدولي الراهن في فك شفرة السيولة الدولية على مجموعة من العملات السيادية⁽¹⁾،

ويقصد بها العملة الإرتكازية.

أولاً: تعريف العملات الإرتكازية

يقصد بالعملات الإرتكازية العملات الوطنية القوية القابلة للتحويل والشائعة الإستخدام في تسوية المدفوعات الدولية، وهي بالأساس تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها، ووظائفها في المجال الدولي هي نفس الوظائف التي يتعين عليها القيام بها في الإقتصاد المحلي⁽²⁾.

⁽¹⁾ جلال عزايذ، حاجي العلجة، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة الشلف، 2017، ص ص 286-288.

⁽²⁾ رمزي زكي، الإحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر، 1994، ص 253.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين العملات الأجنبية والعملات الإرتكازية، فهي ذلك الرمز لعملة وطنية تتمتع بالقبول العام خارج حدود دولتها، والتي تقيم بها الإلتزامات المالية الدولية⁽¹⁾.

ثانياً: أهم العملات الإرتكازية العالمية

يتشكل النظام النقدي الدولي من مجموعة من العملات الإرتكازية تتمثل فيما يلي:

1- الدولار الأمريكي USD: هو العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية، ويساوي مائة سنت وكلمة الدولار DOLLAR هي تحريف باللغة الإنجليزية لكلمة "تالير" "Thaler"، والتي هي عملة نمساوية قديمة من الفضة، شغلت مكانة هامة منذ سكها في بوهيميا عام 1519، وقد إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية عملة الدولار كعملة رسمية عام 1875، ومدلول الترميز \$ هو أن الحرف S يرمز لـ State والخطيين العموديين يرمزان لـ United، وقد تم عرض تفسير الرمز \$ نظراً لأنه لم يعتمد حرف D كرمز للدولار مثل العملات الأخرى التي عادة ما تعتمد أول حرف كرمز لها⁽²⁾.

2- الجنيه الإسترليني: الجنيه الإسترليني بالإنجليزية Pound Sterling وهي العملة المتداولة في المملكة المتحدة وتوابعها، وتنقسم إلى مئة بنس (Pence) ومفردها بيني (Penny)، وهو يختلف عن عملة الجنيه القديم التي كانت مستخدمة جنبا إلى جنب مع الباوند منذ قرون، والإختصار الخاص به: BBP، والإسم الحقيقي للعملة هو Livre Sterling، حيث استحدث مصطلح Sterling سنة 1823، ويعتبر الجنيه الإسترليني العملة المفضلة جنبا إلى جنب مع الدولار الأمريكي قبل بدء التعامل بالأورو.

3- العملة الأوروبية الموحدة "الأورو": يمثل الأورو "Euro" إسم العملة الأوروبية الموحدة، وقد تم الاتفاق على هذه التسمية في اجتماع مدريد سنة 1995، بعد خلافات كبيرة بين ألمانيا وفرنسا حول التسمية الرسمية، ليتدخل المجلس الأوروبي ويحسم الأمر لصالح كلمة Euro، وقد اعتمد شعار العملة الموحدة (€)، حيث يمثل الحرف الأول لكلمة Europe، يخترقه خطان أفقيان يرمزان إلى الاستقرار، تم تقديمه في بداية عام 1999، ليتم تداوله رسمياً سنة 2002، وكان الهدف من هذه الفترة هو تحقيق وخلق العادة والإعتياد على المعاملات بالأورو⁽³⁾، وهناك حالياً 17 دولة أوروبية تستخدم العملة المشتركة⁽⁴⁾.

(1) موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص29.

(2) أحمد هني، العملة والنقود، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص08.

(3) محسن أحمد الخضيرى، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص26.

(4) اكسل بيرتوكل وآخرون، اليورو الأكثر عالمية دائماً، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد01، مارس 2007، ص48

4- **الين الياباني:** هو عملة اليابان ورمزه (¥) أو JPY إختصارا لـ Yen japonais، وتعني كلمة "الين" لغة الدائرة (Cercle rond)، تم إدخال الين بطابعه القانوني في اليابان عام 1870 والشيء الغريب في العملة اليابانية هو عدد الوحدات الجزئية الكبيرة التي تتكون منها الأوراق النقدية وهي: 1000، 2000، 5000، 10000، لذلك فقيمة الين منخفضة نسبيا مقارنة بالدولار والعملات العالمية الأخرى، وهذا ما يحسن من ترتيب البلاد إقتصاديا ويجعل منافسة اليابان داخل السوق العالمية ممكنة وبتكلفة ليست بالباهظة.

5- **الفرنك السويسري:** وهو العملة القانونية في سويسرا، ورمزه CHF، حيث نص الدستور الفيدرالي السويسري الجديد بعام 1848 على أن الحكومة الإتحادية هي الكيان الوحيد المخول بصك النقود في سويسرا، أعقب هذا بعامين قانون العملة الإتحادي الأول والصادر عن الجمعية الإتحادية في 07 ماي 1850، والذي قدم الفرنك كوحدة نقدية في سويسرا (1).

ثالثا: الشروط الواجب توفرها في العملات الإرتكازية

يحدد سكانل W.M Scannel أربعة شروط أساسية للعملة الإرتكازية وهي: (2)

- يجب أن تكون العملة عملة دولية، ذات مكانة كبيرة في مجال التجارة العالمية، كما أن ذلك يعني أن هذه العملة يجب أن تكون لها أسواق عالمية يتوافر فيها عرض هذه العملة والطلب عليها، وذلك وفقا لنظام الصرف الحر؛
 - يجب أن تتمتع قيمة هذه العملة بقدر كبير من الثبات، أي أن تنفرد بميزة نسبية في المحافظة على قيمتها بالقياس إلى سائر العملات الأخرى؛
 - يجب أن تكون هذه العملة مرتكزة في بلدها الأصلي على نظام نقدي ومصرفي على درجة كبيرة من التقدم والخبرة في مؤسساته، وكفاءة عالية في طرق إدارته؛
 - ألا تخضع هذه العملة للندرة الدولية، وهو ما يعني أن ميزان مدفوعات البلد الذي تنتمي إليه، يجب أن يتسم بصفات هيكلية أساسية حتى لا تجد هذه الندرة.
- إن هذه الشروط جعلت إحتكار وهيمنة الدولار الأمريكي أمرا طبيعيا للإحتياجات النقدية الأجنبية ومختلف المعاملات المالية الدولية.

(1) BBC News, swiss National Bank acts to Weaken Strong franc, available at: <http://www.bbc.co.uk/news/business>. (10-02-2019).

(2) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص74

وبذلك تعتمد السيولة الدولية على مجموعة محددة من العملات التي تسمى بالإرتكازية أو السيادية بناء على مميزاتها المتمثلة في إستطاعتها تسهيل المبادلات وقابلية تحويلها وإعتماد الدول عليها كإحتياجات.

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف

أولاً: تعريف نظام سعر الصرف

يعرف نظام سعر الصرف بالقواعد المؤسسية التي توضح بدقة كيف يتحدد سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

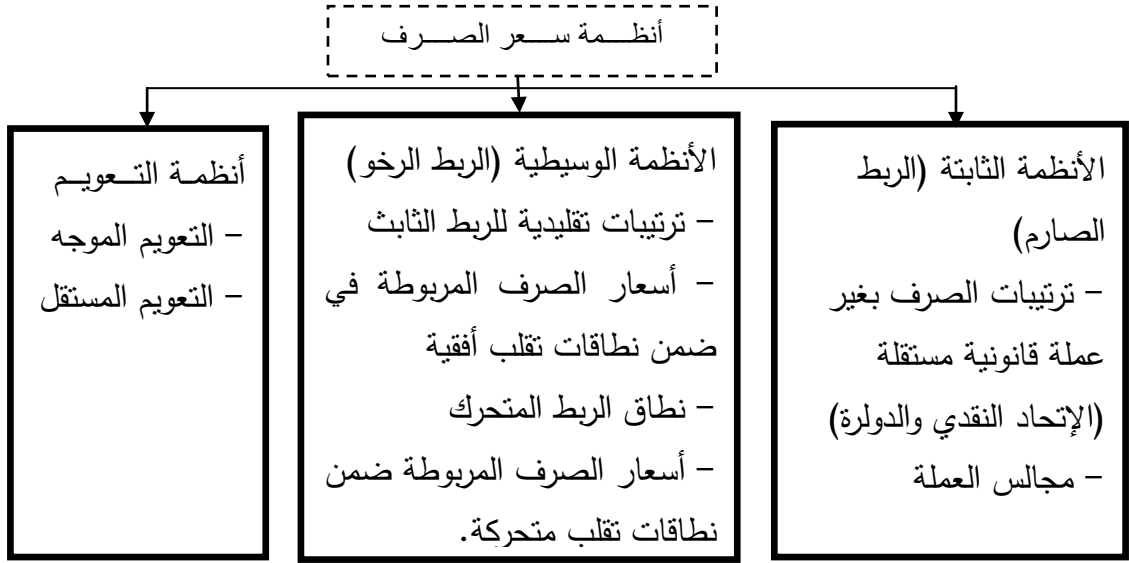
فنظام سعر الصرف هو الإطار القانوني أين يتشكل سعر الصرف في ظلّه وتتحقق عملياته، هذا القانون يعمل على نمذجة تذبذبات أسعار الصرف وإطار تصحيحها على قيمتها النظرية، كما يقصد أيضا بنظام سعر الصرف مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي فنظام سعر الصرف يترجم طبيعة سياسة سعر الصرف المتبناة من طرف البلد لتحديد سعر صرف عملتها⁽¹⁾.

ثانياً: أنواع أنظمة الصرف

قام صندوق النقد الدولي في إطار إشرافه على إدارة النظام النقدي الدولي، بإستحداث مدونة لتصنيف نظم إدارة سعر الصرف، تقوم بإدراج خيارات نظم الصرف المتبعة من قبل البلدان الأعضاء ضمن فئات محددة، هذه الأخيرة عرفت تطورات ملحوظة كان آخرها التصنيف المعتمد ابتداء من عام 1999، والذي يتضمن ثماني فئات، أدرجت في ثلاث مجموعات رئيسية حسب درجة الجمود المتناقص وهي: الأنظمة الثابتة، الأنظمة الوسيطة والأنظمة العائمة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

(1) حبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص ص 4، 5.

الشكل رقم (01-02): أنواع أنظمة سعر الصرف



المصدر: عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن - دراسة تحليلية وتقييمية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص4.

1- الأنظمة الثابتة في إدارة سعر الصرف: يعرف هذا النظام على أنه تثبيت سعر الصرف، بحيث يكون غير قابل للتعديل، ويتحدد بقيمة ثابتة تجاه عملة بلد التثبيت (في الغالب الدولار الأمريكي)، والهدف من ذلك هو الوصول إلى درجة عالية من الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية، ويأخذ هذا الربط الصارم وفقا لتصنيف صندوق النقد الدولي صورتين هما: ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة ومجلس العملة.

1-1- ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة: وتقتضي هذه الترتيبات أن يكون البلد عضوا في إتحاد نقدي أو إتحاد عملة، يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة، أو أن تكون العملة القانونية المتداولة الوحيدة هي عملة بلد آخر (الدولة).

1-1-1- الإتحاد النقدي: تعتبر الإتحادات النقدية الشكل الأكثر جمودا في إدارة أنظمة الصرف، حيث أن أسعار الصرف للبلدان المشاركة فيه تكون ثابتة أو مثبتة، كما يمكن تعويض العملات الوطنية بعملة موحدة.

1-1-2- الدولة: تعتبر الدولة الكاملة الشكل الثاني الأكثر صرامة لأنظمة إدارة سعر الصرف بدون عملة قانونية، بعد الإتحادات النقدية، ويطلق مصطلح الدولة على ظاهرة العملات البديلة المستخدمة في البلدان النامية ذات التضخم المرتفع، وتعرف على أنها " حيازة المقيمين في بلد ما لحصص هامة من أرصدهم على شكل أصول مقومة بعملة أجنبية غالبا ما تكون الدولار الأمريكي "، وهناك نوعان للدولة هما:

- **الدولة الكاملة:** وهي التفويض القانوني باستخدام عملة أجنبية قوية (عملة بلد آخر)، باعتبارها العملة القانونية الوحيدة بصورة كاملة مثلما هو الحال في بنما؛

- **الدولة الجزئية:** بحسب صندوق النقد الدولي فإن البلد يعيش ظاهرة دولة جزئية، إذا كانت الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع تقارب 30% أو أكثر بقليل، وعليه فالدولة الجزئية تكون في إقتصاد ما يتميز بتعادل نقده المحلي إلى جانب عملة أجنبية أخرى كوسيلة للتبادل، ومن أمثلة هذه الدول: البرازيل والأرجنتين.

1-2- مجلس العملة: وهو أحد الخيارات المعتمدة في إدارة سعر الصرف والذي يعتمد على مبدأ ثبات سعر الصرف، وهو عبارة عن نظام نقدي كان شائع الاستخدام خلال النصف الأول من القرن 20، في ظل النظم الإستعمارية لتثبيت أسعار سعر الصرف في الأقاليم المستعمرة، لكنها عاودت الظهور من جديد ابتداء من 17 أكتوبر 1983، عندما قامت " هونغ كونغ" بإنشاء مجلس للعملة سمح بتثبيت عملتها والسيطرة على التضخم لتليها عدة دول أخرى، وتعرف هذه المجالس على أنها نظام نقدي يقوم على تفويض قانوني يلزم البنك المركزي بالإحتفاظ بأصول أجنبية تعادل على أقل تقدير العملة المحلية المتداولة والإحتياطات المصرفية، وبصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة (كالدولار الأمريكي) بسعر صرف ثابت.

2- الأنظمة الوسيطة في إدارة سعر الصرف: يمكن تعريفها على أنها أشكال لإدارة سعر الصرف، بموجبها تحتفظ العملة بقيمة مستقرة إزاء عملة التثبيت أو سلة من العملات، إما في نطاق ضيق ($\pm 1\%$) أو في نطاق واسع ($\pm 30\%$)، مع تحرك الربط في بعض الحالات نحو الأعلى أو نحو الأسفل مع مرور الوقت، ويعتمد ذلك على تباين معدلات التضخم في البلدان، وفي ظل هذه الأنظمة الوسيطة يتم تحديد قيمة تعادل مرجعية (السعر المركزي) ما بين العملة الوطنية وعملة أجنبية (أو سلة العملات)، ويلتزم البنك المركزي بهذه القيمة لمبادلة عملته، ويظل البنك المركزي متأهبا للتدخل حسب الإقتضاء للحفاظ على سعر التعادل الثابت، وتشمل أربعة أنواع حسب صندوق النقد الدولي:

2-1- ترتيبات تقليدية أخرى للربط الثابت: حيث يتم ربط العملة المحلية بحكم القانون أو الواقع على أساس سعر صرف ثابت إلى عملة بلد آخر أو بسلة تضم عملات أهم شركائه التجاريين أو الماليين، مع وجود مجال للإنحراف عن هذا السعر الثابت المركزي من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري، حيث يسمح لسعر الصرف بالتحرك في حدود ضيقة تقل عن $\pm 1\%$ حول سعر الصرف المركزي أو تظل القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف ضمن هامش ضيق مقداره 2% لمدة ثلاثة أشهر على الأقل؛

2-2- أسعار الصرف المربوطة في ضمن نطاقات تقلب أفقية: في هذا الترتيب يحافظ البنك المركزي على قيمة العملة ضمن نطاق تقلب معن سلفا ولا يقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي الثابت، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% ، ويتم تحقيق ذلك من خلال تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي، وتحديد أسعار الفائدة على تسهيلات، ومن مزايا هذا النظام أنه يوفر قدرا كبيرا من المرونة في تنفيذ السياسة النقدية تبعا لمدى إتساع نطاق التقلب؛

2-3- نظام الربط المتحرك: وتسمى بنظم الربط الزاحف، وتعرف على أنها قيام البنك المركزي بتعديل قيمة العملة تعديلا دوريا طفيفا، بمعدل ثابت أو إستجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، مثل فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة، ويمكن التمييز بين نوعين من هذا النظام: الربط المتحرك المعن سلفا والربط المتحرك كدالة للتضخم؛

2-4- أسعار صرف مربوطة ضمن نطاقات تقلب متحركة: وفقا لهذا الترتيب يحافظ البنك المركزي على قيمة العملة من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي، وتحديد أسعار الفائدة على تسهيلات ضمن هامش تقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي، أو يكون هامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% مع تعديل السعر المركزي أو هامش التقلب دوريا بمعدل ثابت أو إستجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، وبعبارة أخرى يعلن البنك المركزي سلفا معدلا دوريا لخفض سعر الصرف المركزي في شكل رقم ثابت أو دالة للتضخم مع المحافظة على سعر الصرف ضمن نطاقات تقلب معلنة سلفا تدور حول السعر المركزي، وهذه النطاقات يتم تغييرها دوريا، بهدف تجنب إختلال التعادل في سعر الصرف والحد منه، والذي يكون ناتجا بالأساس من تراكم فوارق التضخم الموجبة مقارنة بأهم الشركاء التجاريين.

3- أنظمة سعر الصرف المعومة: وهي الشكل الأكثر مرونة لأشكال إدارة سعر الصرف، حيث يتحدد سعر الصرف بكل حرية في سوق الصرف وفقا لقوى العرض والطلب، وتتباين درجة الإلتزام الرسمي بهذه السياسة بين البلدان، حيث يمكن التمييز بين نوعين من التعويم وهما:

3-1- التعويم الموجه بدون مسار معن سلفا لسعر الصرف: ويطلق على هذا النظام أيضا مصطلح "التعويم الغير نظيف"، حيث تسعى السلطة النقدية في ضوء هذا الترتيب إلى التأثير على سعر الصرف دون مسار أو هدف محدد مسبقا لهذا التأثير، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف مركز ميزان المدفوعات، ومستوى الإحتياطات الدولية وتطورات السوق الموازية.

يتميز النظام بأنه إدارة لسعر الصرف تعتمد على حرية تقدير السلطات النقدية بحيث أن البنك المركزي لا يعلن عن أي قاعدة للتدخل، ولا سعر الصرف المستهدف الوصول إليه، وبالتالي لا يلتزم بأي هدف لسعر الصرف، ولكنه يخفف من حدة تأثير تذبذباته من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي (من خلال مشتريات أو مبيعات النقد الأجنبي مقابل العملة المحلية)، أو استخدام السياسة النقدية للتأثير على تطور سعر الصرف بتحديد سعر الفائدة على تسهيلات، كما تقوم البنوك المركزية بتوجيه سعر الصرف لحماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط؛

3-2 التعويم الحر: ويطلق عليه أيضا مصطلح " التعويم المستقل أو النظيف"، حيث يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق بالدرجة الأولى، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس إستراتيجي ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف تخفيضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد مستوى معين له، وبالمقابل هناك بعض الدول التي تتبنى التعويم المستقل وغالبا ما لا تتدخل مطلقا في سوق الصرف مثل: نيوزيلندا، السويد، ايسلندا، دول منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية (1).

الفرع الثالث: إدارة أزمة المدفوعات الدولية

من المشاكل التي تعترض عمليات النظام النقدي الدولي هي كيفية إدارة أزمة المدفوعات الدولية في فترة غياب السيولة لدولة ما، وتتحدد المشكلة من خلال الحالات التالية: (2)

الحالة الأولى: في حالة وجود عملة لبلد معين قابلة للتحويل لكن ليس لها قبول في تسوية عملية شراء ممتلكات أو سداد مستحقات في الخارج، أي أن عملة الدولة لا تنتمي لعملية السيولة الدولية؛

الحالة الثانية: عدم تجانس العملات الوطنية القابلة للتحويل مع العملات الأخرى المقبولة دوليا، والتي تدخل ضمن السيولة الدولية.

الفرع الرابع: المؤسسات المالية الدولية

لقد كانت البداية الحقيقية لتشكيل النظام النقدي الدولي المعاصر بإنشاء مؤسستين نقديتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث تساعده في تحقيق أهدافه.

(1) عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن - دراسة تحليلية وتقييمية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2018، ص ص 04-23.

(2) جلال عزليز، حاجي العلجة، مرجع سبق ذكره، ص 288.

أولاً: صندوق النقد الدولي

1- تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي (IMF) : يمكن تعريفه على أنه المؤسسة العالمية النقدية، التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء (1).

تأسس صندوق النقد الدولي سنة 1944، وكان عدد أعضائه 45 دولة، ومنذ سنة 1998 بلغ عدد أعضائه أكثر من 181 بلد، وأصبح مؤسسة ذات نزعة مشتركة، وقد أنشأ في فترة عانى فيها العالم من عدم استقرار أسعار الصرف بين العملات والحروب التنافسية لتخفيض أسعار الصرف وكسب الأسواق، وما انتهى إليه من تقييد للتجارة الدولية (2).

2- أهداف صندوق النقد الدولي: تضمنت المادة الأولى من إتفاقية تأسيس الصندوق الأهداف القانونية من نشأته وهي: (3)

- تعزيز وتكثيف التعاون النقدي الدولي بإنشاء مؤسسة دائمة تضمن التعاون والتشاور في حل مختلف المشاكل النقدية الدولية؛
- تسهيل وتسيير النمو والتوسع المتوازن في التجارة الدولية، للمساهمة في تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل القومي؛
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات ومساعدة الدول الأعضاء على إحداث التصحيحات المنتظمة لإختلالات ميزان المدفوعات؛
- المساهمة في إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف خاص بالمعاملات الجارية، والتخفيض من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تسببت في عرقلة نمو التجارة الدولية؛
- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفهم لإستخدامها في تصحيح وضعية ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات قد تضر بالإقتصاد القومي للبلد أو بالإقتصاد العالمي؛

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر، دار النيل العربية، القاهرة، 2003، ص84.

(2) سعود جايد شكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص86.

(3) لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص02.

- تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدول الأعضاء وبنوكها المركزية.

3- مهام صندوق النقد الدولي: لكي يحقق صندوق النقد الدولي الأهداف القانونية التي أنشأ من أجلها فإنه يقوم بالوظائف والمهام التالية:⁽¹⁾

- مراقبة تطور نظام النقد الدولي وتشجيع التعاون النقدي الدولي؛
 - المساعدة في إستقرار المبادلات وأسعار الصرف؛
 - مساعدة البلدان في الدفاع عن عملاتها النقدية حينما يكون لديها عدم توازن مؤقت في ميزان مدفوعاتها، وذلك من خلال منحها تمويل قصير ومتوسط الأجل؛
 - تشجيع حرية تعادل الأموال والسلع بين البلدان؛
 - المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فاعلة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان التي في طريقها للتحويل إلى بلدان صناعية.
- وعليه فمهام صندوق النقد الدولي تتلخص في إدارة الإقتصاد الكلي وإدارة النظام المالي، والذي يعتبر جزء من إدارة الإقتصاد الكلي.⁽²⁾

4- الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي: يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي من الهياكل التالية:

- **مجلس المحافظين:** وهو السلطة العليا للصندوق، وتضم عضويته محافظا ونائب محافظ، ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة كجمعية عمومية، وله جميع سلطات الإدارة⁽³⁾؛
- **مجلس الإدارة:** ويتشكل من خمسة أعضاء يتم تعيينهم من طرف الدول الخمس ذات الحصص الكبرى في رأس مال الصندوق، وهي الو.م.أ، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا والهند، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية كعضو سادس منذ 1978، يمارس مجلس الإدارة ما يفوضه له مجلس المحافظين، ويجتمع بصفة مستمرة،

(1) زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص112.

(2) أسماء بوزيت، منى قروعي، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية-دراسة حالة الأزمة المالية العالمية-، مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2014، ص ص37، 38.

(3) عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص66.

أما رئاسة هذا المجلس فتسند إلى مدير يعينه المجلس التنفيذي وتعاونه هيئة سكرتارية للأعمال الإدارية بصفة دائمة⁽¹⁾؛

- **اللجنة المؤقتة:** وتختص أساساً بدراسة ما يتعلق بالنظام النقدي الدولي، وتتولى المشورة حول تكييف النظام النقدي الدولي، وتقديم حلول لمعالجة الإضطرابات المالية الدولية، والنظر في المقترحات المتعلقة بتعديل مواد إتفاقية برينتن وودز؛

- **لجنة التنمية:** هي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومهمتها الأساسية هي نقل الموارد الحقيقية اللازمة لتقديم المعونات المالية للبلدان النامية لتمويل برامج التنمية فيها⁽²⁾.

ثانياً: البنك الدولي (WB)

يعتبر البنك الدولي المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي، والتي تتكامل مع صندوق النقد الدولي في إدارة النظام المالي العالمي.

1- تعريف ونشأة البنك الدولي: يعرف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي العالمي والإهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساساً على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الإئتمانية، لأنه يعتمد في تمويله على الإقتراض من أسواق المال، ولذلك فهو على عكس صندوق النقد الدولي وإن كان يكمل مهامه، يركز على الفترة الطويلة، إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكيف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق، أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة، وتصحيح سعر الصرف باعتبارها شروط تمهيدية لكي تتجح عمليات التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تم الاتفاق على مشروع إنشاء البنك الدولي في جويلية 1944، وعقد الاجتماع الإفتتاحي لمحافظة البنك في الفترة من 8 مارس إلى 14 مارس 1946 في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية، وبدأ رسمياً أعماله في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 جوان 1946⁽³⁾.

(1) عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 151، 152.

(2) محمود حسين وجدي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص 339.

(3) عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص 94.

2- أهداف البنك الدولي: تتمثل أهداف البنك الدولي في: (1)

- مساعدة الدول الأعضاء في إستغلال مواردها الإنتاجية؛
- تشجيع الإستثمارات الخاصة الأجنبية، وذلك عن طريق حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر الإستثمار غير التجاري؛
- العمل على نمو التجارة الدولية نموًا متوازنًا طويل الأجل؛
- تقديم المساعدات القيمة للدول الأعضاء من خلال برامج التدريب للمسؤولين في الدول النامية في مجالات التخطيط الاقتصادي والتنمية.

3- الهيكل التنظيمي للبنك الدولي: تتم عملية إدارة البنك الدولي من خلال الهياكل التالية:

- **مجلس المحافظين:** يمثل أعضاء البنك الدولي من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي، وبصفة عامة يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء، ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الدورة السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (2)؛

- **مجلس المديرين التنفيذيين:** يعتبر هذا المجلس مسؤولاً عن تسيير العمليات العامة للبنك، ويؤدي المديرين واجباتهم بموجب السلطة المخولة من مجلس المحافظين، وطبقاً لأحكام إتفاقية التأسيس، يعين خمسة من المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديراً من قبل الأعضاء الخمسة التي تمتلك أكبر عدد من أسهم رأس المال، أما الباقي فتنتخبهم الدول الأعضاء الأخرى (3)؛

- **مدير البنك:** جرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين في البنك الدولي، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم البنك الدولي بأعماله اليومية تحت قيادة وتوجيه الرئيس (4).

4- مجموعة البنك الدولي: تتشكل مجموعة البنك الدولي من المؤسسات التالية:

- 4-1- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):** يعتبر العنصر الرئيسي لمجموعة البنك الدولي، وهو أول مؤسسة من المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي، وهو بنك لا يستهدف تعظيم الربح كما يركز على منح

(1) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص193.

(2) دريد كمال آل شيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، ص159.

(3) بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص ص195، 196.

(4) دريد كمال آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص160.

قروض للدول ذات الدخل المتوسط وللدول الأقل دخلاً في العالم والقادرة على إعادة تسديد ديونها ويرتبط التصويت فيه بمساهمة الدول الأعضاء⁽¹⁾.

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير من المؤسسات التمويلية التي تعمل في مجال الإقراض الطويل الأجل، لأغراض إعادة التعمير والتنمية للدول المتقدمة ثم الدول النامية، أنشأ سنة 1946 من أجل منح القروض طويلة الأجل، لكن بشروط صعبة وبأسعار مرتفعة تقترب من أسعار الفائدة في أسواق رأس المال العالمية⁽²⁾.
ينحصر نطاق صلاحية البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الأهداف التالية:⁽³⁾

- المساعدة في إعمار وتنمية أراضي الدول الأعضاء به، وذلك عن طريق تسيير استثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية؛
 - تشجيع تنمية المرافق والموارد الإنتاجية في الدول الأقل تقدماً؛
 - تشجيع إستثمارات القطاع الخاص الأجنبية عن طريق الضمانات أو المساهمات في القروض والإستثمارات الأخرى التي يقوم بها مستثمرو القطاع الخاص؛
 - تشجيع نمو التجارة نمو متوازناً طويل الأمد، والحفاظ على التوازن في موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الإستثمارات الدولية من أجل تنمية الموارد الإنتاجية في الدول الأعضاء، مما يساعد على رفع مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل؛
 - عقد ترتيبات القروض التي يقدمها أو يضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية، من خلال قنوات أخرى بما يضمن التعامل مع المشروعات الأجدى والأكثر إلحاحاً في المقام الأول، الصغيرة والكبيرة منها على السواء.
- 4-2- هيئة التنمية الدولية: تمثل المؤسسة الدولية للتنمية ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة الدول الأشد فقراً في العالم، وتهدف مؤسسة التنمية التي أنشأت في عام 1960 إلى تخفيض عدد الفقراء من خلال تقديم إتمادات دون فوائد ووضع برامج تهدف إلى تعزيز النمو الإقتصادي، وتخفيض حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية، وموظفو البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفي هذه الهيئة ولهما نفس المقر.

(1) بلال على النور، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص76

(2) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص95.

(3) إتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعدلة بتاريخ 16 فيفري 1989، المادة 01، نشرت على الموقع: www.bird.org

4-3- المؤسسة المالية الدولية: وتعمل بشكل وثيق مع المستثمرين التابعين للقطاع الخاص، وتهدف المؤسسة التي أنشأت في عام 1956 إلى تشجيع نمو القطاع الخاص في الدول النامية، والمساعدة على تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الغرض، والمؤسسة المالية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير كيانان مستقلان من الناحية القانونية والمالية، وهي لا تقبل الضمانات الحكومية للقروض التي تقدمها، وتهدف إلى تحقيق الربح وتقديم الموارد التمويلية والخدمات التي تقدمها بأسعار السوق.

4-4- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار: أنشأت عام 1988 لتشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المنظمة إلى البنك الدولي، وهي تقوم بذلك عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين التابعين للقطاع الخاص ضد المخاطر السياسية الرئيسية، وتقديم خدمات ترويج الإستثمار لحكومات البلدان المضيفة للإستثمار، لمساعدتها في جذب الإستثمارات الأجنبية، وتعتبر كيانا مستقلا عن البنك الدولي.

4-5- المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار: أنشأ عام 1965 كمركز دولي بتقديم خدمات التحكيم والتوفيق لتسوية منازعات الإستثمار بين مستثمر أجنبي تابع لدولة عضو ودولة أخرى⁽¹⁾.

المطلب الثالث: وظائف ومعايير كفاءة النظام النقدي الدولي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من وظائف النظام النقدي الدولي في مجموعة من النقاط بالإضافة إلى معايير كفاءته.

الفرع الأول: وظائف النظام النقدي الدولي

يمكن إجمال وظائف النظام النقدي الدولي فيما يلي:⁽²⁾

1- قابلية تحويل العملات لبعضها البعض: إن قابلية تحويل العملات المختلفة لبعضها البعض في ظل إطار واضح ومستقر من أسعار الصرف، تعد أحد الشروط الأساسية لنمو العلاقات الإقتصادية الخارجية، ومن هنا يجب أن يساهم نظام النقد الدولي في تحقيق هذه القابلية، وهذا يتطلب أن تمتنع الدول المشتركة في النظام عن فرض القيود على المدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية، كما أن ذلك يقتضي من السلطات النقدية أن تحدد أسعار الصرف عند مستوى يسمح بإستقرار هذه الأسعار؛

(1) طارق فاروق الحصري، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر 2010، ص ص 175-178.

(2) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

- 2- إستقرار أسعار الصرف:** من الضروري أن يتضمن نظام النقد الدولي قواعد متفق عليها لمنع التلاعب في أسعار الصرف والمضاربة عليها صعودا وهبوطا، وأن يوفر في نفس الوقت المرونة اللازمة حتى تتكيف أسعار الصرف مع مقتضيات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي كلما إقتضت الضرورة ذلك؛
- 3- توفير حد أدنى من التعاون الدولي:** لا بد لنظام النقد الدولي السائد أن يبرسي بعض قواعد التعاون والتفاهم بين الدول حتى يحد من مخاطر السلوك الفردي في مجال العلاقات النقدية الدولية، وفي ظل النظام النقدي الدولي الذي ساد على أساس قاعدة الذهب في الماضي لم يكن هناك أي معنى للإتفاق على هذه القواعد، أما في ظل النظم النقدية الدولية التي جاءت بعد إنهيار قاعدة الذهب، فإن الضرورة إقتضت إنشاء بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي للإتفاق على هذه القواعد وصياغتها؛
- 4- توفير السيولة الدولية:** تدل التجارب التاريخية على أن عدم توفير السيولة الدولية بالقدر الملائم لحاجة المعاملات الدولية كان أحد الأسباب الرئيسية في إنهيار الأنظمة النقدية الدولية الماضية، فعدم نمو كمية الذهب المخصصة للأغراض النقدية بالقدر المتناسب مع نمو التجارة الدولية كان سببا مباشرا في إنهيار قاعدة الذهب، كما أن النقص في الإحتياطيات ووسائل الدفع الدولية وعدم تناسب توزيعها بين الدول والمناطق المختلفة تعد سببا هاما في أزمات النظام النقدي الدولي.

الفرع الثاني: معايير كفاءة النظام النقدي الدولي

يقيم النظام النقدي الدولي بالإستناد إلى عدة معايير عامة، والتي تعد في كثير من الأحيان موضع إتفاق ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

- 1- نمو التجارة الدولية:** كلما أسهم النظام النقدي الدولي السائد في نمو التجارة الدولية، أي في نمو حركة إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول والمناطق المختلفة، دل ذلك على كفاءة النظام في تأدية وظيفة هامة تلزم نمو الرأسمالية واستمرار نموها وهي إتساع السوق، ولقد سعى النظام النقدي الدولي عبر تطوره، إلى تحقيق هذا المعيار سواء في ظل قاعدة الصرف بالذهب، كونها ساعدت على تسهيل عمليات التبادل الدولي، كما عملت على تشجيع التطور السريع للتجارة الدولية ونفس الشيء يقال في ظل نظام بريتن وودز؛

- 2- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف:** يتمثل في مدى قدرة النظام السائد في كبح أو منع قوى التضخم أو قوى الإنكماش في الدول الرأسمالية الكبرى، التي ينعكس أثرها على مستوى الأسعار العالمية، فإذا استطاع النظام النقدي الدولي بما يرسمه من قواعد متفق عليها من حصر نطاق مفهوم هذه القوى في أقل الفترات

الزمنية الممكنة عن طريق إجراءات التصحيح التي يكلفها، فإنه يساهم بذلك في التخفيف من حدة الأزمات النقدية التي كثيرا ما يتعرض لها النظام الرأسمالي في أية دولة؛

3- التنسيق بين الإختلال الداخلي والخارجي: والمقصود بذلك ضرورة أن يكون للنظام السائد مساهمة إيجابية ملموسة في علاج الإختلال الداخلي الذي كثيرا ما تنشأ في إقتصاديات الدول الرأسمالية، وذلك عن طريق إحداث التناسق أو الصلة بين إجراءات تصحيح الإختلال الداخلي وإجراءات التعامل الخارجي، وحصر الموارد على التنسيق في أضيق الحدود الممكنة، فكلما كان النظام النقدي الدولي ذو فاعلية في المساهمة في علاج الإختلال الداخلي (كحالات الإنكماش والتضخم) بأقل تكلفة ممكنة، كلما عظمت فوائده للدول الرأسمالية، والحقيقة أن هذه الوظيفة كانت من أهم الوظائف التي يؤديها نظام النقد الدولي⁽¹⁾، فقد كان النظام النقدي الدولي بالنظر إلى قاعدة الذهب يعتمد على التصحيح الذاتي في حالة الإختلال الذي يمس موازين المدفوعات، وتبقى هذه الآلية تعمل إلى غاية زوال العجز، لذا فإن التصحيح في الإختلالات ناجم عن فاعلية النظام النقدي الدولي⁽²⁾؛

4- معيار توفير السيولة الدولية: تدل التجارب التاريخية على أن عدم توفير السيولة الدولية بالقدر الملائم لحاجات المعاملات الدولية، كان أحد الأسباب الرئيسية في إنهيار النظام النقدي الدولي في كل مرة، فعدم نمو كمية الذهب المخصصة للأغراض النقدية بالقدر المتناسب مع نمو التجارة الدولية، كان سببا مباشرا في إنهيار قاعدة الذهب، كما أن النقص في الإحتياطات ووسائل الدفع وعدم تناسب توزيعها بين الدول والمناطق المختلفة تعد سببا هاما في أزمات النظام النقدي الدولي⁽³⁾؛

5- معيار الثقة: وتشير إلى الإدراك بأن آلية التصحيح والتي تعني الطريقة الصحيحة " التي يمكن بواسطتها معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات" تعمل بكفاءة وأن الإحتياطات الدولية سوف تحافظ على قيمتها المطلقة والنسبية⁽⁴⁾.

وعليه فإن النظام النقدي الدولي الجيد هو ذلك النظام الذي يعمل على زيادة تدفق التجارة الدولية والإستثمارات، ويعمل على توزيع منافع التجارة بين الدول بعدالة.

(1) زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النشر، لبنان، ص ص 125-128.

(2) أكبر عمر محي الدين الجباري، التمويل الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2009، ص 31.

(3) زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 131.

(4) أمينة فنور، منال رهيوي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المبحث الثاني: تطور النظام النقدي الدولي

مرت العلاقات النقدية الدولية بعدة مراحل تميزت كل منها بوجود قاعدة معينة، اختلفت من مرحلة لأخرى، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لمراحل تطور النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول: النظام النقدي الدولي قبل إتفاقية بريتون وودز

مر النظام النقدي الدولي قبل نظام بريتون وودز بثلاثة مراحل تتمثل في:

الفرع الأول: مرحلة الميركانتيلية (الرأسمالية التجارية)

تبلور ظهور النظام النقدي في هذه المرحلة على الرغم من صعوبة الإشارة إلى نظام نقدي دولي في تلك المرحلة، نظرا لطابع القرصنة والنصب التي كانت تتم في ضوءه حركة التبادل الدولي، إذ كانت الثروات والأرباح الضخمة التي تكونت خلال هذه المرحلة عن طريق سرقة الذهب والفضة، ومن تجارة السلع والرق من المناطق التي هيمن عليها الأوروبيون في آسيا وإفريقيا وأمريكا، هي أولى عمليات التراكم التي أسس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وطول القرن التاسع عشر، إذ كانت المهمة التاريخية للمرحلة الرأسمالية التجارية قد تحققت وهي تكوين التراكم البدائي لرأس المال وتوحيد وتهيئة السوق العالمية أمام المجتمع الجديد - مجتمع الرأسمالية الصناعية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: نظام قاعدة الذهب

عرف نظام قاعدة الذهب ثلاثة أشكال فرضتها المراحل التاريخية المتعاقبة، نذكرها كالتالي:

أولاً: قاعدة المسكوكات الذهبية 1860-1914: عرف بنظام الذهب الكامل الذي يتمتع بقوة إبراء غير محدودة، إلى جانب تداول أنواع أخرى من النقود المعدنية وغير المعدنية ذات قوة إبراء محدودة يحولها البنك المركزي إلى ذهب عند الطلب⁽²⁾، ويمثل هذا النظام الذهب المتداول الذي تحتوي فيه الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الإسمية، وتحفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب، ويشترط لتحقيق ذلك ما يلي:

(1) أمينة فنور، منال رهيوي، مرجع سبق ذكره، ص11.

(2) نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص31.

- تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة بحيث تحدد نسبة ثابتة بين وحدة النقد وكمية معينة من الذهب⁽¹⁾، أي أن أسعار صرف العملات محددة على أساس ما تحتويه هذه الأخيرة من المعدن النفيس (الذهب)، وعليه تتحدد أسعار تعادل ثابتة للعملات المختلفة؛
- مثلا: 1 جنيه إسترليني = 7322.33 مغ من الذهب الصافي، و 1 فرنك فرنسي = 290.32 مغ من الذهب الصافي، وبالتالي فإن سعر التعادل = $290.32/7322.33 = 0.0396$.
- أي أن 1 جنيه إسترليني = 25.22 فرنك فرنسي⁽²⁾.
- قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى سبائك ذهبية، فإن وجدت أوراق نقدية، فإنها تكون قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية؛
- توفر الحرية الكاملة لسك الذهب بأي كميات دون تحمل أي تكاليف، بهدف منع زيادة القيمة الإسمية عن القيمة الحقيقية؛
- ضمان حرية صهر المسكوكات الذهبية إلى سبائك، بدون قيد لمنع هبوط القيمة الإسمية للمسكوكات عن قيمتها الحقيقية؛
- حرية تصدير وإستيراد الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية وقيمتها الخارجية.
- والجدير بالذكر أنه في ظل هذه القاعدة لم تكن النقود المتداولة ذهبية، وإنما كانت تمثل جزءا صغيرا من العرض الكلي للنقود، وكان للأفراد مطلق الحرية في استخدام الذهب أو الأوراق النقدية أو النقود المساعدة، لأنها كانت تتمتع بحرية التحويل إلى نقود ذهبية، وفي نفس الوقت كان سك الذهب وتذويب المسكوكات وتصدير وإستيراد الذهب عمليات مسموح بها جميعا، ولهذا فإن وحدة العملة كانت تحافظ على معدل محدد للتبادل الذهبي، حيث أن الذهب كان يحمل قيمة واحدة في سائر أرجاء منطقة قاعدة الذهب.
- إن إحتياجات الحرب العالمية الأولى أفرزت الإدراك الذي يقضي بأن عملية إنتقال النقود الذهبية من يد إلى يد هي نوع من الترف غير الضروري، وأنه من الممكن تحقيق جميع مميزات قاعدة الذهب من غير الحاجة إلى وجود نقود ذهبية قيد التداول، كما أن هذا النظام واجه العديد من المشاكل العملية، التي كان من أهمها عدم توفر الذهب بالشكل الكافي بما يتناسب وإحتياجات الإصدار في الدول المختلفة، وبذلك بقي معمولا به في كثير من الدول حتى الحرب العالمية الأولى، حيث تخلت عنه تدريجيا فيما عدا الولايات

(3) جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2002، ص 29.

(1) نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المتحدة الأمريكية التي إحتفظت به حتى نهاية 1933، ونتيجة لما سبق ظهرت صورتان رئيسيتان، إحداهما نظام السبائك الذهبية والأخرى الصرف بالذهب، وأصبحتا مقبولتين كصورتين لقاعدة الذهب.

ثانياً: قاعدة السبائك الذهبية 1919-1939

اضطرت دول العالم إلى التخلي عن المسكوكات الذهبية وسحبها من التداول نتيجة نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914 وما تتطلبه من نفقات حربية تستنزف حجم الذهب الذي ما لبث أن إرتفعت محدوديته من الناحية الكمية (1).

وتعتبر قاعدة السبائك الذهبية عن النظام الذي يقوم فيه التداول النقدي على أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية فقط، وفي ظل هذا النظام يختفي الذهب كنقد في التداول بهدف توفيره كمعدن وتتوقف البنوك المركزية عن إصدار نقود ذهبية، وتقتصر على إصدار أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية، تكون قيمة الواحدة منها مرتفعة إلى حد كبير بهدف الحفاظ على أكبر كمية من معدن الذهب كإحتياطي للسرف الأجنبي (2).

وتجدر الإشارة إلى أن الدول خلال الحرب العالمية الأولى، لجأت إلى إصدار النقود الورقية بشكل مفرط لتمويل العمليات المدنية والعسكرية في آن واحد، وقد ترتب عن ذلك ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار وعدم الإتساق بين النقود الورقية وحجم الإحتياجات الذهبية، ما أجبرها آنذاك على تبني نظام النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب (3)، وأهم ما ميز قاعدة السبائك الذهبية هو إلغاء حرية سك الذهب لحساب الأفراد وإلغاء تداولها، تحديد العملة الوطنية بوزن معين من الذهب، التزام البنك المركزي بشراء وبيع كمية من الذهب بالسعر الرسمي، حرية بيع وشراء الذهب في السوق النقدية، وتعهد البنك المركزي ببيع وشراء الذهب بسعر المعدن (4)، والمحدد بالقيمة الذهبية لوحد العملة، ومع إمكانية تحويل النقود الإئتمانية إلى ذهب، وقد إختص هذا النظام بميزتين هامتين هما:

- نظراً لكون هذا النظام يقنضي منع إستخدام الذهب كعملة في التعامل الداخلي، فقد إختفت العملة الذهبية وحل محله العملة الإئتمانية التي أصبحت قابلة للتحويل للذهب؛

(1) ضياء مجيد الموسوي، نظام النقد الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص ص 16، 17.

(2) مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية " الإشكاليات والآثار المحتملة على المناطق العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 45.

(3) عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 58.

(4) عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للنشر والطباعة، بغداد، 1992، ص 79.

- هذا النظام يقضي أيضا على قيام الحكومة أو البنك المركزي ببيع الذهب على شكل سبائك كبيرة لا يقل وزنها عن حد معين، ولذلك لم يستخدم في المعاملات الداخلية وإقتصر استخدامه في المعاملات الخارجية فقط، فالهدف الأساسي من هذا النظام هو إقتصاد إستخدام الذهب (1).

ثالثا: نظام الصرف بالذهب

لقد أوصى مؤتمر جنوة عام 1922 بإتباع نظام الصرف بالذهب رسميا، وفي ظل هذا النظام ترتبط عملة بلد ما بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب، ويتم ذلك بإحتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول، وينتج عن هذا النظام إستغلال إقتصاديات الدول، إذ أن الإحتفاظ بتداول المسكوكات الذهبية أو الإحتفاظ بالسبائك الذهبية كغطاء للعملة يعتبر إجراء باهض التكاليف، لأنه يتطلب توفير الوسائل الوقائية لخرزته وحراسته، كما أن المحتفظ به في خزائن البنك المركزي لا يحصل على فوائد ويحرم البلد من الحصول عليها (2).

يتطلب نظام قاعدة الصرف بالذهب توفير الشروط التالية: (3)

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة المحلية مقابل عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى معدن نفيس؛
- إلزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت؛
- منع فرض قيود على تحويل العملة من وإلى الخارج.

وقد أقيمت الكثير من الدول الضعيفة إقتصاديا على إتباع هذه القاعدة وإتخاذ الجنيه الإسترليني أو الدولار الأمريكي نقدا أجنبيا بدلا من الذهب، وعلى الرغم مما حققه نظام قاعدة الذهب أو نظام المعدن الواحد من أثر في التبادلات التجارية الدولية، حيث أن سيادته وإستقراره كانا أحد الأسباب التي أدت إلى قوة بريطانيا وسيطرتها على الأسواق العالمية، إلا أن هذا الإستقرار سرعان ما تغير بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة لتزايد الإنفاق العسكري وتوالي الأحداث العالمية التي كان لها الأثر الكبير على نظام الذهب (4).

(1) رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، 2000، ص 35.

(2) ضياء مجيد، النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص ص 55، 56.

(3) مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 15.

(4) محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي " تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،

2007، ص 190.

رابعاً: محاولات العودة إلى قاعدة الذهب

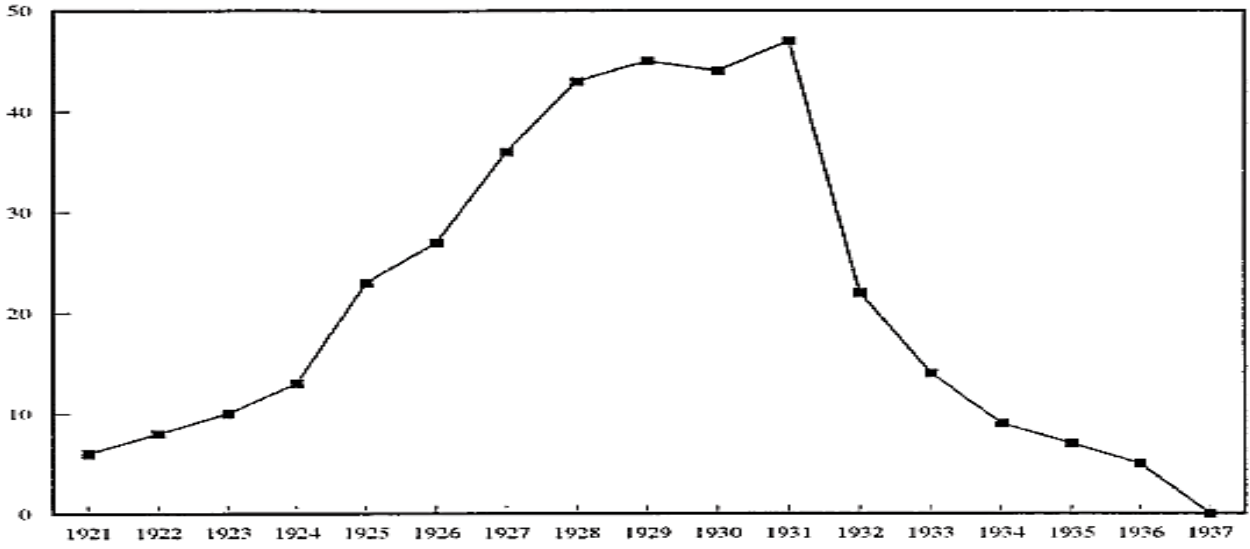
تمثلت المبادئ التي ارتأها هؤلاء الاقتصاديين للعودة إلى قاعدة الذهب ما يلي: (1)

- ضرورة تحديد قيمة النقود الورقية بالنسبة للذهب؛
- إعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهب؛
- إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة، وأن تكف الحكومة عن الاقتراض من الجهاز المصرفي؛
- بذل الجهود من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حتى يمكن المحافظة على سعر صرف ثابت للعملة؛
- زيادة كمية الذهب في بنك الدولة؛
- العمل على توفير ثقة الأفراد من جديد في العملة عن طريق مكافحة التضخم؛
- ضرورة إحداث نوع من التوافق بين القوة الشرائية للنقود في الداخل والخارج.

كانت العودة لقاعدة الذهب تحت شكل تطبيق نظام السبائك الذهبية، ورغم أن المبادئ السابقة كانت تمثل الجهود التي بذلت لإصلاح النقدي في مختلف دول العالم، إلا أن إجراءات العودة إلى قاعدة الذهب اختلفت من بلد لآخر نظراً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية بين الدول، خصوصاً بعد انتهاء الحرب، كما أن عودة الدول إلى قاعدة الذهب قد تمت في تواريخ مختلفة، فعادت إنجلترا بالفعل إلى قاعدة الذهب سنة 1925 و حددت سعر للجنيه الإسترليني عند مستواه السابق للحرب، كما عادت فرنسا إلى نفس القاعدة عام 1928، أما ألمانيا فقد دمر التضخم قيمة عملتها وثقل حملها بتعويضات الحرب، واضطرت إلى تغيير عملتها سنة 1923، ولجأت إلى عقد قروض خارجية ساعدتها على العودة لقاعدة الذهب سنة 1924، وهكذا عاد عدد كبير من الدول إلى قاعدة الذهب. وبعدها بفترة محدودة حل الكساد العظيم سنة 1929 وخرجت الدول تباعاً عن الالتزام بقاعدة الذهب، وسادت الفوضى وفرضت معظم الدول مرة أخرى السعر الإلزامي لعملتها المحلية وعمدت الدول إلى تعويم عملتها حيث عمدت بريطانيا إلى تعويم الجنيه الإسترليني وخروجها عن قاعدة الذهب سنة 1931 وتبعها في ذلك عدد كبير من الدول كفرنسا وأمريكا مع تخفيض عملتها والشكل الموالي يوضح تطور عدد الدول التي تتبع قاعدة الذهب.

(1) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الشكل رقم (01-03): تطور عدد الدول التي يقوم نظامها النقدي على قاعدة الذهب



Source: Barry Eichengreen, *Globalizing Capital: A History Of The International Monetary System*, Second Edition, Princeton University Press, New Jersey, 2008, P46.

وهكذا فإن الخروج عن قاعدة الذهب كان مرفقا بتخفيضات كبيرة لأسعار صرف العملات المختلفة مما أثر بشكل كبير على حركة التجارة الدولية، وأصبح نظام التعويم هو الأساس الذي ارتكز عليه النظام النقدي العالمي في فترة ما بين الحربين.

وبدأت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939 وتوقفت بعد ست سنوات بعد استسلام ألمانيا في ماي 1945 واليابان في سبتمبر من نفس العام، ونتج عن هذه الحرب تدمير للقوى الاقتصادية في أوروبا وانكماش حجم التجارة العالمية بشكل كبير.

المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي في ظل إتفاقية بريتن وودز

الفرع الأول: ميلاد نظام بريتن وودز

على إثر الاضطرابات التي سادت النظام النقدي الدولي خلال فترة الحرب العالمية الثانية، انعقد في بريتن وودز الأمريكية مؤتمر ضم الكثير من رجال الاقتصاد والسياسة لدراسة إمكانية الوصول إلى نظام نقدي جديد يسير عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد كان هذا المؤتمر وليد الظروف التي ميزت التجارة الدولية والاقتصاد العالمي ككل آنذاك⁽¹⁾، فمع نشوب الحرب العالمية الثانية 1939 توقف العمل

(1) ضياء مجيد الموسوي، *الاقتصاد النقدي*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص301.

نهائياً بقاعدة الذهب كنظام نقدي دولي فأعيد فرض القيود الجمركية بشكل أدى إلى انخفاض حجم المبادلات التجارية الدولية والنمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير واضح، حضر المؤتمر ممثلو 44 دولة قدموا خلالها مقترحات لإرساء قواعد نظام إقتصادي دولي جديد أكثر عدالة وإستقرار من النظام السابق، وقد إنبثق من هذا المؤتمر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والإتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة⁽¹⁾.

قبل إنعقاد مؤتمر بريتن وودز، كان قد طرح مشروعين أحدهما تقدمت به بريطانيا بتمثيل من الاقتصادي الكبير اللورد جون مينارد كينز، والآخر تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية بتمثيل من الاقتصادي هاري هوايت، وذلك على النحو التالي:⁽²⁾

أولاً: المشروع الإنجليزي

إقترح كينز إنشاء سلطة نقدية عالمية سماها إتحاد المقاصة، والتي هي بمثابة بنك مركزي لجميع البنوك المركزية، يحل محل إتفاقيات المقاصة والدفع الثنائية السائدة، يسمح بإجراء عمليات المقاصة بين مختلف الدول بدلالة وحدة نقدية عالمية جديدة إقترحها اللورد كينز وهي البانكور، وإنشاء نظام لتقديم القروض من الدول ذات الفائض من هذه العملة إلى الدول صاحبة العجز، حيث تتحد قيمة البانكور على غرار العملات الوطنية على أساس الذهب دون إمكانية تحويله إلى هذا الأخير، أراد كينز من خلال مشروع النظام النقدي الدولي الذي يعتمد نظام المقاصة، أن يعطي للدول حرية أكبر في تعاملاتها المتعددة لكن غاية هذا المشروع أيضا هو خدمة المصالح الخاصة لإنجلترا.

ثانياً: المشروع الأمريكي

إقترح هاري هوايت نظاما متطورا بقاعدة الصرف بالذهب، أين يشكل الذهب والعملات القابلة للتحويل إلى ذهب أدوات إحتياط لمختلف الدول، مع ضرورة إنتهاجها من جديد لحرية الصرف وتقل رؤوس الأموال وإلتزامها بالحفاظ على أسعار تعادل عملاتها، وبالضبط يقترح إنشاء وحدة نقدية دولية تحت إسم "اونيناس" تتحدد قيمتها على أساس وزن معين من الذهب، وإنشاء مؤسسة نقدية دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل التي عرفها النظام النقدي الدولي طيلة الثلاثينات الماضية، والتي تمثلت أساسا في التنافس المحموم

(1) عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص220.

(2) بلاح نوال، بوبرطخ كريمة، أثر المنافسة أورو دولار، على النظام النقدي الدولي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، الجزائر، 2015، ص ص18،

للدول في تخفيض قيم عملاتها، ومساعدة الدول التي لا تستطيع الحفاظ على أسعار تعادل عملاتها بتقديم قروض مؤقتة ومحدودة ورفع القيود المفروضة على عمليات الصرف وعلى التجارة الدولية. وفي الأخير جاء مؤتمر بريتن وودز متأثراً بالمشروع الأمريكي أكثر من تأثرهم بالمشروع الإنجليزي وذلك بفضل ثراء أمريكا وقوتها، ووقوف دول أمريكا اللاتينية إلى جانبها، وبهذا استطاعت التغلب على معارضيها.

وبالتالي فقد قام نظام بريتن وودز على قاعدة الصرف بالذهب، حيث يركز بصفة رئيسية على قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب وعلى تثبيت أسعار الصرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار الأمريكي ومن ثم تصحيح العملات الأخرى المرتبطة بشكل أو بآخر بالذهب ومن خلال الدولار⁽¹⁾.

الفرع الثاني: خصائص نظام بريتن وودز

يمكن تلخيص خصائص هذا النظام في النقاط التالية:⁽²⁾

- تثبيت أسعار الصرف الرسمية للدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر مقابل الذهب والدولار معا والمحافظة على ثبات أسعار صرف هذه العملات مع السماح بهامش بسيط للتغيير من قيمتها لا يتجاوز 1% هبوطاً أو صعوداً؛

- يمكن للدول أن تمول عجزها المؤقت في موازين مدفوعاتها باستخدام احتياطياتها الدولية وبالإقتراض من صندوق النقد الدولي، أما في حالة وجود إختلال هيكلي أي وجود عجز أو فائض بشكل كبير ومستمر في ميزان المدفوعات، فإنه يسمح للدولة بأن تغير السعر الإسمي لعملتها في حدود 10% دون إشتراط الموافقة المسبقة للصندوق؛

- استخدام الدول لما لديها من أرصدة دولارية لشراء عملتها المحلية عندما تميل قيمتها للتدهور بأكثر من 1% من سعر التداول، أو التدخل ببيع عملتها وشراء الدولار عندما تتحسن قيمتها بما يفوق 1% من سعر التداول؛

- فرض القيود على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وذلك لتفادي تأثيرها على نظام أسعار الصرف الثابتة.

(1) محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص152.
(2) أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص63.

الفرع الثالث: مراحل سير نظام بريتن وودز

يمكن تقسيم فترة سير نظام بريتن وودز إلى مرحلتين، تبدأ الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1958 وتميزت بالبحث عن الدولار، أما المرحلة الثانية فقد استمرت من العام 1958 إلى عام 1971 وشهدت تدفقا كثيفا لرؤوس الأموال الأمريكية الخاصة بإتجاه أوروبا، ويمكن تفصيل هذه المراحل كما يلي:

أولاً: مرحلة البحث عن الدولار 1945-1958

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدة فترات زمنية، كان قد لعب خلالها الدولار الأمريكي أدوارا مختلفة إنطلاقا من كونه نقدا دوليا ثم أصبح بمثابة نقد دولي وإحتياط.

1- الدولار كنقد دولي 1945-1950: كانت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية بحاجة ماسة للتجهيزات الأمريكية، وإستيراد هذه التجهيزات جعل الذهب والدولار يتدفقان إلى الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى فائض في ميزان مدفوعاتها، وبذلك قد أصبح الدولار أداة تسديد للجزء الأعظم من الصفقات الدولية واضطلع بوظيفته كنقد دولي، لكنه لم يستخدم أبدا كإحتياط لأن الفائض المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي أدى إلى تسرب الدولار بإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، إذن هذه الفترة التي أعقبت نهاية الحرب تميزت بندرة الدولار من جهة وإحتفاظ البنوك المركزية بالجنيه الأسترليني كنقد إحتياط أساسي من جهة أخرى.

2- الدولار كنقد دولي وكنقد إحتياط 1950-1958: لقد أحدث مشروع مارشال الذي سمح بإعادة إعمار أوروبا تحولا جديدا في نظام بريتن وودز، ففي 1947 أطلق الجنيرال مارشال نداءه عارضا على البلدان الأوروبية مساعدة منظمة، على إثر ذلك قرر 16 بلد أوروبي قبول العرض، ومن ثم أجاز لألمانيا الإنضمام إلى تلك البلدان سنة 1948، وقد ارتكز توزيع المساعدة من خلال خطة مارشال إلى طريقتين رئيسيتين هما:

- مساعدة أمريكية مباشرة وقد إرتكزت على الهبات والقروض الممنوحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلى البلدان الأوروبية بالدولار إلى جانب ذلك وافق كل من هذه الأخيرة وصندوق النقد الدولي على تخفيض لبعض العملات الأوروبية بالنسبة للدولار، التخفيض الأكثر أهمية حصل للجنيه الأسترليني وكان بمعدل 2.30% ثم تخفيض لاحق لعملة 33 دولة كان من ضمنها الفرنك الفرنسي؛

- تخفيض قيمة بعض العملات الأوروبية والين الياباني، أتاح نمو الصادرات للبلدان المخفضة لقيمة عملتها وسمح لهذه الأخيرة تبعا لمستوى تطورها الاقتصادي بإعادة تكوين إحتياطاتها بالدولار والذهب، على إثر ذلك لم يعد الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية يعرف فوائض مرتفعة، كما أن ميزان المدفوعات أصبح في عجز مستمر، وقد رد هذا العجز بشكل أساسي إلى الإنفاق العسكري المتصاعد والمساعدات والقروض

العامة، كما أن الثقة المتناهية بالدولار جعلت المصارف المركزية تقدم على إكتناز النقد الأمريكي المتأني من عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، من دون أن تقوم هذه المصارف بتحويله إلى ذهب وهكذا أصبح الدولار يلعب دوره بجدارة كنقد إحتياط⁽¹⁾، وتلعب بذلك الولايات المتحدة الأمريكية دور المصدر الرئيسي للسيولة الدولية، حيث حولت هذه الأخيرة ما قيمته 33 مليار دولار على شكل قروض وهبات إلى باقي دول العالم، كما يؤكد أنه في هذه الفترة كانت معظم العملات غير قابلة للتداول، وبالتالي كان تطبيق مبادئ النظام تدريجي أي لم تكن كافة مبادئه مطبقة في هذه الفترة التي تميزت بالإستقرار النسبي للعلاقات النقدية الدولية والإرتفاع السريع للإنتاج والمبادلات الدولية⁽²⁾.

ثانياً: مرحلة الدولار الفائض 1958-1971

تدهورت وضعية ميزان المدفوعات الأمريكي بشكل حاد بدءاً من 1958 بسبب الخروج الكثيف لرؤوس الأموال الخاصة الباحثة عن معدلات مردودية مرتفعة، فقد تدفقت رؤوس الأموال الخاصة بشكل كبير إلى أوروبا على إثر تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لذلك سعت الإدارات الأمريكية إلى تصحيح الوضعية الخارجية وكذا رصيد الميزان التجاري، إذ حاول الرئيس كينيدي تعزيز هذا الرصيد من خلال عقد مفاوضات ثنائية الجانب تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية وترويج الصادرات الأمريكية، لكن الرصيد المذكور عاد ونقص تدريجياً، حيث سجل عجزاً عام 1971، أما الرئيس جونسون فقد حاول التركيز على معالجة عجز ميزان رؤوس الأموال واضعاً حداً للإستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج، ولكن هذه السياسات باءت بالفشل وتفاقم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي.

كما لاحظت البنوك المركزية التي إكتنزت الدولار خلال هذه الفترة 1958-1950 أن نسبتها في الإحتياطيات أصبحت ترتفع أكثر فأكثر مقابل نقص نسبي للذهب النقدي في تكوين هذه الإحتياطيات، وأمام إنخفاض الإحتياطي الأمريكي بالذهب، تم إتخاذ مجموعة من القرارات أدت إلى عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971، حيث علق الرئيس الأمريكي نيكسون قابلية التحويل التي ترافقت مع تخفيض لقيمة الدولار والتي كانت قد بقيت مستقرة منذ عام 1934 وإستبدال النظام بقاعدة الدولار التي كانت قد سادت

(1) وسام الملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي: قضايا نقدية ومالية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001، ص ص 419-421.

(2) آيت بشير عمار، الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي-دراسة الأزميتين المكسيكية والآسيوية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 95.

منذ 1968، ليصبح الدولار معوماً⁽¹⁾، بالإضافة إلى تخفيض حجم الإنفاق والمساعدات الخارجية الإقتصادية بنسبة 10% وفرض ضريبة جمركية إضافية قدرها 10% على الواردات الأمريكية سعياً إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية، وكل هذه الإجراءات بمثابة إنهاء لنظام بريتن وودز⁽²⁾.

الفرع الرابع: إتفاقية سميثونيان والتطورات الحاصلة بعدها

في ديسمبر 1971 اجتمع ممثلو 10 دول في معهد "سميثونيان" بواشنطن، حيث توصلت هذه الإتفاقية إلى:

- تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة بحوالي 8% بالنسبة للذهب، وبذلك يكون السعر الإسمي لأونصة الذهب قد ارتفع من 35 دولار إلى 38 دولار أمريكي؛
 - إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية للضريبة المفروضة على الواردات والتي كانت بنسبة 10%؛
 - توسيع هامش تقلبات أسعار الصرف إلى 2.25% ارتفاعاً وانخفاضاً عن سعر التعادل بدلاً من 1%.
- ومع إستمرار العجز في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية في العام 1972، و النمو المفرط في الكتلة النقدية، إقتنع المتعاملون في السوق أن التخفيض السابق لقيمة الدولار كان غير كاف، وإستمر المضاربون بتحويل الدولار الأمريكي إلى المارك والين والعملات التي يتوقع ارتفاع سعر صرفها.
- وبناء على موجة المضاربات الجديدة التي تمت في فيفري 1973 اتخذت الوم أ تدابير تقضي بوقف مؤقت للتعامل في سوق العملة، واضطرت في 13 فيفري 1973 أن تجري التخفيض الثاني من قيمة الدولار وينسبة 10% بالنسبة للذهب، وبذلك يكون سعر أونصة الذهب قد ارتفع من 38 دولار إلى 42.222 دولار وكان هذا السعر آخر سعر رسمي للذهب.

كل هذه التطورات كانت بمثابة إعلان وفاة نظام بريتن وودز وأسعار الصرف الثابتة⁽³⁾.

المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي بعد إنهاء نظام بريتن وودز

إن التطورات النقدية التي برزت بعد القرار التاريخي بإنهاء قابلية تحول الدولار إلى ذهب 1971، ثم إنهاء نظام أسعار الصرف، أجبرت صندوق النقد الدولي على التكيف مع هذه المتغيرات، وكان من الضروري إجراء تعديل ثاني في إتفاقية الصندوق والداخل حيز التنفيذ في أول أبريل 1978 باسم إتفاقية جامايكا، إلى جانب تطورات أخرى.

(1) وسام الملاك، مرجع سبق ذكره، ص 423.

(2) سيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011، ص 251.

(3) بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 30، 31.

الفرع الأول: حقوق السحب الخاصة

إلى غاية 1971 اعتمد صندوق النقد الدولي في تقديم التسهيلات الإئتمانية على موارد النقدية، والتي تركز على حصص الأعضاء، وكان لا بد من إيجاد مصادر جديدة للسيولة النقدية الدولية، تكون مغذية للإحتياجات النقدية للدول الأعضاء فكانت حقوق السحب الخاصة⁽¹⁾، والتي تعتبر نوع جديد من الأصول الدولية التي يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية مدفوعاتها المالية، بالإضافة إلى إحتياجاتها من ذهب و عملات أجنبية، غير أن هذه الحقوق ليست إلا قيود دفترية يجريها الصندوق، وتستمد قيمتها القانونية من مجرد إلتزام الدول الأعضاء في الصندوق بأن تقبلها في أي وقت ومن أية دولة، في حدود قيمة إجمالية محددة، ويتم توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء بنسبة حصصهم وتستخدم في تسوية العجز المؤقت في ميزان المدفوعات ولا يجوز تمويلها في أغراض أخرى، وقد قيمت الوحدة من حقوق السحب الخاصة في شكل وزن محدد من الذهب والبالغ 0.888671 غرام أي ما يعادل القيمة الرسمية للدولار الأمريكي وقت خلق هذه الحقوق وقبل تخفيضه عام 1971، ولا يجوز استبدال حقوق السحب الخاصة بالذهب بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتستمد هذه الأخيرة قوة إبرائها في مجال المدفوعات المالية من قبول الدولة العضو الذي يقع عليها الإختيار من الصندوق في إستبدال هذه الحقوق بعملات قابلة للتحويل⁽²⁾.

الفرع الثاني: إتفاقية جامايكا

في سنة 1974 شكلت لجنة مؤقتة لإعداد دراسة حول نظام النقد الدولي ضمت ممثلين عن مختلف الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث عرض هذا الاتفاق في جانفي 1976 في كينغسون بجامايكا، والتي تمت المصادقة عليه من قبل 85% من قبل الدول الأعضاء وقد عرف هذا المؤتمر بمؤتمر جامايكا⁽³⁾، وتم التعديل الثاني لإتفاقية برينتن وودز، والذي بدأ سريانه في أفريل 1978 ومن بين هذه القرارات التي خرجت بها الإتفاقية:

- زيادة أو توسيع الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق للدول الأعضاء خاصة الدول النامية؛
- صياغة تعريف جديد لحقوق السحب الخاصة، بحيث تتحدد قيمة الوحدة منها بشكل يضع حدا نهائيا لعلاقتها أو إرتباطها بالذهب؛

(1) محمد دويدار، أسامة الفولي، مرجع سبق ذكره، ص155.

(2) مجدي محمود شهاب، سوري عدلي ناثر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص173.

(3) بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص113.

- إصرار الولايات المتحدة الأمريكية مستعملة نفوذها في الصندوق على فرض بعض الأحكام المتعلقة بالذهب.

وإنطلاقاً من هذه القرارات قام الصندوق ببيع سدس رصيده من الذهب في السوق الحرة واستخدم هذه الإيرادات في مساعدة الدول الفقيرة، ولقد كان الغرض من ذلك التخلي عن الذهب كأصل للسيولة الدولية وصاحب ذلك أيضاً إلغاء السعر الرسمي للذهب، وهكذا فإن الهدف الرئيسي للتخلي عن الذهب كأصل من السيولة الدولية وبيعه في السوق الحرة، هو تخفيض سعره وإضعاف مركزه مقابل الدولار وإلغاء العلاقة بين الدولار والذهب، فأصبحت ساحة المعاملات النقدية الدولية خالية إلا من الدولار الذي حافظ على مكانته رغم الهزات التي تعرض لها⁽¹⁾.

الفرع الثالث: نظام التعويم

بعد الفوضى التي عمت النظام النقدي الدولي وأسواق الصرف الأجنبي، والإختلالات التي سادت في تلك الفترة، ومنذ 1978 أصبح النظام النقدي الدولي يقوم على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف، هذه القاعدة التي فرضت نفسها كون نظام التعويم كان نتيجة إنهيار بريتن وودز ولم تأت كمرحلة تزيل ما قبلها من المراحل.

أولاً: مفهوم التعويم المدار

وفق هذه القاعدة تقوم السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات القصيرة الأجل لأسعار الصرف دون محاولة التأثير على إتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل⁽²⁾، ولكل سلطة نقدية حرية إختيار أية سياسة للتدخل وحرية تغيير تلك السياسة في أي وقت تشاء دون موافقة خارجية، وفي حالة ما إذا لم تتدخل السلطات النقدية على الإطلاق في سوق الصرف الأجنبي فإنها قد تكون تركت أسعار الصرف حرة، وذلك بإعتقادها أن التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بصورة تلقائية، وذلك بترك عملاتها تتحدد بحرية وفقاً لقوى العرض والطلب عليها في السوق، إلا أن معظم الدول لم تكن مستعدة لترك أسعار صرف عملاتها حرة تتحدد في سوق الصرف الأجنبي عن طريق قوى

(1) فاطمة الزهرة خباري، النظام النقدي الدولي المنافسة بين الأورو والدولار، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ص، ص37، 38.

(2) لقمان معروز، شريف بدري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا إستقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد09، 2011، ص75.

العرض والطلب، بل إتمدت سياسة التعويم المدار من خلال تدخل سلطاتها النقدية في سوق الصرف الأجنبي⁽¹⁾.

ثانيا: مزايا نظام التعويم المدار

يتيح نظام التعويم المدار المزايا التالية:

- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال مواجهة التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، بما يضمن حرية البلد في إتباع سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي؛
- يقف في وجه المضاربة عوض أن يشجعها على غرار نظام الصرف الثابت، حيث كلما زادت الطلب على العملة ارتفعت قيمتها وسعرها، وبالتالي قل شراؤها بغرض المضاربة؛
- لا يتطلب من البنوك المركزية الإحتفاظ باحتياطات صرف ضخمة قصد التدخل في أسواق الصرف للدفاع عن سعر العملة، لأن سعر الصرف يتحدد وفق قوى العرض والطلب؛
- يسمح بالسرعة الكبيرة في التعديل لمواجهة الأزمات الخارجية، لأن التعديل في هذا النظام وهو مستمر وثابت.

ثالثا: عيوب نظام التعويم المدار

- إن تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف ولكن مع زيادة التكاليف مما يضر بالتجارة والإستثمار الدوليين؛
- لا تحظى العملة في نظام التعويم المدار بنفس الثقة التي تحظى بها في ظل أسعار الصرف الثابتة؛
- عدم إستقرار أسعار الصرف يؤدي إلى إستفحال ظاهرة التضخم العالمية من خلال تدهور قيم عملات الدول⁽²⁾.

المبحث الثالث: ملامح النظام النقدي الدولي قبل الأزمة العالمية 2008

على ضوء التحولات الكبيرة التي عرفها النظام النقدي الدولي خلال القرن 20، برزت العديد من المظاهر التي يعتبر البعض منها امتدادا لما سبق، أما البعض الآخر فيعتبر حديثا، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم ملامح النظام النقدي الدولي قبل الأزمة المالية 2008.

⁽¹⁾ Michel Biales et al, L'essentiel sur l'économie, 4ème édition, Berti édition, Alger, 2007, p252.

⁽²⁾ بسملة ملاح، النظام النقدي الدولي في ظل المنافسة اليورو-دولار، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2013، ص18.

المطلب الأول: هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي

الفرع الأول: مظاهر هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي

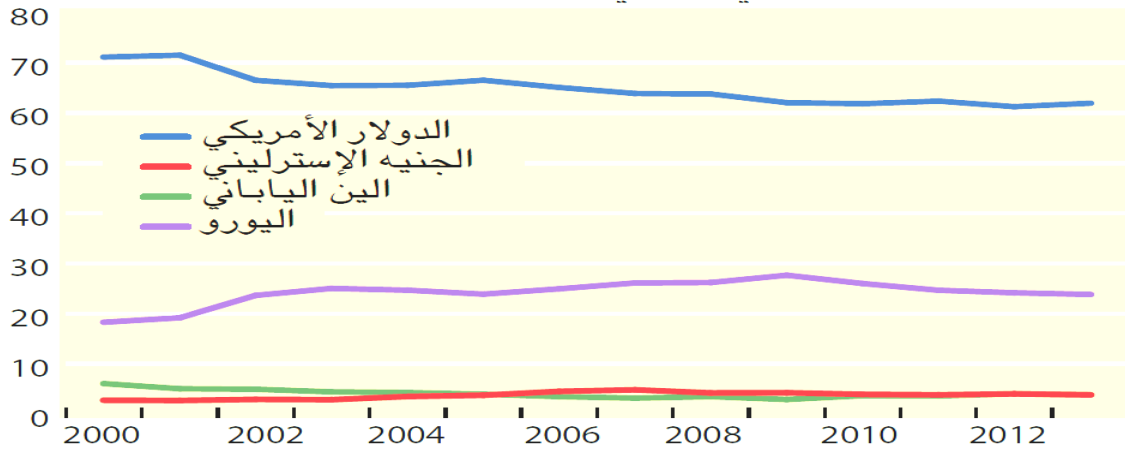
بدأ استخدام الدولار على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إنهيار الإقتصاد البريطاني والجنه الأسترليني، وصعود الإقتصاد الأمريكي كقوة عالمية في الإقتصاد العالمي، ونتيجة لذلك أصبح الدولار الأمريكي العملة الدولية الأولى في العالم وتغلب على المنافسة التي يواجهها من طرف بعض العملات حيث بقيت السيطرة للدولار إلى غاية بداية العمل بالعملة الأوروبية الموحدة في جانفي 1999، الأمر الذي حصر المنافسة بين هاتين العملتين بشكل كبير.

أولاً: مكانة الدولار في الإحتياطيات الدولية

على الرغم من تطلعات اليورو للسيطرة على الإقتصاد العالمي وإحتلاله مكانة منافسة للدولار، إلا أنه لم يرقى إلى هذا المستوى، إذ لم يتراجع الدولار كعملة إحتياطية عالمية، حيث بقي يسيطر على أكثر من 60% من إجمالي الإحتياطيات العالمية، ويوضح الشكل أدناه الثقة الدولية المفرطة للأطراف الدولية في الدولار، حيث يظهر الشكل أن الدولار ظل مهيمنا على المعاملات الدولية حتى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا لقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على اعتماد آلية التيسير الكمي التي تعد ضريبة على الدول المتعاملة مع هذه الدول.

الشكل رقم (01-04): نصيب العملات الأجنبية من الإحتياطيات الدولية

(٪ من حيازات الاحتياطي العالمي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تكوين العملات في احتياطات النقد الأجنبي الرسمية.

ثانياً: مكانة الدولار في أسواق الصرف الأجنبي

يعتبر الدولار عملة معاملات رائدة في أسواق الصرف الأجنبي مع حصة تقدر بـ 86% من حجم معاملات سوق الصرف الأجنبي، وبضعف حصة اليورو في هذه المعاملات، وقد استمر الدولار في هيمنته على هذه الأسواق، وقد تضاعف حجم التداول في أسواق الصرف الأجنبي بأكثر من مرة خلال العقد الماضي، وحجم كبير من المعاملات تقاس بـ أو تضم الدولار الأمريكي. في أسواق الصرف الأجنبي يؤدي حجم المعاملات العالية إلى انخفاض هامش أوامر البيع والشراء وتخفيض تكاليف المعاملات الضمنية الذي بدوره يعزز من استخدام الدولار في هذه المعاملات، والجدول الموالي يوضح مكانة الدولار في أسواق الصرف الأجنبي.

الجدول رقم (01-02): التداول في أسواق الصرف الأجنبي التقليدية

الوحدة: %

2007	2004	2001	1995	العملة
86.3	88.7	90.3	83.3	الدولار الأمريكي
37.0	36.9	37.6	53.7 ^a	اليورو
16.5	20.2	22.7	24.1	الين
40.5	38.6	33.9	24.2	عملات دول صناعية أخرى ^b
19.8	15.4	16.9	8.5	عملات أسواق ناشئة
3.210	1.970	1.420	1.150	متوسط التداول اليومي (بليون دولار أمريكي)

Source: Bank for International Settlements

ملاحظة: إجمالي حصة العملات تقدر بـ 200% في كل عمود لأن كل معاملة تنطوي على عمليتين:

a: وتشمل العملات السابقة التي حل اليورو محلها كالمارك الألماني والفرنك الفرنسي ووحدة النقد الأوروبية.

b: وتشمل الجنيه الأسترليني، الفرنك السويسري، الدولار الأسترالي، الدولار الكندي، الكرونا النرويجية، الدولار النيوزيلاندي والكرون الدانماركي.

والملاحظ من خلال الجدول المكانة الهامة للدولار في معاملات أسواق الصرف الأجنبي مما يدل على الاستخدام الكبير لهذه العملة في الإقتصاد الدولي، حيث يبرز الجدول أن الدولار استحوذ على أكثر من 85% من تداول سوق الصرف.

ثالثاً: الدولار كعملة فوارة للتجارة الدولية

يستخدم الدولار على نطاق واسع كعملة فوارة في المبادلات التجارية وخاصة من قبل المصدرين، ويرجع هذا الاعتماد على الدولار في فوارة الصادرات خارج الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستقرار الذي

يميز هذه العملة والحجم الكبير والإستقرار النسبي للإقتصاد الأمريكي، وترتيبات الصرف الأجنبي التي تربط عملة البلد المستقبل أو المصدر بالدولار، بالإضافة إلى ذلك يعكس الإعتماد على الدولار رغبة المصدرين في الحد من تحركات أسعارهم نسبة إلى أسعار المنافسين، وهذا عن طريق إختيار عملة فوترة يستخدمها غالبية المنتجين، بالإضافة إلى أن الدولار يوفر أفضل تحوط ضد تقلبات التكلفة الناجمة عن تحركات ذات الصلة في الطلب الكلي والأجور في بلدان المنشأ والبلدان المستوردة.

رابعاً: أسباب بقاء الدولار مهيمناً على النظام النقدي الدولي

بعد استعراض مظاهر الهيمنة للدولار على النظام النقدي الدولي يمكن تفسير هذه الهيمنة من خلال الأسباب التي ساهمت في استمرارها:

- إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية مع دول منظمة الأوبك خلال السبعينات على تنصيب الدولار كعملة تقييم وبيع النفط في الأسواق العالمية، مما أعطى دفعة قوية للدولار لقبوله كمعيار عالمي غير مغطى بالذهب ومن ثم أضفى اليقين لدى المتعاملين كافة في مختلف الأسواق والمنتجات، ولهذا أكد البعض على أنه لضمان استمرار الدولار وأن يحظى بالقوة والقبول في المبادلات الدولية ينبغي عدم فك الرابطة بين الدولار والنفط؛

- بفك الإرتباط بين الدولار والذهب صار بإمكان الخزانة الأمريكية التأثير والتحكم في الإقتصاد العالمي من خلال المزيد من المديونية، فالسلع كافة بما فيها النفط يتم الإتجار بها دولياً بالدولار، ومن ثم هناك توقع بإستمرار تنامي الطلب على الدولار حتى ولو طبعت الولايات المتحدة الأمريكية دولارات تفوق قدرات الإقتصاد الأمريكي؛

- عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان قبول العالم وتسليمه بنظام معيار الدولار وتحقق ذلك عن طريق استخدام المنظمات الدولية المعروفة وبعض المنظرين من أمثال جورج سورس؛

- تسارع حكومات الدول الأخرى خصوصاً الصين واليابان وغيرها لشراء أدوات الخزانة الأمريكية⁽¹⁾؛

- الأسواق المتسعة للولايات المتحدة الأمريكية، فالدولار الأمريكي يسانده كعملة إحتياط أسواق متسعة وعميقة وأدوات دين وإستثمار بالدولار الأمريكي⁽²⁾؛

(1) عبيدات عبد الكريم، النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكي، مجلة معارف (مجلة علمية محكمة)، السنة العاشرة، العدد 19، جامعة تيزي وزو، 2015، ص ص 246، 247.

(2) محمد إبراهيم السقا، هل مازال الدولار عملة إحتياط العالم؟، مقال متوفر على الرابط التالي:

<http://www.alarabiya.net/Views/2011/07/15/157714.html> (14/02/2019)

- اعتبار الدولار ملاذ آمن بالنسبة للمستثمرين، حيث يميلون للفرار للدولار الأمريكي كعملة آمنة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية

تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية، بحكم مساهمتها البشرية والمادية الكبيرة فيها، وتشغلها في فرض هيمنتها على النظام العالمي، حيث تعتبر الولايات المتحدة عضوا في ست مؤسسات مالية دولية، هي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك التسويات الدولية، بنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الإفريقي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وتساهم بشكل كبير في تمويل هذه المؤسسات وإتخاذ القرارات بشأن الإقتصاد العالمي والإقليمي، ويبرز الجدول الموالي مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في بعض المؤسسات المالية الدولية.

الجدول رقم (01-03): حصة و. م. أ مقارنة ببعض الدول الأخرى ضمن المؤسسات المالية الدولية كما

في العام 2008

الوحدة: %

الدولة	و. م. أ	اليابان	ألمانيا	المملكة المتحدة	فرنسا	حق الفيتو
الصندوق	16.89	6.02	5.88	4.86	4.86	نعم
البنك الدولي	16.38	7.86	4.49	4.30	4.30	نعم
بنك التنمية للدول الأمريكية	30.00	5.00	1.90	0.96	1.90	نعم
البنك الآسيوي للتنمية	12.76	12.76	3.75	1.92	2.16	لا
البنك الإفريقي للتنمية	6.36	5.42	4.01	1.68	3.71	لا
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	10.10	8.61	8.61	8.61	8.61	لا

Source: Lawrence Broz, **Congressional Voting On Funding**, The International Financial Institution, Review of International Organization, Vol.3, 2008, p 356.

يبرز من خلال الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تحوز على حق النقد في قرارات المؤسسات المالية الدولية، وهذا بحكم مساهمتها الكبيرة في رأسمال هذه المؤسسات، حيث تملك حق النقض في كل من

⁽³⁾ معزوز لقمان، بريش عبد القادر، التحديات الإستراتيجية التي تهدد الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد9، جامعة سكيكدة، 2014، ص ص179، 180.

صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التنمية للدول الأمريكية، وهي المؤسسات التي تحوز على وزن كبير في الإقتصاد العالمي.

وتعتبر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على صندوق النقد الدولي الأبرز والأكثر تأثيراً في الإقتصاد العالمي، ويبرز الجدول الموالي أكبر الحصص في صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (01-04): أكبر حصص الأسهم والتصويت للمساهمين في رأسمال الصندوق

الوحدة: %

الدولة	حصة العضو كنسبة من إجمالي رأسمال	حصة التصويت كنسبة من القوة التصويتية
و. م. أ	17.72	16.77
اليابان	6.57	6.24
ألمانيا	6.13	5.82
فرنسا	4.52	4.30
المملكة المتحدة البريطانية	4.52	4.30
الصين	4.01	3.82
إيطاليا	3.32	3.16
السعودية	2.94	2.81
كندا	2.68	2.56
روسيا	2.50	2.39

Source: Centre for Global Development, IMF, 2011.

يظهر من خلال الجدول تركيز آلية إتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي في أيدي كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا وفرنسا مع حق النقض للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما لا يتناسب مع التطورات الحاصلة على مستوى الإقتصاد العالمي، والتحويلات التي يعرفها مع مطلع الالفية الثانية، ويتبين من خلال الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل صدارة الدول العشر المسيطرة على رأسمال الصندوق وبالتالي على القوة التصويتية بالشكل الذي يعطيها حق النقض في القرارات والتوجيهات للإقتصاد العالمي بما يخدم إقتصادها بالدرجة الأولى والإقتصاد العالمي بالدرجة الثانية، حيث تسيطر على 16.77% من إجمالي القوة التصويتية بالشكل الذي يعطيها حق النقض في القرارات الأساسية المقترحة، والملاحظ أيضاً من خلال

الجدول أن الدول الناشئة تحتل مراتب متأخرة مقارنة بالدول المتقدمة مما يجعلها غير قادرة على التأثير على القرارات المتخذة.

وعلى هذا الأساس يرى Daniel W.Drezner أن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي تضع القالب الذي يعمل على أساسه الإقتصاد العالمي من خلال عدد من المنظمات الدولية، كما يرى أيضا دريزنر بأن القوى الإقتصادية الكبرى تكتب القواعد التنظيمية العالمية مع الأخذ بتفضيلاتها، كما يقبل فكرة أن هناك إنسجام بين مصالح الشركات ومصالح القوى الإقتصادية الكبرى، واعتبر أن الدولة وليست الشركات هي الجهات الفاعلة الرئيسية وأن الدول توجه مصالح الشركات⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أزمات النظام المالي والنقدي الدولي في القرن 20

الفرع الأول: أزمة أكتوبر 1987

وهي من الأزمات المهمة التي واجهت الإقتصاد الأمريكي أيضا، وإن قلت حدتها عن أزمة الكساد الكبير.

أولا: إنفجار أزمة أكتوبر 1987

اندلعت الأزمة يوم الإثنين 19 أكتوبر 1987، بعد الإنخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، حيث بدأ هبوط الأسعار في فرنسا ونيوزيلندا وإسبانيا يوم الأربعاء 14 أكتوبر، لينتقل بعدها إلى الأسواق الأمريكية، واستمر الإنخفاض في كافة الأسواق حتى يوم الجمعة 16 أكتوبر، غير أنه تعدى نسبة 20% يوم الإثنين 19 أكتوبر، ليعلن المختصون عن إنفجار الأزمة، بسبب تراجع مؤشرات النمو الإقتصادي في معظم دول العالم بعد الإنهيار الذي عرفته أسواق الأوراق المالية، لتواصل الأزمة تفاقمها وانتشارها بسرعة بين الأسواق، وزاد من حدتها إصرار حملة الأوراق المالية على بيع أوراقهم، تجنبا لإنخفاضات أخرى ولجؤهم إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية بعد عجز الدولار الأمريكي واستمرار إنخفاض قيمته، حيث انهارت بورصة نيويورك للأوراق المالية محقة خسارة قدرها 500 مليار دولار⁽²⁾.

ثانيا: أسباب أزمة أكتوبر 1987

يمكن تلخيص أسباب أزمة أكتوبر 1987 فيما يلي:⁽³⁾

⁽¹⁾ Daniel W.Drezner, **all politics is Global: Explaining International Regulatory Regimes**, Review International Organization, vol.2, 2007, pp301,302

⁽²⁾ فاطمة الزهراء ديش، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية-الحل المصرفي الإسلامي نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، 2011، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص74.

⁽³⁾ مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية-البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ج1، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص200، 201.

- ظهور الكثير من المؤشرات حول حدوث الأزمة الاقتصادية عام 1988، والتي من بينها إستمرار العجز في ميزان التجاري الأمريكي، وتوقع لجوء السلطات الأمريكية إلى خفض قيمة الدولار بهدف الحد من العجز في الميزان التجاري الأمريكي، مما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى الإسراع في التخلص من الأصول المحررة بالدولار؛

- لجوء الكثير من المستثمرين إلى إبدال أصولهم المالية طويلة الأجل بأخرى قصيرة الأجل، مما يوفر لهم ضمانات أكثر لمواجهة أزمات أخرى متوقعة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة؛

- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات خطيرة أضعفت إلى حد بعيد الثقة بالدولار وأيضاً بالأصول المحررة بهذه العملة.

ثالثاً: نتائج أزمة أكتوبر 1987

خلفت هذه الأزمة العديد من النتائج السلبية، يمكن إجمالها في:⁽¹⁾

- إنخفاض أسعار الأسهم وإنهيار مؤشرات البورصات الأمريكية؛
- قيام الشركات بإصدار السندات التي ساعدتها في التمويل مع حدوث إنكماش واضح في إستثماراتها؛
- إفلاس البنوك جراء عدم قدرة العملاء المقترضين على تسديد ما بذمتهم من قروض لتلك البنوك؛
- زيادة أعداد العاطلين عن العمل خصوصاً العاملين في البنوك والمؤسسات المالية؛
- تأثر البلدان والبنوك المركزية بإنخفاض قيمة الدولار، وخاصة البلدان النفطية.

الفرع الثاني: الأزمة المكسيكية 1994

عرفت المكسيك إصلاحات إقتصادية تمثلت في خوصصة المؤسسات، ورفع القيود على التجارة الخارجية، إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية، وقد أدى هذا الوضع إلى تهاطل رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات، مما أدى إلى خلق عجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، ونظراً لإستقرار العملة المكسيكية بسبب إرتباطها بعملة أخرى، توسع الإئتمان المصرفي مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، حينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية. ونتيجة لهذه المؤشرات إضطرت الحكومة إلى الرفع المتزايد لأسعار الفائدة من أجل دعم العملة، ولكن وبمجرد تعويم العملة إنخفضت قيمة البيزو وتباطئ التوسع الإئتماني نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة. هذه الأوضاع أدت إلى إنفجار أزمة لم يسبق لها مثيل في المكسيك، لقد تقاومت أزمة سعر الصرف في المكسيك، عندما إنخفضت قيمة عملتها الوطنية بحوالي 40% في

(1) فاطمة الزهراء ديش، مرجع سبق ذكره، ص ص74، 75.

منتصف ديسمبر 1994، وفي ظل ذلك شعر المستثمرون في الأسواق المالية بقلق متزايد في إمكانية استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات التجارية لميزان المدفوعات المكسيكي، فضلا عن أثر التدفقات المالية، التي كان لها تأثير كبير على الإستهلاك بما يفوق الأثر على الإستثمار، ويمكن تلخيص أهم الأسباب في النقاط التالية:

- ارتفاع أسعار الفائدة والتوسع في منح الإئتمان من قبل الجهاز المصرفي؛
 - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك، الذي أدى إلى إختفاء حقيقة العجز في حساب عملياتها التجارية؛
 - تدهور حجم المدخرات الخاصة، وتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية؛
 - العجز الكبير في موازين المدفوعات الذي أدى بالمكسيك إلى التوقف عن سداد ديونها الخارجية؛
 - الزيادة السريعة في التوسع النقدي الذي ساهم في إشتداد المضاربة على البيزو.
- وفي إطار سياسة معالجة أزمة سعر الصرف المكسيكي، قامت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال صندوق النقد الدولي، بتقديم قرض للحكومة المكسيكية قدره 40 مليار دولار، لتمويل العجز في ميزان حسابها الجاري وميزان مدفوعاتها من جراء الإنخفاض الشديد للبيزو⁽¹⁾.

الفرع الثالث: أزمة جنوب شرق آسيا 1997

- بداية من النصف الثاني من عقد التسعينات، تعرضت إقتصاديات جنوب شرق آسيا إلى مجموعة من الإختلالات، كانت تختفي وراء معدلات النمو العالية التي كانت تحققها دول هذه المنطقة (تايلندا، أندونيسيا، كوريا الجنوبية والفلبين) وأهم هذه الإختلالات ما يلي:
- تراكم عجز ميزان المدفوعات الخارجي لهذه الدول، التي كانت تستورد وتستهلك أكثر مما تنتج وتصدر، وترتب على ذلك زيادة حجم مديونيتها الخارجية، فقد وصل حجم الدين الخارجي لتايلندا عام 1997 حوالي 89 مليار دولار؛
 - عدم تناسب النمو المالي الكبير والسريع، الذي نتج أساسا من التدفقات المالية الأجنبية وبين النمو الإقتصادي الفعلي في قطاع إنتاج السلع والخدمات؛
 - توسع البنوك في منح القروض في قطاعا العقارات دون مراعاة الضمانات المالية القانونية الكافية؛

(1) داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية-دراسة أزمة الكساد الكبير(1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص ص 110-112.

- ضعف سيطرة ورقابة البنوك المركزية للنظام المالي والنقدي، بفعل القوة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات وقوى المضاربين والتي تتعامل يوميا بمليارات الدولارات في عملية بيع وشراء العملات النقدية والأوراق المالية.

- إرتباط معظم عملات دول آسيا بالدولار الأمريكي الذي كان قويا آنذاك، مما يجعل من صادراتها أكثر تكلفة، وأدى هذا إلى تراجع الطلب العالمي على الإلكترونيات التي كانت تمثل العمود الفقري للصادرات الآسيوية؛

- تبني سياسة نقدية مستقلة جنب إلى جنب مع أسعار صرف ثابتة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وتمويل بتكلفة معقولة وثابتة، في حين أن هذين الإختيارين غير متناسقين فيما بينهما؛

- تحول الإقتصاديات في جنوب شرق آسيا منذ 1996 إلى ما يشابه إقتصاد الفقاعة الياباني.

في بداية سنة 1997، بدأ البعض يفكر في شراء المزيد من العملة التايلاندية للمضاربة عليها وتحقيق مزيد من الأرباح، وقد تدخل البنك المركزي التايلاندي مضطراً لإنقاذ العملة المحلية واستطاع أن يوقف هذه المضاربة إلى حد ما. وبالرغم من ذلك اهتزت الثقة ك في العملة المحلية التايلاندية خصوصا عندما أعلن البنك المركزي التايلاندي عن مراجعته لمعدل النمو الإقتصادي وتخفيضه لهذا المعدل من 7.1% إلى 6% سنة 1997. وقد أدى عدم الثقة في العملة والاقتصاد التايلاندي إلى إثارة حالة من القلق داخل المؤسسات المالية العالمية، واتجه العديد من الحائزين للعملة التايلاندية إلى الأسواق لبيع ما لديهم بشكل سريع، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه العملة⁽¹⁾.

ولمحاولة وقف تدهور قيمة العملة التايلاندية، أعلن بنك تايلاند المركزي رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وأنفق أكثر من 4 مليارات من الدولارات، هذا بالإضافة إلى تدخل البنوك المركزية في كل من هونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا إلى جانب البنك التايلاند المركزي في محاولة للدفاع عن العملة التايلاندية "الباهت Bhat" كما تم فرض قيود انتقائية على رؤوس الأموال تهدف بالتحديد إلى تقليل قدرة المضاربين الأجانب في الحصول على ائتمان بالعملة المحلية، وبالرغم من ذلك استمرت قيمة العملة التايلاندية في الانخفاض إلى نحو 17% و12% أمام الدولار والين على التوالي، ونتيجة عدم ثبات الحالة الاقتصادية والعملية التايلاندية، انعدمت الثقة في الاقتصاد التايلاندي، وقام المستثمرون بإخراج أموالهم بصورة كبيرة إلى

(1) روبرت جران، ترويض النمر: نهاية المعجزة الآسيوية، ترجمة سمير كريم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999، ص

الخارج، وانخفضت قيمة العملة التايوانية بعد تعويمها، حيث وصلت سنة 1997 إلى نحو 44.7% أمام الدولار الأمريكي، واضطرت الحكومة إلى إغلاق عدد كبير من المؤسسات المالية⁽¹⁾.

ونظرا للترابط والتشابه الكبير بين اقتصاديات جنوب شرق آسيا انتقلت العدوى إلى باقي الدول، وعرفت تدهورا كبيرا في المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الرابع: التوجه نحو نظام سعر الصرف المرن

اتسم سعر الصرف خلال فترة قاعدة الذهب بالثبات، وهذا بإعتماده على الدولار كعملة تبادل قابلة للتحويل إلى ذهب وفق 35 دولار للأونصة، ولكن بإنهيار نظام بريتن وودز سنة 1971، والتخلي عن قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب، بدأ العمل بنظم سعر صرف مختلفة أهمها سعر الصرف الموعوم، حيث تحول أكثر من 80% من دول العالم إلى النظام الموعوم، مع بقاء الدولار العملة الإرتكازية، إضافة إلى أنواع أخرى من نظم أسعار الصرف منها الثابت، الأمر الذي فتح المجال لعملية التحول سواء كان هذا التحول منظم أو غير منظم والتوجه خاصة نحو مرونة سعر الصرف، حيث قدرت حالات التحول التي إنتهجتها الدول خلال الفترة ما بين 1990 و2002 بـ 139 حالة تحول للنظم المرنة، الأمر الذي أثر على مسار الاستقرار النقدي والمصحوب بأزمات، إضافة إلى عدم الإستقرار على نظام واحد مثلما كان متعامل به خلال فترة بريتن وودز، فبعد تعديل إتفاقية جمايكا سنة 1976، وصدور عدة بنود بخصوص مستقبل سعر الصرف، والذي كان أهمها حرية إختيار نظم سعر الصرف، أصبح نظام سعر الصرف مجهول الهوية يقوم على توليفة من العناصر المؤثرة على مسار الاستقرار النقدي⁽²⁾.

(1) ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع والعشرين، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي، 2007، ص

.15

(2) جلال عزليز، حاجي العلجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 286-288.

خلاصة

النظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد والإجراءات المتفق عليها دوليا من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول، وكيفية تقييم سعر العملات إتجاه بعضها البعض، وكذلك مدى توافر السيولة النقدية اللازمة لدفع وتسوية الإلتزامات الدولية، إذ يعتبر وجود نظام نقدي دولي شرطا ضروريا لتمكين التجارة الدولية ورأس المال من النمو بشكل يحقق مصالح الدول المختلفة، ولقد تعاقب على العالم عدة نظم نقدية دولية مختلفة، بداية من نظام قاعدة الذهب إلى نظام تعويم العملات وتركها لقوى السوق، وقد كان لكل نظام مجموعة من القواعد والآليات والمؤسسات.

بالرغم من الصورة التي وصل إليها النظام النقدي الدولي الراهن، فهي لا تعتبر الصورة المكتملة وإنما مازالت هناك عدة نقائص ويؤثر اختلال، فالهيمنة الواضحة للإقتصاديات المتقدمة دفعت بالعديد من الإقتصاديات الناشئة إلى المطالبة بدور أكبر في إدارة هذا النظام ومن بين هذه الإقتصاديات نجد دول البريكس.

الفصل الثاني

تمهيد

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين صعودا هائلا للدول التي تعرف اليوم باسم الدول الناشئة حديثا، والتي إستطاعت في فترة وجيزة أن تحقق معدلات نمو مرتفعة ونقف جنبا إلى جنب مع الدول التي سبقتها بسنوات.

وقد ظهر منذ عدة سنوات تجمع إقتصادي دولي، تميز بالموارد البشرية الهائلة والطاقات والقدرات الاقتصادية، وسرعان ما تحول إلى قوة اقتصادية احتلت موقعا مميزا على الخريطة الإستراتيجية في العالم، وقد أطلق على هذه المجموعة "البريكس Brics"، والتي تضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، وأصبحت قوة دافعة لبناء نظام عالمي جديد.

ومن خلال هذا الفصل سيتم تناول مختلف الجوانب المتعلقة بمجموعة البريكس، وهذا من خلال

المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لمجموعة البريكس

المبحث الثاني: مقومات دول البريكس (خلفية عامة)

المبحث الثالث: الأداء الاقتصادي لدول البريكس

المبحث الرابع: مكانة دول البريكس في النظام النقدي الدولي قبل الأزمة المالية العالمية

المبحث الأول: الإطار النظري لمجموعة البريكس

في عالم تهيمن عليه القوى الغربية، وتسعى بكل السبل لفرض سيطرتها وأفكارها على الدول الأصغر والأكثر فقرا في العالم، ظهرت مجموعة البريكس كطرف جديد منافس في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور مجموعة البريكس

الفرع الأول: نشأة البريكس

ظهر البريكس لأول مرة كمفهوم إقتصادي عام 2001، من طرف كبير الخبراء الإقتصاديين للبنك الإستشرافي الأمريكي Goldman Sachs والمدعو جيم أونيل Jim O'Neill⁽¹⁾، ومن الصعب فصل نهضة إقتصاديات بلدان البريكس عن هذا الإسم، حيث أنه في 20 نوفمبر 2001، أعطى هذا الأخير تعريفا لعبارة "بريك" في تقرير عن نتائج دراسة حول الاقتصاد العالمي نشره البنك الأمريكي المذكور، وكان هذا التقرير بعنوان "العالم يحتاج إلى المزيد من أطواب القرميد Brick الإقتصادية"، وقد عمد إلى التلاعب بتعبير BRIC الشبيه بالتعبير الإنجليزي (BRIKS) ويعني قرميد للإشارة إلى الكتلة الدولية الصاعدة، فتقارير "جيم أونيل" الإقتصادية والأبحاث التي قدمها ولازال يقدمها، كانت من ضمن الدراسات الإستشرافية والتي ساعدت وأظهرت أن هناك قوة عالمية إقتصادية ممكن لها أن تكون وتستمر بقوة وبوتيرة سريعة جدا حسب الإحصائيات الإقتصادية، سواء من حيث الناتج القومي أو المؤشرات الإقتصادية الأخرى والقدرات الإقتصادية الهائلة والضخمة لهذه الدول.

كانت أولى الدراسات التي قام بها "جيم أونيل" بعنوان "حلم البريك الطريق نحو 2050" تم نشرها عام 2003، حيث سرد فيها أن بوصلة التحكم في الإقتصاد العالمي تتجه نحو دول جديدة آنذاك كالبرازيل، روسيا، الهند والصين، وستعوض القوى الإقتصادية التقليدية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، أي مع حلول عام 2050 سيتم إعادة هيكلة الإقتصاد العالمي وتبديل مراكز النفوذ⁽²⁾، وكذلك التقرير العالمي الذي نشره بنك "غولدمان ساكس" عام 2005 بعنوان "كم هي متينة دول البريك" وفي هذا التقرير يوجد مراجعة وإعادة ترتيب للأفكار المعروضة في تقرير 2003، وجاء فيه أن الصين سوف تتجاوز

(1) القيصر ماهر بن إبراهيم، تكتل دول البريكس نشأته إقتصادياته - أهدافه، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2014، ص 247.

(2) علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2018، ص 19.

الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2040، في حين أن الهند سوف تتجاوز اليابان مع حلول عام 2033 بدل 2050⁽¹⁾.

بدأت المفاوضات لتشكيل مجموعة البريكس عام 2006، وكان أعضاؤها الدول ذات الإقتصاديات الصاعدة، البرازيل، روسيا، الهند والصين، تحت إسم "بريك"، وفي 20 سبتمبر من نفس العام عقد الاجتماع الوزاري الأول بناء على إقتراح من الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين"، بمشاركة وزراء خارجية روسيا، البرازيل والصين ووزير الدفاع الهندي، وأعربوا عن رغبتهم في توسيع التعاون المتعدد الأطراف مدشنيين بذلك سلسلة اجتماعات لاحقة للتشاور حول تأسيس المنظمة، ويوم 16 ماي 2008 استضافت روسيا اجتماعا لوزراء خارجية "البريك"، وقد ختم بإصدار البيان المشترك والذي يعكس مواقف مشتركة بشأن قضايا التنمية العالمية، وقد اتخذت خطوة هامة أخرى في 9 جويلية 2008، عندما التقى الرئيس الروسي مع الرئيس البرازيلي ورئيس الوزراء الهندي والرئيس الصيني على هامش قمة مجموعة الثماني G8 في تويako باليابان، حيث تم تحديد أهداف المجموعة وعقد لقاءات خاصة لتحقيق تلك الأهداف، وتعزيز المبادئ التي توافق عليها تلك الدول، وقد تبع ذلك أول مؤتمر لدول المجموعة في 16 جوان 2009 في نفس المدينة، وسنة 2010 بدأت جنوب إفريقيا التفاوض حول الإنضمام إلى المجموعة، وهو ما تم رسميا في 14 ديسمبر من نفس العام، ليصبح إسمها "بريكس"⁽²⁾، وهو اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء دول صاحبة أسرع معدلات نمو إقتصادي عالمي وبترتيب حروف " البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا"⁽³⁾.

الفرع الثاني: دوافع إنشاء مجموعة البريكس

هناك أسباب عديدة لقيام كتل البريكس نذكر منها:

- موقف الدول الأعضاء من السياسة الأمريكية ورفضها لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي، والسعي لتحقيق سياسة دولية تقوم على مبدأ " تعدد الأقطاب"؛
- تنامي العلاقات الإقتصادية والتجارية بين روسيا والصين، حيث بلغ التبادل التجاري بينهما عام 2000 نحو 7 مليارات دولار، وتعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا بعد ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾؛

(1) محمد إبراهيم، صليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي- دراسة حالة دول البريكس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي سبتي، تبسة، 2016، ص100.

(2) علاء الدين محمد، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

(3) مروان عبد العزيز، بريكس عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ إفريقيا، مقال متوفر على الرابط: <http://arabic.SputniKnew> (26/02/2019).

(4) القيصر ماهر بن إبراهيم، مرجع سابق، ص26.

- سيطرة القوى الغربية على أجهزة النظام الإقتصادي العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة؛
- خلفيات سياسية كثيرة ومتعددة كرفض روسيا والصين لمشروع الذرع الصاروخية، وتوسع حلف الناتو شرقاً؛
- الأزمة المالية العالمية 2008 وما خلفته من تراجع حاد في أداء إقتصاديات الدول المتقدمة في مقابل نمو سريع للإقتصاديات الناشئة⁽¹⁾.

صاحب نشأة دول البريكس ظهور الأزمة المالية العالمية 2008، والتي تسببت في تراجع إقتصاديات عديدة في النظام الإقتصادي العالمي، مما أبرز الحاجة أكثر لمثل هذا التكتل الإقتصادي، الذي أسس لتعزيز التعاون الإقتصادي، السياسي والثقافي بين الدول الأعضاء وتحقيق مصالحها المشتركة وأبرزها نظام متعدد الأقطاب قوي له القدرة على الصمود في وجه الهجمات الإقتصادية العالمية، فكان التجسيد الفعلي لفكرة التكتل بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

الفرع الثالث: تطور مجموعة البريكس

يمكن رصد تطور تكتل البريكس، كتكتل سياسي وإقتصادي من خلال تعميق المصالح الإقتصادية بين دول التكتل بعضها البعض، وبين دول التكتل من ناحية والدول الصاعدة والنامية من ناحية أخرى، من خلال تحديد توجهات ذلك التكتل وطبيعة القضايا التي يتبناها وآليات تنفيذ تلك التوجهات، وذلك من خلال تحليل القمم العشر التي عقدها قادة دول التكتل، وتعتبر قمم البريكس 2009-2018 الدليل على مدى إستمرارية ومدى نجاح التكتل الإقتصادي، فقد عملت على رسم معالم المجموعة، وتمثلت فيما يلي:

القمم الأولى: إنعقدت يوم 2009/06/16 وهي أول قمة للمجموعة كانت تحت عنوان " بريك " بروسيا، تم فيها مناقشة الوضع الإقتصادي العالمي الراهن آنذاك (الأزمة المالية العالمية 2008)، والبحث عن مخرج من مضاعفاتها والقضايا الملحة للتنمية العالمية، وكيفية تعزيز القوة الإقتصادية والسياسية لمجموعة البريك، وكذلك البحث في مشاريع إستثمارية مشتركة بين إقتصادياتها، كما دعا رؤساء الدول الأربعة الأعضاء، روسيا، الهند، الصين والبرازيل إلى زيادة الإصلاح الإقتصادي، مطالبين بصوت وتمثيل أكبر في المؤسسات المالية الدولية وهي صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي، فقد أبدى الأعضاء إلتزامهم بإصلاح هذه المؤسسات⁽²⁾.

⁽¹⁾ شيطر راند مندر، تأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-حالة البريكس-(2003-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص30.

⁽²⁾ Wikipedia, 1st Bric Summit, available at: https://en.wikipedia.org/wiki/1st_BRIC_summit (04/03/2019).

القمة الثانية: إنعقدت يوم 15 أبريل 2010 في مدينة برازيليا عاصمة البرازيل، وقد تم فيها مناقشة القضايا الرئيسية في جدول الأعمال الدولي والتخطيط والتنسيق داخل دول البريك، كما تم إعلان دعمهم للنظام العالمي متعدد الأقطاب، وأكد الأعضاء في هذه القمة على ضرورة إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة لجعلها أكثر كفاءة وفعالية وتمثيلاً، وأصدرت بياناً مشتركاً واتفقت على تدابير ملموسة لتعزيز التعاون والتنسيق بين دول المجموعة وخاصة في مجال الإستخدام الكفء للطاقة وتبادل الخبرات في مجال الطاقة المتجددة، بما في ذلك الوقود الحيوي، وتم كذلك قبول العرض المقدم من الصين لإستضافة القمة الثالثة 2011.

القمة الثالثة: تمت يوم 14 أبريل 2011 بالصين، وذلك بحضور جنوب إفريقيا كعضو في التكتل، تم فيها الاتفاق على مواصلة تعزيز الشراكة من أجل التنمية والتعاون وتوسيع التبادل في مجالات التمويل ومراكز الأبحاث والتجارة والصناعة، وقد كان أهم هدف لهذه القمة هو إصلاح منظومة التمويل العالمية والنظام النقدي والمالي الدولي، وتنويع نظام عملة الإحتياط الدولي الذي يسيطر عليه الدولار الأمريكي، وذلك من خلال موافقة أعضاء مجموعة البريكس على إتفاقية خطوط مبادلة العملات التي تتيح للدول الخمس تقديم القروض أو منحها لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتقليل الإعتدال على الدولار الأمريكي في التجارة والإستثمارات البنينية، خصوصاً في قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية.

القمة الرابعة: عقدت في نيودلهي بالهند في 29 مارس 2012، تحت شعار "شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن والإزدهار"، وقد تمحور الاجتماع حول الاتفاق على إقامة مجموعة عمل مشتركة لدراسة إنشاء بنك التنمية الجديد، بهدف تعزيز إقتصاد الدول الصاعدة والنامية، وتم أيضاً توقيع إتفاقية شاملة حول تقديم التسهيلات الإئتمانية بالعملات المحلية للدول الخمس والتي من شأنها تخفيض الإعتدال على العملات الأجنبية الصعبة كالدولار الأمريكي في التعامل مع دول البريكس (1).

وتشمل أهداف بنك التنمية كذلك، تمويل التنمية ومشاريع البنية التحتية في البلدان النامية والأقل نمواً، بالإقراض على المدى الطويل خلال الأزمات المالية، مثل أزمة منطقة اليورو، وكذلك إصدار ديون قابلة للتحويل، والتي يمكن شراؤها من قبل البنوك المركزية للدول الأعضاء وبالتالي تكون بمثابة أداة لتقاسم المخاطر (2).

(1) حياة زلومة، الإتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص ص 56-57.

(2) Wikipedia, 4th Bric Summit, available at: https://en.wikipedia.org/wiki/4th_BRICS_summit (04/03/2019).

القمة الخامسة: عقدت في جنوب إفريقيا يوم 27 مارس 2013، تحت شعار " بريكس وإفريقيا - شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع"، من أجل وضع إستراتيجية طويلة الأجل للتعاون الاقتصادي، تم فيها مناقشة مختلف الخلافات حول بنك التنمية الجديد بالإضافة إلى الموافقة على إنشاء صندوق ترتيبات الاحتياطي الطارئ (CRA) بحجم أولي قدره 100 مليار دولار أمريكي، ويساعد هذا الصندوق على منع ضغوط السيولة وتعزيز الاستقرار المالي⁽¹⁾.

القمة السادسة: عقدت في 14 جويلية 2014 بالبرازيل، من خلالها تم التوقيع على إتفاقيتين نوقشتا في القمة السابقة، وهما الإتفاقية المكونة لبنك التنمية الجديد (NDB) والترتيبات الإحتياطية الطارئة (CRA)⁽²⁾، بالإضافة إلى تدشين بنك التنمية الجديد (NDB) يوم 15 جويلية 2014.

القمة السابعة: عقدت يوم 18 جويلية 2015 بروسيا تحت شعار " شراكة بريكس عاملا قويا للتنمية العالمية"، حيث تم فيها مناقشة جدول الأعمال الدولي والإتفاق على تعزيز الدور الجماعي لبلدان البريكس في الشؤون الدولية، كما دعا البيان الختامي لهذه القمة الدول الأخرى لمواجهة جميع أشكال الحماية التجارية والقيود في التجارة، وتأمين الدعم لعمل منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات، والقضاء على الفقر والبطالة في العالم، كما تم الإتفاق على تنفيذ أول المشاريع التي ستمول من قبل بنك " بريكس" مع بدء عام 2016، وأن يكون المشروع الأول في مجال الطاقة المتجددة⁽³⁾.

القمة الثامنة: عقدت بالهند يومي 15 و 16 أكتوبر 2016، تحت عنوان " بناء الحلول المستجيبة الشاملة والجماعية"، وأصدرت القمة بإعلان " جوا " الذي أكد الإلتزام بتعزيز الشراكة بين بلدان المجموعة، وجعل رؤية جديدة للتعاون بين دول البريكس⁽⁴⁾، وتمثلت مواضيع القمة في مايلي:

- بناء المؤسسات لزيادة تعميق التعاون بين دول البريكس، ودعمه وإضفاء الطابع المؤسسي عليه؛
- تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة السابعة؛
- دمج آليات التعاون القائمة؛

⁽¹⁾ Wikipedia, 5th Bric Summit, available at: https://en.wikipedia.org/wiki/5th_BRICS_summit (04/03/2019).

⁽²⁾ ويكيبيديا الموسوعة الحرة، قمة بريكس 2014، مقال متوفر على الرابط:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/> (04/03/2019).

⁽³⁾ علاء الدين محمد الجعبري، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 29.

⁽⁴⁾ خالد صلاح، قمة مجموعة البريكس تختتم أعمالها في الهند بإعلان " جوا"، مقال متوفر على الرابط: <http://www.youm7.com>

(2019/03/04).

- الإبتكار والإستمرارية، أي خلق آليات تعاون جديدة وإستمرار الآليات القائمة بالفعل والمنفق عليها من طرف البريكس (1).

القمة التاسعة: إنعقدت يوم 03 ديسمبر 2017 لمدة 3 أيام بالصين، بمشاركة الرئيس المصري، تحت عنوان "البريكس شراكة قوية من أجل مستقبل أكثر إشراقاً"، تضمن جدول أعمال القمة تعميق التعاون بين دول البريكس من أجل التنمية المشتركة وتعزيز التعاون الدولي، كما ناقشت القمة موضوع انضمام أعضاء جدد للمجموعة من مختلف قارات العالم.

القمة العاشرة: إنعقدت يوم 25/07/2018، بمدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا تحت شعار "بريكس في إفريقيا: التعاون من أجل المشاركة في النمو الشامل وتقاسم الرخاء في الثورة الصناعية الرابعة"، وبمشاركة الرئيس التركي للمرة الأولى، وقد تناول جدول الأعمال الكثير من القضايا السياسية والإقتصادية منها مواجهة النزعة الإنفرادية للولايات المتحدة الأمريكية والنمو الإقتصادي لدول البريكس، الحوكمة العالمية والتنمية المستدامة، التعاون جنوب جنوب، حيث جاءت هذه القمة في خضم ما فرضه الرئيس الأمريكي من تعريفات جمركية على الواردات من جميع أنحاء العالم، وخاصة تلك الواردة من الصين (2).

المطلب الثاني: مفهوم ومميزات مجموعة البريكس

الفرع الأول: تعريف مجموعة البريكس

كلمة "بريكس" إصطلاح يحمل إختصارات الأحرف الأولى (باللغة الإنجليزية) المكونة لأسماء الدول صاحب أسرع نمو إقتصادي في العالم وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين و جنوب إفريقيا. تكتل البريكس هو منظمة دولية مستقلة، تجمع خمس دول إقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولاً إلى تشكيل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية، وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الإقتصادية العالمية (3).

- البريكس هو مزيج إقتصادي يضم مجموعتين من القوى الصاعدة في النظام الدولي، يمثل نموها قوة مهمة في المحافظة على نمو الإقتصاد العالمي، المجموعة الأولى هي الدول الكبرى الصاعدة في النظام الدولي وهي الصين وروسيا والهند كونها من الدول الأسرع نمواً في الإقتصاد العالمي، أما المجموعة الثانية فهي

(1) 8th Brics Summit "from website <http://brics2016.gov.in>, consulted on: (200:00), 05/03/2019.

(2) أميرة أحمد حرزلي، قمة البريكس "2018" والتحديات العالمية الراهنة، المركز الديمقراطي العربي، مقال متوفر على الرابط: <https://democraticac.de/?p=55450> (21/03/2019)

(3) محمد عبد العاطي، البريكس وإفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، القاهرة، أبريل، 2013، ص 01.

الدول متوسطة القدرات الصاعدة في النظام الدولي وهي البرازيل وجنوب إفريقيا، وهي الدول متوسطة القدرات في النظام الدولي⁽¹⁾.

ويمكن الإشارة إلى مجموعة البريكس باسم مجموعة "R's"، إذ أن العملات النقدية للدول الخمس تبدأ بحرف R وهي الريال البرازيلي، الروبل الروسي، الروبية الهندية، الرمينبي الصيني والراند الجنوب إفريقي⁽²⁾.

الفرع الثاني: مميزات مجموعة البريكس

تختلف مجموعة البريكس بشكل كبير عن باقي أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، إذ لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس سواء سياسي، ثقافي، إقتصادي أو غيره، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي دولها من 4 قارات مختلفة تمثل أربع حضارات متنوعة⁽³⁾، ويبلغ تعداد سكان الدول الخمس 3 مليارات نسمة أي 43% من مجموع سكان العالم، ويبلغ مجموع مساحة بلدانها 40 مليون كلم² مشكلة ربع مساحة الكرة الأرضية، وتستحوذ على 18% من الإقتصاد العالمي و15% من التجارة الدولية، وتمتلك أكثر من خمس الناتج القومي العالمي⁽⁴⁾، بالرغم من أن هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الإقتصادي ومستوياتها الإنتاجية⁽⁵⁾، كما تستحوذ على 10.8% من حجم الإنفاق العسكري العالمي و40.2% من حجم إنتاج مصادر الطاقة العالمية، كما تمثل 16.1% حصة بريكس من حجم التبادل التجاري العالمي عام 2013⁽⁶⁾.

المطلب الثالث: أهداف مجموعة البريكس

يعمل تجمع البريكس منذ تشكيله على تشجيع التعاون التجاري، السياسي والثقافي بين أعضائه، سعياً منه لتحقيق أهداف كبيرة نذكر منها:

- دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي؛
- إنشاء مؤسسات دولية منافسة للمؤسسات الإقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحرص على إدخال إصلاحات فيها؛
- تحرير العالم من تأثير المؤسسات التي تسيطر عليها القوى الغربية بشكل أساسي؛

(1) القيصير ماهر بن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 281.

(2) ليلي عاشور حاجم وآخرون، تكتل القوى الإقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس نموذجاً (BRICS)، مجلة قضايا سياسية، العدد 46، جامعة النهدين العراقية، 2016، ص 5، 6.

(3) نفس المرجع، ص 5.

(4) محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 19، 2013، ص 65.

(5) ليلي عاشور حاجم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 5.

(6) مروان عبد العزيز، مرجع سبق ذكره.

- تأسيس قاعدة إستثمارية وتجارية مشتركة بين الدول الأعضاء وتنمية البنية التحتية فيها، ومحاولة إستغلال العلاقات الإقتصادية في البحث عن نفوذ متزايد⁽¹⁾؛
- تعزيز شبكة للأمان الاقتصادي العالمية بالنسبة لدول التجمع لتجنيبها ضغوط وقيود الإقتراض من المؤسسة المالية الغربية، كصندوق النقد الدولي وإنقاذها من الفوائد التي تقرضها هذه المؤسسات⁽²⁾؛
- كسر الهيمنة الغربية ونكيس مبدأ السيادة وإستقلال القرار الوطني؛
- تعزيز تنسيق سياسة الإقتصاد الكلي وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الإقتصادية الخارجية⁽³⁾؛
- الحصول على دور في الإدارة العالمية للإقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين G20⁽⁴⁾.

المبحث الثاني: مقومات مجموعة دول البريكس (خلفية عامة)

إن دول مجموعة البريكس كغيرها من البلدان الناشئة، تعمل على إستغلال كل ما تملك من موارد ومقومات من أجل زيادة نموها والحفاظ على إستدامته، وقبل التطرق إلى الأداء الاقتصادي لدول البريكس، استدعت مقتضيات الدراسة الوقوف عند بعض المقومات التي تتميز بها هذه المجموعة.

المطلب الأول: مقومات البرازيل وروسيا الإتحادية

الفرع الأول: مقومات البرازيل

تقع البرازيل في النصف الجنوبي من القارة، وتشكل تقريبا نصف مساحة أمريكا الجنوبية، أي ما يعادل 8511.965 كلم²، تمتد على القسم الشرقي لهذه القارة على مساحة طولها من الشمال إلى الجنوب نحو 4395 كلم، ومن الشرق إلى الغرب بنحو 4319 كلم، تحد البرازيل جميع دول أمريكا الجنوبية، ماعدا الإكوادور والشيلي، حدودها البرية حوالي 15.719 كلم، أما حدودها البحرية على المحيط الأطلسي فتبلغ مع تعرجاتها حوالي 9 آلاف كلم، وهي خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، وثالث أكبر مساحة في دول البريكس، كما أن الأراضي البرازيلية معظمها صالحة للزراعة وغنية جدا بالموارد الطبيعية والمعدنية، بالإضافة إلى ذلك تمتلك البرازيل أوسع غابة إستوائية في العالم، "غابة الأمازون"، التي تشكل أكبر مولد ومخزون للأكسجين فوق سطح الكرة الأرضية⁽⁵⁾.

(1) حياة زلومة، مرجع سبق ذكره، ص ص 47، 48.

(2) حسن أبو طالب، نحو عالم بدون هيمنة غربية، مجلة السياسة الدولية المصرية، العدد 35، 2015، ص 15.

(3) عبد القادر رزيق مخادمي، تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 53.

(4) محمود شحات، تجمع بريكس من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة، العدد 51، 2017، ص 55.

(5) محمد عبد العاطي وآخرون، البرازيل القوى الصاعدة من أمريكا اللاتينية، سلسلة ملفات القوى الصاعدة، العدد الثالث، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ص ص 16، 17.

بلغ تعداد سكان البرازيل حسب إحصائيات 2018 حوالي 210.492.294 نسمة، وتعتبر ثالث دولة في مجموعة البريكس من حيث عدد السكان⁽¹⁾، كما تعتبر أكبر دول أمريكا الجنوبية من حيث الكثافة السكانية التي من المرشح أن تبلغ حوالي 238 مليون نسمة عام 2050.

بالإضافة إلى أهمية الموقع وكبر المساحة وضخامة الحجم السكاني، تتمتع دولة البرازيل بموارد وإمكانات عالية، في مقدمتها المواد الخام الزراعية والرعيية والمعدنية فضلا عن الاستفادة من تنوعها البيئي في تطوير أنواع بديلة من الوقود الحيوي القائم على تحويل بعض المحاصيل الزراعية إلى غاز الإيثانول، إذ يعد إنتاج الإيثانول من قصب السكر أحد المشروعات الحكومية الناجحة، وهو ما يجعل البرازيل إحدى أكبر الدول في العالم إنتاجا لغاز الإيثانول، وأكبر مصدر لهذا النوع من الوقود عالميا.

عام 2016 بلغ حجم القوى العاملة 53.9 مليون عامل، تتوزع على قطاع الزراعة بنسبة 20% والصناعة 14% والخدمات 66%، وفي أحدث التقديرات لسنة 2018 بلغ معدل البطالة نحو 12.6%، وبلغ معدل التضخم لنفس السنة 2.68%⁽²⁾، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في البرازيل نحو 50 مليون هكتار في مقابل نحو 180 مليون هكتار للأراضي الرعيية، ونظرا لهذه الإمكانيات المساحية الكبرى تحتل البرازيل مراتب متقدمة عالميا في إنتاج البن وفول الصويا، القمح، الأرز، قصب السكر، والكاكاو وغير ذلك من المنتجات الزراعية⁽³⁾، فالثروة النباتية للبرازيل تتميز بالتنوع، إذ تعتبر أحد البلدان التي اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية، إذ ساهم القطاع الزراعي سنة 2005 بـ 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي، فبلغ إنتاج الحبوب (فول الصويا، القهوة، الأرز، القمح، الذرة ...) أكثر من 1630 مليون طن في عامي 2011-2012، وهو ما يمثل زيادة الإنتاج بنسبة 33% مما كان عليه قبل خمس سنوات.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد شهدت نموا كبيرا، إذ بلغ إنتاج لحوم البقر 25.496 مليون طن في سنة 2011، ولحوم الخنازير حوالي 3.384 مليون طن، أما إنتاج الدواجن فقد بلغ 12.928 مليون طن، كما زاد إنتاج الحليب من 11.16 مليار لتر عام 1980 ليصل إلى 30.3 مليار لتر، من خلال المعطيات السابقة أصبحت البرازيل رابع أكبر دولة مصدرة للأغذية في العالم بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، إذ بلغت قيمة صادراتها الزراعية سنة 2006 بـ 39.5 مليار دولار، وبات قطاعها الزراعي قوي بما يكفي لتغطية جميع الإحتياجات المحلية، كما أنه يوظف حوالي ربع القوى العاملة في البلاد، وتتسأ به أكثر

⁽¹⁾ Worldometers, **Countries in the world by population**, 2018, available at: <https://www.worldometers.info>, (16/02/2019).

⁽²⁾ Central Intelligence Agency, **Brazil, The World Factbook**, available at: <https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/br.html> (25/02/2019).

⁽³⁾ Mylène Gaulard, **l'économie de Brésil**, édition BREAL, Paris, 2010, p 63.

من 6 ملايين مؤسسة زراعية⁽¹⁾، أما المنتجات الصناعية فأهمها صناعة النسيج، الأحذية، الكيماويات، الحديد والصلب والقصدير والسيارات والآلات والمعدات، وتعد البرازيل اليوم أكبر منتج للنفط في أمريكا الجنوبية، حيث بلغ إنتاجها في أكتوبر 2017 حوالي 2.627 مليون برميل يوميا، كما أن إنتاجها من الغاز لنفس السنة حوالي 110 مليون متر مكعب يوميا، أما احتياطاتها من الذهب فبلغت في جانفي 2018 حوالي 67.29 طن⁽²⁾.

الفرع الثاني: مقومات روسيا الاتحادية

تأسست جمهورية روسيا الاتحادية عام 1917، وانضمت إلى الإتحاد السوفياتي السابق عام 1922، وتعد من أكبر جمهورياته من حيث الحجم وعدد السكان، عاصمتها موسكو، ولقد أدت سياسة الإنفتاح الاقتصادي وإعادة البناء التي إعتدها رئيس الإتحاد السوفياتي السابق للقضاء على النظام الشيوعي بل وصلت إلى زوال الإتحاد السوفياتي عن الخريطة السياسية، ونشأ مكانه خمسة عشر دولة مستقلة إستقلالا تاما، بعد أن كانت جمهوريات إتحادية تشكل مجموعها دولة واحدة، وكان أبرز هذه الدول وأهمها سياسيا، إقتصاديا، عسكريا، وجغرافيا وسكانيا روسيا الاتحادية، فهي التي ورثت عوامل القوة الإستراتيجية من الإتحاد وخاصة المقعد الدائم في مجلس الأمن والأسلحة النووية، وعادت إلى مساحتها الأصلية بعد أن كانت تشكل مجالا حيويا لها⁽³⁾.

تقع روسيا في الجهة الشمالية من الكرة الأرضية، وتغطي 8/1 من سطح الأرض وتمتد عبر شرق أوروبا وشمال آسيا، إذ يمثل الجزء الأوروبي من روسيا ربع مساحة الدولة، أما الجزء الآسيوي فيمثل 4/3 مساحتها، وتوصف روسيا بأنها أكبر دولة في العالم ودول البريكس من حيث المساحة التي تقدر بـ 17075200 كلم² تليها كل من كندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾، يبلغ عدد سكان روسيا حسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة لعام 2018 حوالي 143964709 نسمة وهي رابع دولة في مجموعة البريكس من حيث عدد السكان⁽⁵⁾.

(1) فاتح عمارة، دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية: مجموعة البريكس (Brics) نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص ص 63، 64.

(2) مرمول إسحاق، قريح عيسى، مستقبل النظام النقدي الدولي في ظل صعود الأسواق الناشئة، مذكرة مقدمة إستكمالاً لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018، ص 43.

(3) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2013، ص 151.

(4) Russian Geography-Regions of russia, available at: <http://www.rusemb.org>. (16/03/2019)

(5) Worldometers, op.cit.

إن إتساع المساحة الجغرافية لروسيا جعلها تتميز بالتركيبية الجيولوجية المعقدة، فهي تتميز بشساعة سهولها، وإنتشار الغابات والصحاري والأنهار والبحيرات، كما أنها تتميز بمناخ صعب بارد طوال السنة، أما الثروات النباتية التي تنتجها روسيا فهي تلعب دورا صغيرا نسبيا في الإقتصاد الكلي عند مقارنتها بالقيمة المضافة، وحصيلة إجمالي صادرات قطاعات أخرى، ولاسيما النفط والتعدين، وعلى الرغم من هذا فإن القطاع الزراعي مازال له أهمية كبيرة في روسيا، إذ يوفر حوالي 9.7% من مناصب الشغل كما أنه يساهم بـ 4% من الناتج المحلي الإجمالي، ولقد حقق الإنتاج الروسي لبعض الموارد الزراعية نسب متفاوتة مقارنة بالإنتاج العالمي، ففي عام 2002 أنتج 11.2% من الشعير من إجمالي الإنتاج العالمي، و5.9% من القمح، و4% من الحليب ومنتجات الألبان و3% من السكر والدواجن و2% من المنتجات الزيتية، بما فيها زيت عباد الشمس الذي أنتجت منه 20% مقارنة بالإنتاج العالمي سنة 2010، وعلى الرغم من هذه النتائج التي حققها القطاع الزراعي، إلا أنها لم تتوصل إلى التقليل من الواردات في هذا القطاع، ويعود ذلك إلى عدم قدرتها على تغطية منتجاتها الزراعية لحاجات السوق المحلية، فمن عام 2000 إلى 2008 زادت الواردات الزراعية من 7 مليار دولار إلى 33 مليار دولار، مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين الدول الناشئة المستوردة للمنتجات الزراعية بعد الصين، أما صادراتها في نفس القطاع فقدت بـ 10 مليار دولار سنة 2010⁽¹⁾.

يعد الإقتصاد الروسي سادس أكبر إقتصاد عالمي، وهو إقتصاد مختلط، إذ تمتلك الدولة القطاعات الإستراتيجية في الإقتصاد، كما تمتلك روسيا موارد طبيعية كثيرة تشمل النفط والغاز الطبيعي والمعادن النفيسة التي تشارك بنسبة كبيرة في الصادرات الروسية، كما تعد الصناعات الثقيلة من أكثر القطاعات الصناعية تطورا في روسيا، إذ تمتلك روسيا أسلحة ضخمة ومتطورة، ومن أهم صادراتها العسكرية: الطائرات المقاتلة، السفن والغواصات.

كما تمتلك روسيا ثاني أكبر إحتياطي عالمي من الغاز الطبيعي بعد إيران، حيث تمتلك 6.23% من الإحتياطي العالمي، وتعتبر شركة غاز بروم (Gaz Prom) الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وتتحكم في 9% من إنتاج الغاز وأنابيب الغاز، وتمتد أوروبا برقع إحتياجاتها منه، أما قطاع النفط فتمتلك روسيا سابع أكبر إحتياطي في العالم بنسبة 1.6%، وتحتل المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، حيث تسيطر شركة (Rosneft) على إنتاج النفط، أما الفحم فتمتلك هذه الأخيرة ثاني أكبر إحتياطي في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6.71%، حيث تمثل إيرادات النفط والغاز 52% من إيرادات

(1) فاتح عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 64، 65.

الموازنة العامة وأكثر من 70% من إجمالي الصادرات عام 2012⁽¹⁾، كما استطاعت روسيا أن تكون من بين الدول الرائدة في إنتاج الموارد المعدنية في العالم، إذ عملت على إنتاج العديد من المواد كالألمنيوم، الإسمنت، الكوبالت، النحاس، الألماس، الذهب، البوتاس، الرنيوم، السيلكون، الكبريت، الفوسفات وغيرها من المعادن الأخرى⁽²⁾.

المطلب الثاني: مقومات الهند والصين الشعبية

الفرع الأول: مقومات الهند

تقع جمهورية الهند في الجزء الجنوبي من قارة آسيا، تبلغ مساحتها حوالي 2.973190 كلم²، فهي تعد سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، تتمتع الهند بموقع جيو-إستراتيجي مهم، حيث تطل على طرق بحرية تربط أوروبا والشرق الأوسط الغني بالنفط وبدول الازدهار الاقتصادي كالصين واليابان، ومن ناحية أخرى بقية دول آسيا الشرقية⁽³⁾، تتميز الهند بثراء طوبوغرافي، وموارد بشرية معتبرة، إذ تعتبر الهند ثاني أكبر دولة العالم من حيث عدد السكان بعد الصين، فقد بلغ تعداد سكانها سنة 2018 حوالي 1350510413 نسمة أي ما يقارب 17.31% من إجمالي سكان العالم⁽⁴⁾، 28% منهم يعيشون في المدن و72% في الريف.

إن ما تملكه الهند من خصائص ومقومات طبيعية وجغرافية والمتمثلة في المساحة الكبيرة من الأرض ذات السهول الزراعية الخصبة والجبال والصحاري والغابات، والموقع الإستراتيجي والتنوع المناخي، شكل كله عوامل أساسية ومرتكزات حقيقية لإنطلاقة الهند في بناء إقتصادها لتصبح من القوى الصاعدة في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، وجعل منها بلدا غنيا بالموارد الطبيعية من خلال إمتلاكها لمساحات شاسعة من الأراضي الصالحة لأنواع متعددة من الزراعات تساعد في تحقيق الأمن الغذائي للشعب الهندي، كما تمتلك الهند ثروات معدنية كبيرة، تتركز معظمها في "هضبة الدكن"، تنتج منها 87 معدنا بما فيها الوقود والمعادن الذرية، جعلت منها بلدا ذو إقتصاد مركب ومعقد يدمج الحداثة الصناعية والتجارة والخدمات وتكنولوجيا المعلومات مع القطاع التقليدي الزراعي، فالهند تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج المعادن على أساس حجم الإنتاج⁽⁵⁾، وبهذا فإن قيمة الصادرات المعدنية للهند تصل نسبة 17% من إجمالي

(1) FAO, **FAO agriculture and trade policy background**, note Russia, p2, available at: <http://www.fao.org> (25/02/2019).

(2) Jeffrey Hays, **Natural Resources in Russia**, available at: http://factsanddetails.com/russia/Economics_Business_Agriculture/sub9_7e/entry-5176.html (25/02/2019)

(3) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية لجمهورية الهند، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1990، ص140.

(4) Worldometers, op.cit.

(5) وليد إبراهيم حذيفة، القوى الإقتصادية الصاعدة في ظل العولمة-الإقتصاد الهندي نموذجا-، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الإقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص ص93، 94.

صادراتها، فقد شكل التعدين وإستغلال المحاجر نسبة 2.26% من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن تضاعفت نسبة إنتاج هذه المعادن بـ 7.4% عام 2010، لتصبح القيمة الإجمالية لإنتاج المعادن 11.8% وشكل الوقود المعدني 67.4% من إجمالي قيمة الإنتاج المعدني والمعادن بنسبة 20.9% والمعادن الصناعية بنسبة 11.7%⁽¹⁾.

تعتبر الزراعة قطاع مهم في الإقتصاد الهندي، حيث يساهم بنحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل لأكثر من 60% من السكان، وقد سجلت الزراعة الهندية نموا لافتا في العقود القليلة الماضية، إذ زاد إنتاج الحبوب الغذائية من 51 مليون طن في الفترة 1950-1951 إلى 251 مليون طن خلال الفترة 2011-2012.

وفي حين أنها قادرة على تلبية معظم الإحتياجات الغذائية في الإنتاج المحلي، إلا أنها لا تزال بحاجة للإستيراد بعض المواد الغذائية، فالتجارة الزراعية في الهند نمت بسرعة خلال العقد الماضي، إذ بلغ متوسط معدلات النمو السنوي للصادرات والواردات الزراعية حوالي 15% من إجمالي التجارة في البلاد، وكانت أهم صادراتها الزراعية تتمثل في الأرز، العلف الحيواني والمأكولات البحرية، في حين الفواكه والخضروات هي أكبر وارداتها الغذائية ومن المتوقع أن تزيد قيمة الإنتاج الزراعي للهند إلى نحو 163 مليار دولار.

أما الثروة الحيوانية، فتعتبر الهند من الدول الكبرى المصدرة للحوم الأبقار في العالم، ففي عام 2010 إرتفعت صادرات اللحوم إلى مستويات قياسية، مما جعلها تحتل المرتبة الرابعة في تصدير لحوم الأبقار في العالم، فقد بلغت هذه الصادرات أكثر من 1 مليون طن ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج إلى أكثر من 2.15%⁽²⁾.

الفرع الثاني: مقومات الصين الشعبية

تقع الصين في شرق آسيا وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي، يبلغ الطول الإجمالي للحدود الصينية 5500 كلم من الشمال إلى الجنوب، تبلغ مساحتها حوالي 9.6 مليون كلم²، أي حوالي 5/1 من يابسة العالم وبذلك تأتي الصين في الرتبة الثالثة عالميا في المساحة بعد روسيا وكندا وتستحوذ على 20% من مساحة آسيا وعاصمتها بكين، ويبلغ طول سواحلها حوالي 18000 كلم، وتتشرك بحدودها السياسية ضمن قارة آسيا مع 14 دولة⁽³⁾، وهو رقم قياسي بكل تأكيد لتكون بذلك أول دولة في العالم من حيث الدول

⁽¹⁾ Clin S.Kuo, **The Mineral Industry of India**, U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—Metals and Minerals, 2010, p 2, available at: <http://minerals.usgs.gov>(26/02/2019).

⁽²⁾ فاتح عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص66، 67.

⁽³⁾ عبد الحميد عباس عبد، علي ياسين عبد الله، **الإتجاهات الحديثة في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الصين-تحليل جغرافي سياسي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1، 2015، ص 38.

المحاذاة لها مما أكسبها موقعا إستراتيجيا وإقتصاديا هاما بين الدول المحاذية وباقي العالم، تنقسم الصين إلى منطقتين مختلفتين يفصل بينهما خط طول 100 درجة شرقا، الصين الشرقية ذات الطابع السهلي، والصين الغربية التي تتميز بالهضاب والسلاسل الجبلية المرتفعة والتي تتبع منها أغلب أنهارها، حيث سمحت هذه الخصائص الجغرافية للصين بالتميز بعمق إستراتيجي كبير، وتعدد الأقاليم المناخية والنباتية، والإشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة مع العالم الخارجي سواء البرية والبحرية⁽¹⁾.

بلغ عدد سكان الصين عام 2018 حوالي 1413732947 نسمة، أي ما يعادل 20% من سكان العالم، وهي أكبر دولة من ناحية التعداد السكاني⁽²⁾.

قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، كانت إقتصادها يركز على بعض المنتجات الصناعية، ولكن بعد أكثر من 50 سنة أصبحت الصين اليوم إحدى الدول الإقتصادية الكبرى، ذات قدرة تنموية كبيرة، وبفضل تسعة خطط خماسية أنجزتها ما بين 1953-2000، تمكنت من جذب إهتمام العالم وإرساء أسس إقتصاد قوي يهدد أقوى إقتصاديات العالم⁽³⁾.

الصين الشعبية من البلدان الغنية بالمواد المعدنية، كالألومنيوم، الذهب، الحديد والصلب، الرصاص، ، الإسمنت، القصدير وغيرها من المعادن، وقد شكلت التجارة المعدنية 25% من إجمالي التجارة المحلية في البلاد، بالإضافة إلى أنه في عام 2013 اعتبرت الصين أكبر منتج للطاقة المتجددة كالألواح الشمسية وتربينات الرياح في العالم، أما القطاع الزراعي فله أهمية كبيرة في الإقتصاد الصيني حيث تغذي الصين 22% من سكان العالم بـ 7% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم⁽⁴⁾، ففي عام 2007 بلغ إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 11.3%، كما أن نسبة العمالة في هذا القطاع تقدر بـ 48.8% من إجمالي العمالة في الصين من نفس السنة، وأهم محاصيلها هي الأرز، القمح، الفول السوداني، البطاطا، الذرة، الشاي، الشعير والقطن وغيرها من المحاصيل.

المطلب الثالث: مقومات جنوب إفريقيا

تقع جمهورية جنوب إفريقيا في أقصى جنوب القارة الأفريقية، يحدها كل من ناميبيا، بوتسوانا، زيمبابوي، الموزنبيق، تبلغ مساحتها الكلية 1213090 كلم²، تحتل بذلك المرتبة الخامسة والعشرين في العالم

(1) دانيل بوشتاين، أرني دي كيزا، **الثنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة: شوقي جلال، الطبعة الأولى، سلسلة عالم المعرفة، العدد 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001، ص14.

(2) Worldometers, op.cit.

(3) شبكة النبا المعلوماتية، **الصين عملاق ملياري يلتهم إقتصاد العالم ويستهلك ويكتسح أسواقه**، مقال متوفر على الرابط:

(13/04/2019) <https://annabaa.org/nbanews/55/047.htm>

(4) Jeffrey Hays, **Agriculture In China: Challenges, Shortages, Imports And And Organic Farming**, available at: <http://factsanddetails.com/china/cat9/sub63/item348.html> (13/04/2019)

من حيث المساحة، وهذا الموقع الإستراتيجي المهم جعل جنوب إفريقيا تشرف على الخطوط البحرية التي تؤدي إلى المحيط الأطلسي والهندي، وعلى غرار دول مجموعة البريكس فإن جنوب إفريقيا تعتبر الدولة الأقل عددا للسكان مقارنة بالدول الأربعة السابقة، حيث بلغ حوالي 57236145 نسمة في إحصائيات 2018⁽¹⁾.

تعد جنوب إفريقيا من الدول الرئيسية في التعدين في العالم، فهي منتج رئيسي للذهب والفحم الحجري والنحاس والألماس وخام الحديد، حيث تحتل جمهورية جنوب إفريقيا المركز الأول في الإنتاج العالمي للذهب، الذي يعتبر مصدر هام للدخل في الإقتصاد، وكذلك البلاتين حيث يعمل في مناجم الذهب مئات الآلاف من العمال، ويعد منجم الذهب (ويسترون ديب) في مقاطعة جوتينج أعمق منجم في العالم إذ يصل عمقه إلى 3.6 كلم تحت الأرض، وتمثل هذه المعادن الثمينة جزءا مهما من صادرات الدولة فضلا عن صادرات القطاع الزراعي من الذرة، السكر والصوف، كما تشكل الآلات ومعدلات النقل والمواد الكيماوية والبضائع المصنعة والنفط الجزء المتبقي من الصادرات⁽²⁾.

أما القطاع الزراعي ساهم في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 بأكثر من 178.050 مليون راند جنوب إفريقي، أي أكثر من 170.44 مليون دولار التي تعتبر أكثر بـ 10.1% من إنتاج زراعي لسنة 2012، وتصنف جنوب إفريقيا في المرتبة 32 عالميا من بين الدول الأكثر إنتاج زراعي⁽³⁾.

وعلى الرغم من أن جنوب إفريقيا غالبا ما ينظر إليها كنموذج إقتصادي في القارة قياسا بقوتها الإقتصادية مقارنة بدول أخرى، أكثر غنى من الناحيتين الطبيعية والبشرية، كنيجيريا ومصر، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تكشف حدود النجاح، فقد سجلت جنوب إفريقيا مستويات عالية من البطالة سنة 2017 بلغت حوالي 27.6%، وتخطت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر نسبة 31.3% من سكان البلد، فضلا عن فروقات واسعة في مستويات الدخل والمعيشة بين السكان وبين الأقاليم المختلفة⁽⁴⁾.

من خلال المعطيات السابقة، فإن الدول مجموعة البريكس لها الحصة الأكبر من عدد سكان العالم والقوى العاملة، فوفقا للبيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، تشكل البريكس أكثر من خمسي عدد سكان العالم، كما تحوز على أكبر حصة في القوة البشرية الناشطة في العالم، كما تقدر المساحة الإجمالية لدول

⁽¹⁾ Worldometers, op.cit.

⁽²⁾ جليل كلفت، جنوب إفريقيا عصر ما بعد سياسة الفصل العنصري، جريدة الحوار المتمدن، العدد 3873، متوفر على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=327234&r=0> (15/04/2019)

⁽³⁾ فاتح عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁽⁴⁾ <http://ar.Knoema.com/atlas>.

مجموعة البريكس مجتمعة بأكثر من ربع مساحة اليابسة في العالم، فكلما زادت مساحة الدول، زادت حظوظها في الحصول على الموارد الطبيعية والثروات الباطنية التي تحتاجها في تنمية إقتصادياتها.

المبحث الثالث: الأداء الاقتصادي لدول مجموعة البريكس

تضم مجموعة البريكس دولاً تتميز بضخامة إقتصادياتها، وبغض النظر عن الإختلافات الإقتصادية بين هذه الدول، إلا أنها تتقارب فيما بينها من حيث الديناميكية التي يتميز بها أداءها الاقتصادي.

المطلب الأول: قراءة في إقتصاد البرازيل وروسيا الإتحادية

الفرع الأول: إقتصاد البرازيل

إستطاعت البرازيل أن تتخطى فترات عدم الاستقرار الاقتصادي، لتصبح من بين أكثر الدول المؤهلة للقيام بدور فعال على المستوى الدولي، وتعد البرازيل أضخم إقتصاد في أمريكا اللاتينية، فقد أصبح الإقتصاد البرازيلي سنة 2006، أكثر إستقراراً مما كان عليه في بداية عام 2001.

1- الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في البرازيل: تعد البرازيل أحد أكبر الإقتصاديات سريعة النمو في العالم بمتوسط معدل سنوي، أكثر من 5%، ويحتل قطاع الخدمات الحصة الأكبر من الناتج المحلي، حيث تبلغ مساهمة هذا القطاع بـ 67% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 27.5%، في حين تمثل الزراعة 5.5% فقط من الناتج؛ ويوضح الجدول الموالي تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل.

الجدول رقم (02-05): نمو الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي (2002-2007)

السنة	2002	2005	2006	2007
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	2.7	3.2	4	6.1

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p7.

بناء على معطيات الجدول يبرز التزايد الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي، حيث ارتفعت معدلات النمو من 2.7 % خلال العام 2002، إلى 3.2% خلال العام 2005، أما خلال العام 2007 فقد وصلت معدلات النمو إلى 6.1 %، ويرجع هذا الارتفاع في معدل النمو إلى انتعاش قطاع الخدمات خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية.

من جهة أخرى كانت معدلات التضخم تحت السيطرة، كما يبرز الجدول رقم (02-05)، فقد عرفت انخفاضاً مستمراً على مدى 7 سنوات، حيث سجلت معدل 7.1% سنة 2000 و6.9% سنة 2005، لتتخفف إلى 4.2% سنة 2006، ووصلت لنسبة 3.6% سنة 2007.

الجدول رقم (06-02): معدلات التضخم البرازيلي (2007-2000)

السنة	2000	2005	2006	2007
معدل التضخم %	7.1	6.9	4.2	3.6

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p30.

2- معدلات البطالة في البرازيل: بدأت البرازيل في الانفصال عن سياسات صندوق النقد الدولي، حينما دفعت كامل ديونها له وللبنك الدولي قبل موعدها، حيث في عامي 2004 و2005 عند إنخفاض الدولار في مقابل الريال وقيام البنك المركزي بشراء الدولار سارعت البرازيل لتسوية ديونها والتبكير بتسوية الدين الخارجي، وبحلول أواخر 2005 إستقر الدين الخارجي الصافي للبرازيل عند أدنى مستوياته، وعند مقارنة المؤشرات وفقا لسياسات البنك الدولي في عام 2003 قبل دفع الديون بعامين وبعد دفع الديون بعامين، يتضح مدى تحسن الإقتصاد البرازيلي تحسنا لافتا، وقد إنعكست نتائج الإنتعاش في أداء الإقتصاد على معدلات التضخم والبطالة، حيث انخفضت إلى أدنى مستوياتها سنة 2007، ويبرز الجدول الموالي تطور معدلات البطالة في البرازيل.

الجدول رقم (07-02): معدلات البطالة في البرازيل (2007-2001)

السنة	2001	2006	2007
معدل البطالة %	9.4	8.4	8.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Brazilian institute of geography and statistics, **Brics Joint Statistical Publication**, Reo de janeiro, Brazil, 2014, p29.

بناء على معطيات الجدول بلغ معدل البطالة سنة 2001 نسبة 9.4% ليتراجع إلى 8.4% سنة 2006، وإستمر بالتراجع في السنة الموالية، حيث سجلت نسبة 8.1% سنة 2007، وهذا الانخفاض في معدلات البطالة الذي عرفته البرازيل في هذه الفترة، نتيجة لإنتعاش الإقتصاد البرازيلي، ويعكس تحسن الأداء الإقتصادي للبلد.

3- التجارة الخارجية البرازيلية: تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد البرازيلي، حيث ارتفعت حصة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بشكل متسارع، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-08): صادرات السلع والخدمات للبرازيل (1990-2005)

السنة	1990	1995	2000	2005
الصادرات من إجمالي الناتج المحلي %	6.9	6.8	10.1	15.1
الحصة في الصادرات العالمية %	0.5	0.5	0.6	0.6

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p33.

بالنظر لمعطيات الجدول نلاحظ زيادة في حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 1995، حيث سجلت 6.9% خلال هذه السنة، في حين ارتفعت خلال الخمس سنوات الموالية لتصل إلى 10.1% سنة 2000، حيث حققت زيادة بنسبة 5% على مدار 5 سنوات، لتسجل نسبة 15.1% سنة 2005 من إجمالي الناتج المحلي، وقد عرفت حصة صادرات البرازيل ثباتا نسبيا من الصادرات العالمية، حيث سجلت نسبة 0.5% في السنوات 1990 و1995 ونسبة 0.6% في سنتي 2000 و2005.

الجدول رقم (02-09): واردات السلع والخدمات للبرازيل (1990-2005)

السنة	1990	1995	2000	2005
الواردات من إجمالي الناتج المحلي %	5.6	8.2	11	10.8
الحصة في الواردات العالمية %	0.6	1.0	0.9	0.7

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p37

بالنسبة للواردات سجلت نسبة 5.6% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1990، وارتفعت إلى 8.2% سنة 1995، لتصل إلى 11% سنة 2000، وقد عرفت إنخفاضا طفيفا سنة 2005، وذلك لتحسن الإقتصاد البرازيلي في تلك الفترة، أما حصة الواردات البرازيلية من الواردات العالمية فقد كانت متذبذبة، حيث بلغت في عام 1990 0.6%، وارتفعت عام 1995 إلى 1%، ثم إنخفضت في العامين المواليين إلى 0.9% سنة 2000 و0.7% سنة 2005.

الفرع الثاني: إقتصاد روسيا الاتحادية

الإقتصاد الروسي من أكبر إقتصاديات دول العالم، حيث تمتلك روسيا الاتحادية ميزات مهمة، تجعلها من الإقتصاديات الكبرى، وتجعلها تحتل مكانة بارزة بين أكثر الدول تقدما، يعتمد الإقتصاد الروسي على عائدات الطاقة في النمو الإقتصادي، إذ تمتلك روسيا كميات وفيرة من المواد الطبيعية، وتشمل النفط، الغاز الطبيعي والمعادن النفيسة، وتتزايد ثروات روسيا مع الإكتشافات الجديدة من المخزون النفطي، وقد شملت عملية نقل المواد النفطية من أماكن إنتاجها في وسط آسيا إلى الممرات المائية أو البرية التي يعتمد عليها الإقتصاد الروسي، كعائدات تساهم في الاستقرار الإقتصادي.

1- الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في روسيا: تعتبر روسيا هي الأولى في العالم من حيث إمتلاك مخزون الغاز، حيث يقدر بحوالي 48 ترليون متر مكعب، كما تمتلك مخزونا كبيرا من النفط يقدر بـ 72 مليار برميل، هذه الموارد في تزايد مستمر مع إمكانية تطوير إنتاجها، وزيادة منتوجاتها بعد قرارات روسيا بخفض الضريبة على استخراج المظمورات، وعلى إستثمار الحقول الجديدة كقطب إقتصادي بارز، تستخدم روسيا مواردها الطبيعية في التأثير على الدول الأخرى، كما تفرض عودتها إلى الساحة الدولية من خلال مخزونها الكبير من النفط والغاز⁽¹⁾.

عرف الناتج المحلي الإجمالي في روسيا خلال الفترة 2002-2007 تزايدا مستمرا، خاصة مع الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط على المستوى الدولي، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(02-10): نمو الناتج المحلي الإجمالي في روسيا (2002-2007)

السنة	2002	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي %	4.7	6.4	8.2	8.5

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p7.

يبرز من خلال الجدول تزايد معدلات النمو، فبعد أن كان الوضع الاقتصادي في بداية عام 2002 مستقرا إلى حد ما، بدأت روسيا في تحقيق نمو مرتفع حيث سجلت معدل 4.7% سنة 2002 و6.4% سنة 2005، واستمر الناتج المحلي الروسي في التزايد سنتي 2006 و2007، حيث بلغ 8.2% و8.5% على التوالي.

من حيث معدلات التضخم، عانت روسيا مع مطلع الألفية الثالثة من تزايد معدلات التضخم، حيث وصلت خلال سنة 2000 إلى 20.8%، لتبدأ في التراجع مع اتخاذ جملة من السياسات النقدية الهادفة إلى السيطرة على معدل التضخم، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في روسيا.

الجدول رقم (02-11): معدلات التضخم في روسيا(2000-2007)

السنة	2000	2005	2006	2007
معدلات التضخم %	20.8	12.7	9.7	9

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p30.

⁽¹⁾ ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص ص105، 106.

يبرز من خلال معطيات الجدول أن روسيا استطاعت تخفيض معدلات التضخم من 20.8 % سنة 2000، إلى 12.7 % سنة 2005، بانخفاض قدره 8.1% خلال 5 سنوات، وخلال السنتين الموالتين واصلت معدلات التضخم تراجعها، حيث بلغت 9.7 % و9% على التوالي، وعلى الرغم من انخفاض إلا أنها ظلت مرتفعة نوعا ما.

2- معدلات البطالة في روسيا: يبرز الجدول الموالي معدل البطالة في روسيا خلال الفترة 2006-2000.

الجدول رقم (02-12): معدلات البطالة في روسيا (2006-2000)

السنة	2000	2005	2006
معدل البطالة%	10.6	7.1	7.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Brazilian institute of geography and statistics, **Brics Joint Statistical Publication**, Reo de janeiro, Brazil, 2014, p30

بناء على معطيات الجدول كانت معدلات البطالة متفاوتة نوعا ما، حيث قدرت النسبة سنة 2000 بـ

10.6%، بينما قدرت سنة 2005 بـ 7.1% لتسجل نفس النسبة في سنة 2006 وهي 7.1%.

3- التجارة الخارجية الروسية: على ضوء التحرير التجاري المتزايد في الدول الأوربية والانتعاش الحاصل في أسواق النفط خلال الألفية الثالثة، شكلت التجارة الروسية مكانة هامة على المستوى المحلي والدولي، وهو ما يبرز من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدولين المواليين.

الجدول رقم (02-13): صادرات السلع والخدمات لروسيا (1990-2005)

السنة	1990	1995	2000	2005
الصادرات من إجمالي الناتج المحلي %	-	29.8	44.3	35.2
الحصة في الصادرات العالمية	-	0.9	0.6	1

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p33.

يبرز الجدول زيادة حصة الصادرات الروسية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت من 29.8 %

إلى 44.3 % خلال الفترة ما بين 1995-2000، لينخفض إلى 35.2% سنة 2005، أما بالنسبة لحصتها في

الصادرات العالمية، فقد حققت ارتفاعا من 0.6% خلال سنة 2000 إلى 1% خلال سنة 2005.

الجدول رقم(02-14): واردات السلع والخدمات لروسيا(1990-2005)

السنة	1990	1995	2000	2005
الواردات من إجمالي الناتج المحلي	-	26.7	23.7	21.7
الحصة في الواردات العالمية	-	1.3	0.7	1.3

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p37.

من جهة أخرى عرفت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً مستمراً، حيث سجلت نسبة 26.7% سنة 1995، ونسبة 23.7 سنة 2000، لتصل إلى نسبة 21.7% سنة 2005، أما حصة الواردات من الواردات العالمية فقد سجلت نسبة 1.3% سنة 1995 لتتخفض إلى 0.7% سنة 2000، وارتفعت مجدداً إلى 1.3% سنة 2005.

المطلب الثاني: قراءة في إقتصاد الهند والصين الشعبية

الفرع الأول: إقتصاد الهند

تعتبر الهند من أغنى الإقتصاديات في العالم النامي وأسرعها نمواً، حيث أنه إقتصاد متنوع بين الزراعة والصناعة والمنسوجات والحرف اليدوية والخدمات، وقد عرف هذا الإقتصاد أداءً متميزاً خلال مطلع الألفية الثالثة.

1- الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في الهند: تعد الزراعة العنصر الأهم في الإقتصاد الهندي، ذلك لأن معظم سكان الهند يعتمدون عليه في كسب الرزق، ويمثل قطاع الزراعة، بما فيه قطاع الغابات والصيد 27.7% من الناتج المحلي، ويعمل على توظيف حوالي 67% من القوى العاملة حسب تقديرات سنة 1995، وأهم منتجات هذا القطاع هي قصب السكر، الأرز، القمح والخضروات والتوابل ويوضح الجدول الموالي تطور معدل النمو الإقتصادي في الهند.

جدول رقم(02-15): نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي(2002-2007)

السنة	2002	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي %	4.6	9.2	9.8	9.4

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p30.

بناءً على معطيات الجدول رقم(02-13)، يبرز أن الناتج المحلي الإجمالي الهندي شهد ارتفاعاً خلال الفترة 2002-2006، حيث ارتفع معدل النمو من 4.6% خلال سنة 2002، إلى 9.8% خلال 2006. وترجع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي إلى تزايد إنتاجية القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعة، حيث

عرفت تطورا كبيرا وحققت معدلات نمو كبيرة، وتشمل صناعة وتكرير البترول وصناعة الآلات ووسائل النقل والسيارات والقطارات والمعدات الحربية والصناعات الغذائية بالإضافة إلى صناعة النسيج، وقد جاء هذا بعد سياسة الحماية التي اتبعتها الهند قبل وبعد عملية الإصلاح الاقتصادي.

أما من حيث معدلات التضخم فحققت الهند معدلات تضخم مقبولة مقارنة بروسيا والبرازيل، حيث بلغت خلال سنة 2000 حدود 4%، وعلى الرغم من الارتفاع المسجل خلال الفترة 2005-2007 إلا أنه يظل مقبولا.

الجدول رقم (02-16): معدلات التضخم الهندي (2007-2000)

السنة	2000	2005	2006	2007
معدلات التضخم %	4.0	4.2	6.2	6.4

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p30

2- معدلات البطالة في الهند: تعرف الهند معدلات بطالة منخفضة نوعا ما بالمقارنة مع باقي دول البريكس، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-17): معدلات البطالة للهند (2006-2000)

السنة	2000	2005	2006
معدل البطالة %	2.2	2.3	2.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Brazilian institute of geography and statistics, **Brics Joint Statistical Publication**, Reo de janeiro, Brazil, 2014, p30

يبرز الجدول أن معدلات البطالة ظلت في الحدود الضعيفة، ويرجع هذا إلى تزايد حجم العمالة في القطاع الزراعي الذي يمتص نسبة هامة من البطالين، غير أن التحدي الذي يواجه الهند هو الرفع من الأجور، حيث يعاني أغلبية العاملين في القطاع من الأجور الزهيدة، وهو ما انعكس على نمو الإنتاجية.

3- التجارة الخارجية الهندية: من أهم صادرات الهند، المنتجات الزراعية، المنسوجات، الأحجار الكريمة والمجوهرات، خدمات وتقنيات برمجية، منتجات كيميائية وجلدية، فيما تشكل أهم البضائع التي تستوردها: النفط الخام، الآلات، أحجار كريمة، أسمدة، كيماويات. بلغ حجم صادرات الهند عام 2004، حوالي 69.18 مليار دولار فيما بلغ حجم الواردات 89.33 مليار دولار، والجدول الوالين يمثلان حصة الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية.

الجدول رقم (02-18): صادرات السلع والخدمات في الهند (1990-2005)

2005	2000	1995	1990	السنة
18.8	12.3	10.2	6.9	الصادرات من إجمالي الناتج المحلي %
2.0	1.1	0.6	0.6	الحصة في الصادرات العالمية %

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p33

بناء على معطيات الجدول رقم (02-16)، نلاحظ زيادة ملحوظة لحصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت نسبة 6.9% خلال سنة 1990، ونسبة 10.2% سنة 1995، واستمرت بالإرتفاع سنتي 2000 و 2005، حيث سجلت 12.3% و 18.8% على التوالي، وفيما يتعلق بحصة الهند من الصادرات العالمية، فقد بلغت 0.6% سنة 1995، وارتفعت إلى 1.1% خلال سنة 2000، و2% خلال سنة 2005، لتكون بذلك أعلى نسبة منذ 1990.

الجدول رقم (02-19): واردات السلع والخدمات للهند (1990-2005)

2005	2000	1995	1990	السنة
22.1	13.9	11.5	8.5	الواردات من إجمالي الناتج المحلي %
1.3	0.8	0.7	0.7	الحصة في الواردات العالمية %

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p37

بالنظر لمعطيات الجدول رقم (02-17)، يبرز أن واردات السلع والخدمات الهند نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، شهدت ارتفاعاً منذ سنة 1990، حيث سجلت نسبة 8.5% في تلك السنة، وارتفعت إلى 11.5 سنة 1995 و 13.9% سنة 2000، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى 22.1% سنة 2005، أما حصة الواردات الهندية من إجمالي الواردات العالمية، فقد سجلت نسبة 0.7% سنتي 1990 و 1995، لترتفع إلى 0.8% سنة 2000 ثم إلى 1.3% سنة 2005.

الفرع الثاني: اقتصاد الصين الشعبية

1- الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في الصين: نجحت الصين في تحويل الفائض الاقتصادي إلى فائض تنموي من خلال رفع معدل الإدخار المحلي والاستثمار في ظرف زمني قصير، خاصة عبر أنشطته الموجهة نحو التصدير، ومما يلاحظ في هذا الشأن المقاربة الصينية المتمحورة حول تمكين القوة

البشرية للمساهمة في الإنتاج، وذلك بتعزيز المحفزات، والتسهيلات الإستثمارية⁽¹⁾، ويوضح الجدول الموالي تطور معدل النمو في الصين.

الجدول رقم(02-20): نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني(2002-2007)

السنة	2002	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي%	9.1	10.4	11.6	13

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p7.

بناء على معطيات الجدول رقم(02-17) يبرز أن الناتج الإجمالي للصين، قد تزايد انطلاقاً من سنة 2002 إلى سنة 2007، وذلك بمعدل نمو 9.1% سنة 2002 و10.4 سنة 2005 و11.6% و 13% في السنتين الأخيرتين على التوالي.

في الفترة بين 1980 و2004 تطور الإنتاج وإرتفع مرتين مما كان عليه الحال خلال الخمس والعشرين سنة السابقة، وأدت زيادة المحاصيل إلى تحسن مهم في غذاء السكان مع تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبلغ إنتاج الحبوب عموماً نحو 470 مليون طن، وتعد الصين المنتج الأول للقمح، والمنتج الثاني للذرة الصفراء في العالم، كما شهد إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى نمواً أسرع من نمو إنتاج الحبوب، حيث تضاعف إنتاج القطن 3 مرات، وإنتاج الزيوت 6 مرات في الفترة ما بين 1980 إلى 2004، كما وسجلت تربية المواشي إزدهاراً مهماً، وإرتفع إنتاج اللحوم من 19 مليون طن حتى 70 مليون طن، كما تعتبر موارد الطاقة الحرارية من الفحم في المرتبة الثالثة بعد إحتياطي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد كان محرك النمو في الصين، حيث شهد هذا القطاع تغيرات كثيرة أهمها تحرير النشاطات وتطور شديدة للمنافسة مع دخول مستثمرين جدد، وتطوير صناعات جديدة كالصناعات الكهربائية والإلكترونية، وتطوير إنتاج المنتجات الجاهزة (ألبسة، جلود وأحذية والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية) أهم قطاعات الإنتاج، وتضم الصناعة الصينية ما يقارب 220 ألف منشأة تعمل في أكبر المجمعات الصناعية الصينية في القطاعات الإحتكارية أو شبه الإحتكارية⁽²⁾.

أما من حيث معدلات التضخم، فقد ظلت هذه المعدلات في حدود منخفضة، وتعتبر الأدنى في المجموعة، ويرجع هذا إلى سياسة التقيد المنتهجة من طرف البنك المركزي الصيني، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الصين.

(1) هشام عربي، الإتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الإقتصادية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات ماستر أكاديمي - علوم تجارية، - جامعة الوادي، 2015، ص ص53، 54.

(2) فرونسواز لومان، الإقتصاد الصيني، صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص ص 60-66.

الجدول رقم(02-21): معدلات التضخم في الصين خلال الفترة (2007-2000)

السنة	2000	2005	2006	2007
معدل التضخم %	0.4	1.8	1.5	4.8

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p30.

2- معدلات البطالة في الصين: على ضوء التحولات الاقتصادية التي شهدتها الصين، وتحرك العجلة الانتاجية في مختلف القطاعات، عرفت معدلات البطالة نسب متدنية، وهو ما يوضح الجدول الموالي.

الجدول رقم(02-22): نسبة البطالة في الصين(2006-2000)

السنة	2000	2006	2007
معدل البطالة %	3.1	4.1	4.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Brazilian institute of geography and statistics, **Brics Joint Statistical Publication**, Reo de janeiro, Brazil, 2014, p30

بناء على معطيات الجدول قدرت معدلات البطالة في الصين سنة 2000 بـ 3.1% لترتفع سنة 2006 إلى 4.1% وسجلت نسبة 4% سنة 2007.

3- التجارة الخارجية الصينية: تساهم الصين بشكل كبير في الطلب العالمي، حيث تعتبر من بين أكبر 10 دول مصدرة في العالم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتقدمة، والجدول الموالي يوضح حجم الصادرات الصينية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية.

الجدول رقم(02-23): صادرات السلع والخدمات للصين(1990-2005)

السنة	1990	1995	2000	2005
الصادرات من إجمالي الناتج المحلي %	17.4	23.1	23.3	37.3
الحصة في الصادرات العالمية %	0.7	1.6	2.0	2.9

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p33.

يبرز من خلال الجدول تطور حجم الصادرات الصينية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية، حيث ارتفع حجم الصادرات إلى الناتج المحلي من 17.4% خلال سنة 1990 إلى 23.3% خلال سنة 2000، ليصل إلى 37.3% خلال سنة 2005، أما من حيث حصتها من الصادرات الدولية، فتشكل الصين طرفاً هاماً في الصادرات الدولية حيث شكلت الصادرات الصينية ما نسبته 0.7% من إجمالي الصادرات الدولية

خلال سنة 1990، في حين وصلت خلال سنة 2005 إلى 2.9% من إجمالي الصادرات الدولية، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع تنافسية الصادرات الصينية التي تتميز بانخفاض أسعارها.

الجدول رقم (02-24): نسبة واردات السلع والخدمات للصين (1990-2005)

السنة	1990	1995	2000	2005
الواردات من إجمالي الناتج المحلي %	13.7	20.2	20.3	30.6
الحصة في الواردات العالمية %	1.5	2.5	3.4	6.1

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p33.

بالنظر لمعطيات الجدول رقم (02-21)، يبرز أن نسبة الواردات الصينية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر، حيث ارتفعت من 13.7% سنة 1990 إلى 20.2% سنة 1995، وسجلت ارتفاع طفيف سنة 2000 قدر بـ 20.3% ثم ارتفعت إلى 30.6% وذلك سنة 2005، وبالنسبة لواردات الصين من إجمالي واردات العالم، فقد سجلت 1.5% سنة 1990 وبقيت في تزايد مستمر خلال السنوات الموالية، حيث قدرت حصة الصين من الواردات العالمية خلال سنة 2005 بـ 6.1% .

المطلب الثالث: قراءة في اقتصاد جنوب إفريقيا

تعتبر جنوب إفريقيا أكثر دول القارة الإفريقية تطوراً، وتحوز أكبر حصة عالمية من احتياطي الذهب والبلاتين بالإضافة إلى الألماس والكروم، وتمتلك أعرق منجم ذهب في العالم، ويقوم الاقتصاد في جنوب إفريقيا على ثلاثة محاور رئيسية (الصناعة، التعدين، والتجارة)، ويعد القطاع الصناعي هو المولد الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلاد، ويبرز الجدول الموالي تطور معدل النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا.

الجدول رقم (02-25): نمو الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا (2002-2007)

السنة	2002	2005	2006	2007
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	3.7	5.3	5.6	5.8

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p7.

بناءً على معطيات الجدول ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بجنوب إفريقيا، حيث ارتفع من 3.7% خلال سنة 2002، إلى 5.8% خلال سنة 2007.

وعلى عكس أغلبية دول البريك، تسجل معدلات التضخم في جنوب إفريقيا ارتفاعاً، حيث وصلت إلى 7.1% خلال سنة 2007.

الجدول رقم(02-26): معدلات التضخم في جنوب إفريقيا(2000-2007)

السنة	2000	2005	2006	2007
معدل التضخم %	5.4	3.4	4.7	7.1

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p30.

من جهة أخرى عرفت معدلات التضخم تذبذبا في السنوات من 2000 إلى 2007، حيث سجلت نسبة 5.4% سنة 2000 لتتخفف إلى 3.4% سنة 2005، ثم ارتفعت من جديد سنتي 2006 و2007 ووصلت إلى معدل 4.7% و7.1% على التوالي.

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي المسجل، إلا أن جنوب إفريقيا تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، حيث تعتبر الأكبر في المجموعة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(02-27): معدلات البطالة في جنوب إفريقيا(2000-2006)

السنة	2000	2005	2006
معدل البطالة %	23.3	22.6	22.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Brazilian institute of geography and statistics, **Brics Joint Statistical Publication**, Reo de janeiro, Brazil, 2014, p33

يبرز من الجدول أن نسب البطالة في جنوب إفريقيا مرتفعة نسبيا، لكنها عرفت إنخفاض حيث سجلت نسبة 23.3% سنة 2000 وانخفضت إلى 22.6% سنة 2005، لتصل إلى 22.3% سنة 2006.

من جانب الصادرات، فتعتبر جنوب إفريقيا من أبرز مصدري الذهب والألماس والمعادن، الصوف، الذرة، السكر، والفواكه، أما من حيث الواردات فتشكل الآلات ومعدلات النقل نصف حجم الواردات، والواردات الأخرى تشمل المواد الكيماوية والبضائع المصنعة والنفط.

ويوضح الجدولين المواليين حجم الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية.

الجدول رقم(02-28): صادرات السلع والخدمات لجنوب إفريقيا(1990-2005)

السنة	1990	1995	2000	2005
الصادرات من إجمالي الناتج المحلي %	24.3	22.8	27.8	27.4
الحصة في الصادرات العالمية %	0.4	0.4	0.3	0.4

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p33.

بالنظر لمعطيات الجدول، تبرز الزيادة في حجم الصادرات نسبة إلى الناتج، حيث ارتفعت من 24.3% سنة 1990 إلى 27.8% خلال سنة 2000، أما بالنسبة للحصة جنوب إفريقيا من إجمالي الصادرات العالمية، فقد عرفت ثباتا نوعا ما، حيث سجلت نسبة 0.4% في السنوات 1990، 1995، 2005، في حين قدرت النسبة بـ0.3% سنة 2000.

أما من حيث الواردات، فقد عرفت واردات جنوب إفريقيا تزايدا مستمرا، حيث قدر حجم الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي لسنة 1990 بـ18.6%، لترتفع إلى 22.8% سنة 1995 و25.3% سنة 2000، ووصلت إلى 28.9% سنة 2005، بينما تراوحت حصة واردات جنوب إفريقيا من إجمالي الواردات العالمية بين 0.5% و0.6%، حيث قدرت بـ0.5% سنتي 1990 و2000، ونسبة 0.6% سنتي 1995 و2005، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-29): واردات السلع والخدمات لجنوب إفريقيا (1990-2005)

السنة	1990	1995	2000	2005
الواردات من إجمالي الناتج المحلي	18.6	22.8	25.3	28.9
الحصة في الواردات العالمية	0.5	0.6	0.5	0.6

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p37

المبحث الرابع: مكانة دول البريكس في النظام النقدي الدولي قبل الأزمة المالية العالمية

يمكن التعرف على مكانة تكتل البريكس في النظام النقدي الدولي من خلال رصد ما تحوزه المجموعة من احتياطات النقد الأجنبي، ومكانة دول البريكس في صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى أنظمة سعر الصرف المعتمدة.

المطلب الأول: احتياطات النقد الأجنبي في دول البريكس قبل الأزمة المالية العالمية

الفرع الأول: احتياطات النقد الأجنبي في البرازيل

سجلت البرازيل معدلا قياسيا من احتياطات الصرف الأجنبي، وقد جاء عن البنك المركزي البرازيلي، بأن 60% من احتياطات البلاد هي في شكل سندات أمريكية و30% في شكل سندات حكومات أخرى و0.5% في شكل ذهب، أما الباقي فيمثل ودائع في بنوك أجنبية أخرى، كما تحتل المرتبة السادسة من حيث الاحتياطات العالمية للعملات الأجنبية بعد الصين، اليابان، روسيا، السعودية وتايوان، ويوضح الجدول الموالي تطور حجم الاحتياطات من الصرف الأجنبي في البرازيل.

الجدول رقم (02-30): احتياطات العملات الأجنبية في البرازيل خلال الفترة (1990-2005)

2005	2000	1995	1990	السنة
53.3	32.5	49.9	7.7	حجم الإحتياطيات من العملات الأجنبية بليون دولار
1.2	1.6	3.3	0.8	الحصة من الإحتياطي العالمي %

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p37

يبرز من خلال الجدول أن حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية لدولة البرازيل، عرفت زيادة معتبرة من سنة 1990 إلى سنة 1995، حيث قدرت الاحتياطات بـ 7.7 بليون دولار سنة 1990، لترتفع إلى ما قيمته 49.9 بليون دولار خلال خمس سنوات فقط، وقد عرفت إنخفاضا خلال الخمس سنوات الموالية لتسجل 32.5 بليون دولار سنة 2000، وارتفعت إلى 53.3 بليون دولار سنة 2005، أما بالنسبة لحصة البرازيل من الاحتياطات العالمية من الصرف الأجنبي، فقد كانت متفاوتة حيث بلغت 0.8% سنة 1990، لترتفع إلى 3.3% سنة 1995 وإنخفضت من جديد سنة 2000 حيث قدرت بقيمة 1.6% واستمرت بالانخفاض سنة 2005 لتصل إلى 1.2%، وترجع الزيادة الحاصلة في الاحتياطات بشكل كبير إلى التطور الحاصل في المعاملات التجارية الخارجية للبرازيل، حيث تطورت حجم الصادرات من 137027 مليون دولار سنة 2000 إلى 277750 مليون دولار سنة 2005.

الفرع الثاني: احتياطات النقد الأجنبي في روسيا

نظرا للتحويلات التي شهدتها أسواق النفط، وتزايد حجم الطلب العالمي، سجلت أسعار النفط تزايدا واضحا خلال العقد الذي سبق الأزمة المالية العالمية، وهو ما انعكس على حجم احتياطات الصرف الأجنبي للاقتصاديات النفطية، والجدول الموالي يوضح تطور حجم احتياطات الصرف الأجنبي في روسيا.

الجدول رقم (02-31): احتياطات العملات الأجنبية في روسيا خلال الفترة (1990-2005)

2005	2000	1995	1990	السنة
176.5	248	149	-	حجم الإحتياطيات من العملات الأجنبية بليون دولار
4.0	1.2	1.0	-	الحصة من الإحتياطي العالمي %

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p47

بناء على معطيات الجدول يبرز أن حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية، ارتفع من 149 مليار دولار سنة 1995 إلى 248 مليار دولار سنة 2000، في حين سجلت خلال سنة 2005 انخفاضا مقارنة مع المستوى المسجل خلال سنة 2000، أما بالنسبة لحصة روسيا من الإحتياطي العالمي فقد سجلت سنة

1995 ما نسبته 1.0% وبلغت 1.2% سنة 2000 وصولاً إلى 4.0% سنة 2005، وترجع الزيادة الحاصلة في الاحتياطيات بشكل كبير إلى التطور الحاصل في المعاملات التجارية الخارجية لروسيا، حيث تطور حجم الصادرات من 175.689 مليون دولار سنة 2000 و542.660 مليون دولار سنة 2005.

الفرع الثالث: احتياطيات النقد الأجنبي في الهند

عرفت احتياطيات الصرف الأجنبي في الهند تزايداً واضحاً خلال العقد الذي سبق الأزمة المالية العالمية، وهو ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-32): احتياطيات العملات الأجنبية في الهند خلال الفترة (1990-2005)

2005	2000	1995	1990	السنة
132.5	38.4	18.6	2.1	حجم الإحتياطيات من العملات الأجنبية بليون دولار
3.0	1.9	1.2	0.2	الحصة من الإحتياطيات العالمية %

Source: Ministry of finance, Government of India, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p47

بناءً على معطيات الجدول يبرز أن حجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدولة الهند عرفت زيادة معتبرة من سنة 1990 إلى سنة 1995، حيث قدرت احتياطيات الصرف الأجنبي سنة 1990 بـ 2.1 بليون دولار وارتفعت إلى 18.6 بليون دولار سنة 1995، واستمرت بالارتفاع في السنوات الموالية لتبلغ ما قيمته 38.4 بليون دولار سنة 2000 و132.5 بليون دولار سنة 2005، أما بالنسبة لحصة الهند من الاحتياطيات العالمية، فقد عرفت هي الأخرى تزايداً على مر السنوات، حيث قدرت حصة الاحتياطيات الهندية إلى إجمالي الاحتياطيات بـ 0.2% سنة 1990، وارتفعت إلى 1.2% سنة 1995، كذلك سجلت نسبة 1.9% سنة 2000 لتصل إلى نسبة 3.0% سنة 2005 وترجع الزيادة الحاصلة في الاحتياطيات بشكل كبير، إلى التطور الحاصل في المعاملات التجارية الخارجية، حيث تطورت حجم الصادرات وبلغت قيمتها 125940 مليون دولار سنة 2000 و430240 مليون دولار سنة 2006.

الفرع الرابع: احتياطيات النقد الأجنبي في الصين

انعكست المكانة الهامة للصين في التجارة الدولية على حجم الاحتياطيات من الصرف الأجنبي، حيث سجلت الصين خلال العقد الذي سبق الأزمة المالية العالمية تزايداً كبيراً في حجم الاحتياطيات، ويوضح الجدول الموالي تطور حجم الاحتياطيات الصينية قبل الأزمة المالية العالمية.

الجدول رقم (02-33): احتياطات العملات الأجنبية للصين خلال الفترة (1990-2005)

2005	2000	1995	1990	السنة
822.5	168.9	76.0	30.2	حجم الإحتياطيات من العملات الأجنبية مليون دولار
18.5	8.3	5.0	3.1	الحصة من الإحتياطي العالمي

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p47

بناء على معطيات الجدول يبرز أن حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية تزايد بوتيرة متسارعة، حيث قدر بـ 30.2 بليون دولار سنة 1990، وتضاعف في السنوات الموالية إلى أن وصل إلى 76.0 بليون دولار سنة 1995 و 168.9 بليون دولار سنة 2000، وقد حقق أعلى قيمة سنة 2005 بمقدار 822.5 بليون دولار، أما بالنسبة للحصة من الإحتياطي العالمي فقد عرفت هي الأخرى تزيادا مستمرا، حيث قدرت بـ 3.1% سنة 1990 وتزايدت خلال خمس سنوات لتصل إلى 5.0% سنة 1995، وسجلت ما مقداره 8.3% سنة 2000 ونسبة 18.5% سنة 2005، وترجع الزيادة الحاصلة في الاحتياطات، بشكل كبير إلى التطور الحاصل في المعاملات التجارية الخارجية للصين، حيث تطورت حجم الصادرات وبلغت قيمتها 530249 مليون دولار سنة 2000 و 1914450 مليون دولار سنة 2006.

الفرع الخامس: احتياطات النقد الأجنبي في جنوب إفريقيا

عرف حجم الاحتياطات في جنوب إفريقيا تزيادا معتبرة خلال العقد الذي سبق الأزمة المالية العالمية 2008، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-34): احتياطات العملات الأجنبية لجنوب إفريقيا خلال الفترة(1990-2005)

2005	2000	1995	1990	السنة
18.8	6.4	3.0	1.2	حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية بمليون دولار
0.4	0.3	0.2	0.1	الحصة من الإحتياطي العالمي

Source: Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012, p47

بناء على معطيات الجدول يبرز أن حجم الاحتياطات لجنوب إفريقيا ارتفع، حيث قدرت بـ 1.2 بليون دولار سنة 1990 ليرتفع إلى 3 بليون دولار سنة 1995 و 6.4 بليون دولار سنة 2000، في حين قدرت في سنة 2005 بـ 18.8 بليون دولار، أما بالنسبة للحصة من الإحتياطي العالمي فقد قدرت بـ 0.1% سنة 1990 ونسبة 0.2% سنة 1995، ليرتفع إلى 0.3% سنة 2000 ونسبة 0.4% سنة 2005، وترجع الزيادة الحاصلة في الاحتياطات بشكل كبير إلى التطور الحاصل في المعاملات التجارية الخارجية لجنوب

إفريقيا، حيث تطورت حجم الصادرات من 70187 مليون دولار سنة 2000 و163123 مليون دولار سنة 2006.

المطلب الثاني: مكانة دول البريكس في صندوق النقد الدولي قبل الأزمة المالية العالمية

في ظل هيمنة القوى الاقتصادية الغربية على الاقتصاد العالمي من خلال إنشائها لمؤسسات اقتصادية عالمية تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، إلا أن تزايد مكانة الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين دفعها إلى المطالبة بضرورة إصلاح هذه المؤسسات وإقامة نظام إقتصادي عالمي جديد أكثر عدلا، إلا أن الدول الغربية تقابل هذه المطالب بالرفض والحفاظ على سياسات هذه المؤسسات، فالقوانين المالية والاقتصادية الدولية تشكلت أساسا من السياسات التنظيمية لصندوق النقد الدولي. ويوضح الجدول الموالي مكانة دول البريكس في صندوق النقد الدولي خلال سنة 2007.

الجدول رقم (02-35): حصة دول البريكس من حجم الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي

البلد	الصين	روسيا	البرازيل	جنوب إفريقيا	الهند
حجم الحصص مليون وحدة سحب	8090	5945	4158	3036	1869
% من إجمالي الحصص	3.72	2.733	1.396	0.859	1.911
عدد الأصوات	81151	59704	30611	18935	41832
% من حقوق التصويت	3.67	1.70	1.38	0.857	1.89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: IMF ANNAUL REPORT 2007.

يبرز من خلال الجدول اختلاف مكانة دول البريكس في صندوق النقد الدولي قبل الأزمة المالية العالمية، إلا أنها تشترك من حيث ضعف تمثيلها ضمن صندوق النقد، وذلك على النحو التالي:

- **الصين:** انضمت الصين إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 27 ديسمبر 1945، وبلغت حصتها سنة 2007 حوالي 8090 وحدة سحب، أي نسبة 3.72% من إجمالي الحصص في الصندوق، أما بالنسبة لحصة التصويت فيبلغ عدد الأصوات للصين في الصندوق 81151 صوت.

- **روسيا:** انضمت روسيا إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 16 جانفي 1992، وبلغت حصتها سنة 2007، حوالي 5945 وحدة سحب خاصة، أي بنسبة 2.733% من إجمالي الحصص في الصندوق، وبالنسبة لحصة التصويت فيبلغ عدد الأصوات لروسيا 59704 صوت بنسبة 2.70%.

- **البرازيل:** انضمت البرازيل إلى صندوق النقد الدولي في 14 جانفي 1946، وتبلغ حصتها سنة 2007 حوالي 4158 وحدة سحب، أي بنسبة 1.396% من إجمالي الحصص في الصندوق، أما بالنسبة لحصة التصويت فيبلغ عدد الأصوات 30611 صوت ما يقابل 1.38%.

- **جنوب إفريقيا:** انضمت جنوب إفريقيا إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 27 ديسمبر 1945، وبلغت حصتها سنة 2007 حوالي 3036 وحدة سحب، أي بنسبة 0.859% من إجمالي الحصص في الصندوق، أما بالنسبة لحقوق التصويت فيبلغ عدد الأصوات 18935 صوت بنسبة 0.857%.

- **الهند:** انضمت الهند إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 27 ديسمبر 1945، وتبلغ حصتها سنة 2007 حوالي 1869 وحدة سحب، أي بنسبة 1.911% من إجمالي الحصص في الصندوق، أما بالنسبة لحصة التصويت فيبلغ عدد الأصوات 41832 صوت بنسبة 1.89%.

المطلب الثالث: أنظمة الصرف لدول البريكس قبل الأزمة المالية 2008

عرفت أنظمة الصرف المعتمدة من قبل دول البريكس، تحولات كبيرة خلال العقود التي سبقت الأزمة المالية العالمية، وهذا تزامنا مع التحولات الاقتصادية الدولية والسياسات الاقتصادية المحلية.

الفرع الأول: نظام سعر الصرف في الصين

في عام 1980م بدأت الصين مرحلة الإصلاح الاقتصادي، ومنذ بداية هذا العام اتخذت الصين نظام سعر الصرف المزدوج من خلال سعرين للصرف، الأول هو سعر الصرف الثابت والمعلن من الدولة حيث كان السعر الرسمي للدولار هو 1.49 يوان. وكان هذا السعر الثابت مراقب من قبل البنك المركزي الصيني ويتم ضبطه من قبل البنك. والثاني هو السعر المستخدم لتسوية المعاملات بين الأطراف المسموح لهم بالتعامل في النقد الأجنبي مثل المصدرين حيث كان الدولار يساوي 2.28 يوان، وكان هذا السعر هو السعر السوقي لليوان والذي كان يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب. وكان لهذا النظام المزدوج أثره على تنشيط الصادرات الصينية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

وكان هناك عدد من الأسباب التي أدت بالصين إلى التخلي عن سعر الصرف المزدوج وذلك في عام 1985م والعودة إلى سعر الصرف الثابت. وكان من ضمن هذه الأسباب الارتفاع المستمر لقيمة الدولار أمام اللوان، بالإضافة إلى الضغوط التي كانت تواجه الصين من قبل صندوق النقد الدولي، وبالتالي أدى ذلك إلى تخلي الصين عن نظام الصرف المزدوج.

في بداية إصلاح النظام النقدي للصين عام 2005م قامت بإصدار نظام جديد لصرف اللوان وهو نظام سعر الصرف المرن، وأصبحت قيمة اللوان في ذلك الوقت 8.19 يوان مقابل الدولار بدلاً من 8.28 يوان

مقابل الدولار؛ ويرجع سبب ذلك رغبة منها في التحرير التدريجي لقيمة اليوان بالربط الكامل بالدولار والاعتماد بدلا من ذلك على ربطه بسلة من العملات المتغيرة. ونتج عن ذلك تحسن في القوة الشرائية للعملة الصينية وزيادة إقبال الاستثمار الأجنبي لاستفادة من ارتفاع قيمة اليوان بالإضافة إلى رفع معدل الاحتياطي النقدي الأجنبي.

ومنذ عام 2006م وبسبب التراجع الواضح في حجم التجارة الصينية تحول سعر الصرف في الصين إلى نظام سعر صرف مدار، حيث يقوم بنك الصين الشعبي بتحديد سعر الصرف بشكل يومي مقابل الدولار الأمريكي، على ألا تتخطى تحركات اللوان مقابل الدولار نسبة 2% صعودا أو هبوطا⁽¹⁾.

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف في البرازيل

في أعقاب أزمة العملة التي تعرضت إليها البرازيل، اتجهت البرازيل بداية من 1999 نحو نظام الصرف الموعوم، وتخلت عن الربط المتحرك لعملتها الوطنية (الريال) بالدولار الأمريكي، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في هذا التحول نذكر منها: (2)

- عدم فاعلية القيود المفروضة على التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل خلال الفترة 1993-1997 بسبب التطور الكبير لسوق المال البرازيلي؛
- ضعف أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للبرازيل مثل تنامي العجز في الحساب الجاري إلى أصبح يمثل تقريبا 5 في المائة من الناتج الداخلي، وتزايد حجم الدين الحكومي المحلي.
- توقف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى داخل البرازيل بصفة مفاجئة، وذلك بسبب الذعر الذي أصاب المستثمرين في أعقاب توقف روسيا عن سداد ديونها.

في ظل هذه الظروف اتجهت الحكومة البرازيلية نحو التعويم، وقد ترتب عن ذلك هبوط سعر صرف الريال أمام الدولار بأكثر من النصف خلال شهر فقط حيث أصبح 1 دولار يساوي 2015 ريال بعدما كان يساوي

(1) سامية سالم المحمدي، نشوى مصطفى علي محمد، تقلبات سعر العملة الصينية وتأثيرها على التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي العلمي الثاني لمركز البحوث والدراسات الصينية المصرية، جامعة حلوان، 17-18 مارس 2013، ص ص 10، 11.

(2) أرمينيو فراجا، السياسة النقدية أثناء الانتقال إلى سعر صرف موعوم: تجربة البرازيل، مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، مارس 2000، ص ص 16-18.

1.20 ريال، وقد كان لهذا الانخفاض تأثير في حدوث ضغوط تضخمية وهو ما دفع البنك المركزي إلى تبني إستراتيجية استهداف التضخم* من أجل احتواء هذه الضغوط⁽¹⁾.

الفرع الثالث: نظام سعر الصرف في روسيا

منذ عام 1999، نفذ بنك روسيا سياسة سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف العائم المدار الذي سمح له بالتعامل السلس مع تأثير التغيرات في الظروف الخارجية على الأسواق المالية الروسية والاقتصاد الروسي ككل⁽²⁾.

تسببت أزمة الديون الحكومية في عام 1998 في التحول إلى سعر صرف عائم مُدار. وأصبحت تحركات سعر الصرف مدفوعة إلى حد كبير في السوق وسمحت بإعادة بناء الاحتياطيات الرسمية بعد انتعاش أسعار النفط، ولكن التركيز استمر على سياسة سعر الصرف بالنظر إلى الضعف المستمر في آلية النقل والقطاع المالي ككل. كانت السياسة تهدف إلى منع الحركة المفرطة في سعر صرف الروبل الذي قد يهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، وبالتالي تعويض النقص النسبي في الخبرة والأدوات بين المشاركين الاقتصاديين وفي قطاع العائلات لإدارة مخاطر سعر الصرف. كما ساعدت سياسة سعر الصرف على استعادة الثقة في النظام المالي للبلاد بعد الأزمة وتخفيف تأثير أسعار السلع المتقلبة على الاقتصاد. استمرت سياسة إدارة سعر الصرف بإحكام خلال الفترة 2002-2005. وفي الوقت نفسه، بدأ بنك روسيا في التخفيف التدريجي لضوابط رأس المال. وفي عام 2004، تم اعتماد لوائح رقابية أقل تقييداً، مما يمثل انتقالاً من نظام قائم على الترخيص إلى التدفق المضبوط. ليرفع بنك روسيا آخر الضوابط على رأس المال في يوليو 2006.

في عام 2005، قدم بنك روسيا باعتماد سلة عملات ثنائية كمؤشر تشغيلي لسياسة سعر الصرف. ومرة أخرى، كان الهدف هو تخفيف تقلب سعر صرف العملة المزدوجة مقابل العملات الرئيسية الأخرى. تتألف سلة العملات المزدوجة من الدولار الأمريكي واليورو وقد تم تصميمها للحفاظ على ديناميكيات قيمة سلة متماشية مع التغيرات في سعر الصرف الفعلي الاسمي. بقيت قيمة السلة ثابتة إلى حد ما خلال الفترة

⁽³⁾ عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2018، ص 105.

⁽¹⁾ The central Bank of the Russian Federation, **The History of the Bank of Russia FX policy**, available at : https://www.cbr.ru/eng/DKP/exchange_rate/fx_policy_hist/ (13/03/2019)

2005-2008، وذلك بفضل الوزن المتزايد لليورو داخلها (في الربع الأول من عام 2007، تم تحديد تكوين سلة العملات المزدوجة بنسبة 55 % مقابل الدولار الأمريكي و 45 % لليورو) (1).

في مايو 2008، استحدث بنك روسيا آلية للشراء المنتظم للعملات الأجنبية بهدف مواجهة عدم التطابق المستمر بين العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي المحلي.

الفرع الرابع: نظام سعر الصرف في الهند

أطلقت الهند أوائل التسعينيات إصلاحات اقتصادية شاملة كان من بينها تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات، والذي تم وفق منهج تدريجي قطعت من خلاله الصلة مع ممارسات الرقابة على الصرف التي كانت تميز الاقتصاد سابقا، كما أعلنت الهند ابتداء من مارس 1993 التحول من الربط الثابت لعملتها (الروبية) بالدولار الأمريكي إلى التعويم الموجه، الذي في ظله يتدخل البنك الاحتياطي الهندي في سوق الصرف بنشاط بغرض التقليل من التذبذبات المحتملة لسعر الصرف ولا سيما في ظل الصدمات غير المواتية. وقد اعتبرت السلطات الهندية إدخال نظام لسعر الصرف يحدده السوق (النظام المرن) ضرورة ملحة للاستجابة للزيادة المحتملة في تدفق رأس المال بالموازاة مع تحرير حساب رأس المال.

وبالنسبة للسياسة النقدية فقد ركزت على هدفين أساسيين وهما استقرار الأسعار وتعزيز النمو، كما أن إصلاحات القطاع المالي كانت متدرجة حيث بدأت بتحرير أسعار الفائدة، وتشجيع المنافسة داخل القطاع البنكي، وتبني إجراءات لتطوير سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات الرقابة والاشراف على القطاع المالي. وعلى نحو عام تعتبر التجربة الهندية في التحول نحو التعويم أحد التجارب الرائدة والناجحة كونها اتبعت منهاجاً احترازياً متدرجاً، فلم يتم التعويم إلا بعد إطلاق إصلاحات اقتصادية جزئية (2).

الفرع الخامس: نظام سعر الصرف في جنوب إفريقيا

تبنيت جنوب أفريقيا بعد حل نظام بريتن وودز سياسات مختلفة لسعر الصرف حتى عام 1995، بما في ذلك نظام الربط الزاحف، نظام تثبيت الراند إلى الدولار الأمريكي، نظام التعويم المدار، ونظام الصرف المزدوج والذي يضم الراند التجاري والراند المالي، ليتم التخلي عن هذا الأخير خلال مارس 1995 وتعتمد نظام سعر الصرف العائم (3).

(2) Central Bank of the Russian Federation, **the History of the Bank of Russia's Exchange rate policy**, in : Market Volatility and Foreign exchange interventions in EMEs : what has changed ?, BIS Papers, vol 73, 2013, p294.

(1) عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص101.

(2) Thomas Bongani Majaya, **The Fundamental Determinants of the South African Real Exchange Rate from 1995 to 2014**, A Research Report presented In partial fulfilment of the requirements for the MCOM in Development Finance Degree, The Graduate School of Business, University of Cape Town, 2016, p10.

خلاصة

تكتل البريكس هو منظمة دولية، تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنطوية تحت لوائه، يضم التكتل خمس دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، أهم أهداف دول بريكس الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي والصناديق المالية الدولية الكبرى، كما تحرص على الدفع باتجاه إدخال إصلاحات في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

رغم وجود العديد من التمايزات المهمة بين دول البريكس، من حيث مقوماتها ودرجة إستقرارها وتماسكها، كذلك من حيث أدائها الاقتصادي، لكن يمكن إيجاد العديد من القواسم المشتركة بين هذه الدول على نحو يسمح بالتعامل معها كظاهرة مستقرة في السياسات الدولية ومنظومة ما بعد الحرب الباردة وإستطاعت أن تجعل من تكتل البريكس قوة إقتصادية صاعدة، وقد كان لهذا التكتل أثر في صندوق النقد الدولي من خلال الحصص المقدمة من البلدان الأعضاء، منذ إنضمامها إليه.

وقد وفرت العملات والإحتياطات الأجنبية حماية وأمانا، وساعدت دول البريكس، لتصبح قوة إقتصادية في وقت كانت تتاضل فيه معظم الدول الغربية، من أجل كبح جماعة العجز في ميزان مدفوعاتها.

الفصل الثالث

تمهيد

يشهد النظام النقدي الدولي كما تمت الإشارة إليه سابقا ظهورا دوريا للأزمات المالية، وقد زادت دورية هذه الأزمات خلال العقود الأخيرة، خاصة مع تضخم حجم القطاع المالي على المستوى الدولي بشكل كبير وانفصاله عن الاقتصاد الحقيقي. وعلى الرغم من المحاولات الحثيثة التي اتخذتها العديد من الدول الرئيسية لإصلاح النظام المالي والنقدي، إلا أن الأزمات تعود للظهور مرة أخرى وبشدة أكبر. تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أشد أزمة ضربت الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير وأثبتت أن النظام النقدي الدولي يضم مجموعة من الاختلالات التي يجب إصلاحها، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى الأزمة المالية العالمية وآثارها على النظام النقدي الدولي ومكانة اقتصاديات البريكس في ظلها، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008 ودول مجموعة البريكس

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية 2008

برزت الأزمة المالية الحالية في الأشهر الأخيرة من سنة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت أزمة عالمية مست كل دول العالم دون استثناء ولو بدرجات متفاوتة، نظرا لما تفرضه العولمة الإقتصادية والمالية من ترابط وتماسك بين إقتصاديات دول العالم، ونتيجة لثقل ومكانة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في الإقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مدخل إلى الأزمات المالية

يرجع تاريخ الأزمات المالية إلى أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن القرن العشرين شهد عددا كبيرا من الأزمات المالية، حتى أصبحت ظاهرة تكرر الأزمات من الظواهر المثيرة للقلق والاهتمام نظرا لآثارها السلبية الحادة والخطيرة.

الفرع الأول: مفهوم الأزمات المالية

تتحد الكلمة الفرنسية Crise من الكلمة اللاتينية Crises والتي اشتقت بدورها من الكلمة اليونانية krisis، وتستعمل هذه الكلمة في علم الاقتصاد للإشارة إلى الفترات القصيرة التي يكون خلالها الاقتصاد في حالة غير مستقرة⁽¹⁾، وقد تتشابه هذه الكلمة مع بعض المصطلحات*، إلا أنها تختلف عن بعضها البعض. ويشير المفهوم العلمي للأزمة إلى أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة وعنف ومدته الزمنية قصيرة ولكن مايكل بريتشر Michael Bratcher فيرى أنها ليست بالضرورة أن تكون قصيرة بل قد تمتد إلى عدة أشهر⁽²⁾.

وتعرف الأزمة بأنها "حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم"، أو هي كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث، أو تصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس ومنظمات الأعمال أو تلوث البيئة والحياة الطبيعية⁽³⁾.

(1) Jacques Pavoine, *Les Trois Crises Du Xxe Siècle*, Ed Ellipses, Paris, 1998, P 8.

* الحادث هو حالة فجائية غير متوقعة تحدث بصورة سريعة وتنتهي هذه الحالة فور انقضاء الحادث، المشكلة هي حالة من التوتر وعدم الرضا الناجمين عن بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف، الصدمة هي شعور مفاجئ حاد ناتج عن حادث غير متوقع، وهو يجمع بين الغضب والذهول والخوف الكارثة هي حالة مدمرة حدثت فعلا ونجم عنها ضرر في الأرواح أو الماديات أو كليهما.

(2) السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 13.

(3) عبد السلام أبو قحف، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 346.

لذا يمكن القول أن الأزمة هي عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله، بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديا ونفسيا وسلوكيا (1).

من الناحية الاقتصادية يقصد بالأزمة بأنها ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحوث مضاربات نقدية كبيرة ومقاربة وبطالة دائمة (2).

كما تعرف الأزمة الاقتصادية على أنها اضطراب فجائي في نشاط ما من الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي لبلد ما أو لعدة بلدان، وهذا ما يعبر عنه الاقتصاد باختلال التوازن بين العرض والطلب أي بين الإنتاج والاستهلاك (3).

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية Economic Cycle بدلا من مصطلح الأزمة Crises، ويمثل الفرق بين المصطلحين، أن الأزمة تدل على الاختلال أو الإضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة Cycle على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتمثل أحد مظاهره الطبيعية (4).

أما الأزمة المالية فيعرفها Fredric Mishkan على أنها عبارة عن اضطراب في أسواق المال والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية* Moral Hazards سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية (5).

(1) السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) - دنياال أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم، ترجمة: عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص ص 11، 12.

(3) باديسي فهيمة، الأزمة المالية العالمية: الأسباب الظاهرة والخفية، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، نوفمبر 2009، ص 1.

(4) عبد الفتاح بوخمخ، محمد صالح، الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، الجامعة الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 28 أبريل 2009، ص 2.

* الدخول في عمليات إقراض غير مضمونة من منطلق الثقة في أن الخسائر المحتملة ستكون محدودة نتيجة لعمليات الإنقاذ الرسمية.

(5) Fredric Mishkan, **financial policies and the prevention of financial crises in emerging market countries**, a paper of the NBER CONFERENCE, Economics of financial crises in emerging market countries, Woodstock, Vermont, 19-21 october 2009, P 2.

وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي⁽¹⁾. من خلال مجمل التعاريف المقدمة يمكن أن نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية: تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعتبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

الفرع الثاني: خصائص الأزمة المالية

انطلاقا من التعاريف المذكورة سابقا، تبرز خصائص الأزمة المالية فيما يلي: (2)

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع؛
- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها؛
- نقص المعلومات الكافية عنها؛
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة؛
- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها؛
- أن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

الفرع الثالث: أسباب الأزمات المالية

لا يمكن حصر الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية في سبب أو سببين، وإنما تتضافر جملة من الأسباب تؤدي في مجموعها إلى إحداث أزمة مالية، ولعل أبرز الأسباب ما يلي (3).

(1) السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة-، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 39.
(2) فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، يومي 13-14 مارس 2009، ص 08.
(3) قدي عبد المجيد، الجزوي جميلة، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر-، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، أيام 8-9 ديسمبر 2009، ص ص 94، 95.

- 1- **نقص الشفافية والإفصاح:** ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء أطراف النظام المالي العالمي خاصة فيما يتعلق بالشركات والمؤسسات الاقتصادية، والحجم الحقيقي للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال الى الخارج.
 - 2- **تدفق رؤوس أموال ضخمة من الخارج:** خاصة مع التحرير المالي المفرط وغير المقيد، والذي يترافق مع توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، مما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية، وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية (الأجنبية) وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.
 - 3- **ضعف الإشراف والرقابة الحكومية:** مما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.
 - 4- **وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية المناسبة:** خاصة إذا تزامن ذلك مع نقص وانعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المصدر الرئيسي للاضطراب.
 - 5- **الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي:** حيث يمر الاقتصاد بالمراحل المعروفة بالدورة الاقتصادية.
 - 6- **الانفصال المتزايد بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي والمالي:** حيث أخذت هذه التدفقات تكتسب استقلالية متزايدة منذ النصف الأول من السبعينات، وقد أصبح هناك انفصال متزايد بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الرمزي، وأصبحت هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج، وأيضاً بين المضاربة والاستثمار.
- الفرع الرابع: أنواع الأزمات المالية**

تأخذ الأزمات المالية الأشكال التالية: (1)

- 1- **أزمة العملات:** وتحدث هذه الأزمات لما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة ويكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25%.
- 2- **أزمات أسواق المال -حالة الفقاعات:-** يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة، أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع

(1) Robert Boyer et Mario Dehove, **Les Crises Financières**, La Documentation Francaise, Paris, 2004, P 15.

غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الاستثمار لتوليد الدخل. وهنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط حيث لما يكون هناك اتجاهها قويا لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى.

3- الأزمات المصرفية: وتتخذ شكلان، أزمة سيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي تحدث الأزمة، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى، تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية، أما الشكل الثاني هو أزمة ائتمان وتحدث عندما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض.

4- أزمة الديون: تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة. وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري خاص أو بدين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل وإلى أزمة في الصرف الأجنبي⁽¹⁾.

5- الأزمات المالية المزدوجة: وهي عبارة عن تركيبة من الأزمات المصرفية وأزمات الصرف، وتظهر هذه الأزمات من خلال تركيبة من مضاربة حادة ضد العملة الوطنية وموجة من الإفلاس والضعف في البنوك تجتمع مع شك وحذر بخصوص استقرار أسعار الصرف، وكذلك الشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين، والتي لها تأثير متبادل ورجعي الواحدة على الأخرى⁽²⁾.

وقد تأتي هذه الأزمات فرادى أو معا وتلحق أضرارا بالغة في الاقتصاديات التي تحدث فيها، وتبين ورقة نشرها صندوق النقد الدولي في شهر سبتمبر 2008، أن 124 أزمة مصرفية و208 أزمات عملات و63 أزمة مديونية عامة حدثت في الفترة 1970-2008 في بلدان متقدمة وبلدان صاعدة وبلدان نامية⁽³⁾.

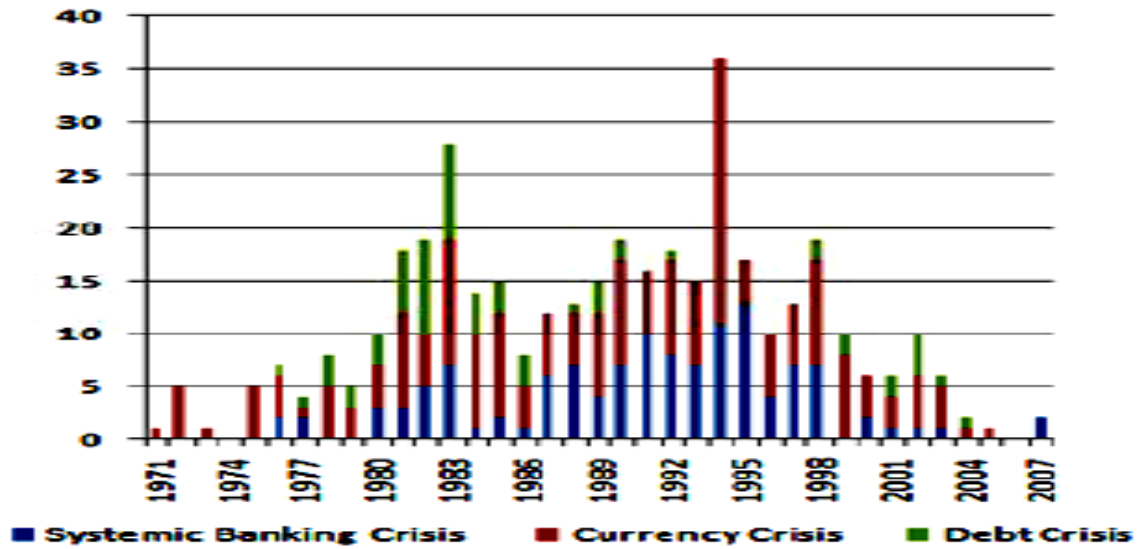
(1) كريستيان ملدر، عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى التفكير في إجراءات الوقاية و تدابير الحل، مجلة التمويل والتنمية المجلد 39، العدد 4، 2002، ص 6.

(2) Robert Boyer, Mario Dehove, Op.cit, PP 26, 27.

(3) كريستيان ملدر، مرجع سبق ذكره، ص 60.

♦ يعترف خبراء صندوق النقد الدولي بأن العولمة أدت إلى زيادة المخاطر في النظام المالي العالمي، لكنهم يعتقدون أنه يمكن تجنبها أو التعامل معها بقدر من قواعد الحيطة والحذر وتعزيز سلامة المؤسسات المالية، الشيء الذي يصعب تطبيقه بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من خلل علاقاتها الاقتصادية الدولية وضعف موقعها الاقتصادي العالمي وكثرة تعرضها للصددمات الخارجية.

الشكل (03-05): العدد السنوي للأزمات المالية خلال الفترة 1970-2007



Source : Jean Pisani Ferry, *Vers un renouveau du FMI ?*, Cahiers du Cercle des économistes, France, 2009, P7.

يبرز من خلال الشكل التزايد الواضح في عدد الأزمات منذ السبعينات التي عرفت موجات عولمة مالية التي أدت إلى تزايد تعرض النظام المالي العالمي إلى المخاطر، حيث أصبح من الصعب السيطرة على حركات رؤوس الأموال، إذ تعتبر العولمة المالية وما تتطوي عليه من سرعة هائلة في انتقال رؤوس الأموال سببا من أسباب حدوث وانتشار الأزمات المالية خاصة في البلدان النامية*.

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008

الفرع الأول: الجذور التاريخية للأزمة المالية العالمية 2008

تعود جذور الأزمة المالية العالمية في الأساس إلى عقود مضت، وهناك من يرجعها إلى بداية الألفية الثالثة والأحداث الاقتصادية التي أثرت سلبا على الأداء الاقتصادي الأمريكي، ولعل أهمها أزمة قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات الأنترنت لسنة 2000، حيث قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض نسبة الفائدة من 6.5% إلى 3.5% خلال شهور قليلة لزيادة السيولة في السوق وتشجيع الإنفاق، وقد قام بخفض النسبة إلى 1% في شهر جويلية 2003 بسبب هجمات 11 سبتمبر التي تسببت في مشاكل اقتصادية أخرى وإستمر ذلك لمدة سنة كاملة⁽¹⁾، وقد أدى الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة إلى توفير سيولة هائلة في السوق، وساعد في انتعاش قطاع العقارات وجذب المستهلكين للاقتراض، وقد كان هذا بمثابة حافز للبنوك

(1) الهادي هباني، جذور الأزمة المالية العالمية، منبر الرأي، مقال متوفر على الرابط:

<https://www.sudaress.com/sudanile/1901> (18/05/2019)

التجارية للإقراض واستغلال فرصة ارتفاع أسعار العقارات، وتقديم قروض ميسرة وبشروط بسيطة، وكانت على أتم الإستعداد لإقراض أي كان دون ضمانات أو أي أوراق رسمية أو أصول، ولأجل التخلص من مخاطر هذه القروض، قامت البنوك بإنشاء سند مالي دخله المستقبلي من هذه القروض وبيعه لصناديق الإستثمارية بسعر منخفض، وبدورها هذه الصناديق قامت ببيع هذه السندات وهكذا تشكلت علاقات متشابكة من الديون، وخاصة بعد أن قامت هيئات تقييم المخاطر بتقييم هذه السندات كسندات مضمونة وهذا بحد ذاته ضمان شجع البنوك والصناديق العالمية للإستثمار فيها والتأمين على هذه القروض والإستثمارات⁽¹⁾.

ومع بداية عام 2006 تشبعت السوق العقارية وقل الطلب على العقارات هذا ما أدى إلى حدوث عجز فيما بعد لعدم قدرة الأفراد على تسديد الديون، وخاصة مع تزايد معدلات الفائدة بمعدلات متزايدة⁽²⁾، وعلى العموم يمكن تلخيص أسباب الأزمة المالية العالمية في النقاط التالية:

- **إبتعاد القطاع المالي عن القطاع الحقيقي:** إن جوهر الأزمات المالية هي الفجوة بين الناتج العالمي الإجمالي للقطاع الحقيقي والقطاع المالي، وهذا ما حدث قبل الأزمة المالية، حيث كانت الفجوة بين القطاع المالي والحقيقي كبيرة جدا.

- **التوريق:** عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم بإستخدام هذه المحفظة من الرهون العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة، ويقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، وكان هذا من الأسباب الرئيسية لتفاقم الأزمة، وذلك من خلال تجميع الديون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحويلها إلى سندات وتسويقها عن طريق الأسواق المالية العالمية، مما ولد زيادة في عمليات بيع الديون الرديئة، ودفع إلى إنخفاض قيمة هذه السندات المغطاة بأصول عقارية داخل السوق الأمريكية إلى أكثر من 70% من قيمتها الإسمية.

- **إنخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية:** يعد إنخفاض مستوى الرقابة التي تفرضها الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي ووزارة المالية، من بين العوامل الرئيسية في حدوث الأزمة المالية فضلا عن عدم الإلتزام بمقررات لجنة بازل 1 و2.

- **عدم كفاية وتمائل المعلومات:** تعد ندرة المعلومات جيدة النوعية والدقيقة، أحد أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فضلا عن إنعدام الموائمة بين حوافز المتعاملين في السوق، فعندما تكون المعلومات

(1) رمزي محمود إبراهيم، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص ص 20-23، بتصرف.

(2) نزهان محمد سهو، الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم، الأسباب، التداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010 جامعة المستنصرية، بغداد، ص ص 260، 261.

نادرة وموزعة بشكل غير متساو، فإن نتائج ذلك تكون عدم عكس الأسعار أو تمثيلها للعرض والطلب داخل السوق، مما يؤدي إلى إنحراف في مستويات التوقعات داخل السوق.

- **دور صانعي السياسة الاقتصادية والمنظمين:** السياسة الائتمانية التي إتبعها البنك الإحتياطي الفدرالي في أعقاب الركود الاقتصادي سنة 2001، أدت إلى هبوط معدلات الفائدة إلى مستويات متدنية لفترة طويلة، إضافة للسياسات الإشرافية والتنظيمية المستندة إلى مبدأ السوق الحر من جهة ومن جهة أخرى السياسة النقدية التوسعية للغاية المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، قبيل الأزمة أدت إلى تدفق أموال كبيرة إلى سوق العقارات ما سبب إرتباكاً كبيراً في هذا السوق⁽¹⁾.

- **هيكل معدلات الفائدة:** لقد إرتبطت بؤادر الأزمة بصورة أساسية بالإرتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما أدى إلى زيادة أعباء القروض العقارية، من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم.

- **سياسة الإسكان المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية:** أعطت هذه السياسة الأولوية للإسكان، وذلك عن طريق توفير المزيد من التمويل والتملك اللازم أولاً، وتقديم الحوافز الضريبية للمقرضين والمقترضين، وتشير بعض الدراسات إلى أن الزيادة في ملكية المنازل التي حصلت خلال الفترة 2001-2006، يمكن أن تعزى إلى قبول دفعات مالية مقدمة صغيرة⁽²⁾.

الفرع الثاني: المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية 2008

مرت الأزمة المالية العالمية منذ اندلاعها بمجموعة من الأحداث نلخصها فيما يلي: ⁽³⁾

- **فيفري 2007:** عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، هذا التراكم في الولايات المتحدة الأمريكية سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة؛

- **أوت 2007:** البورصات تدهورت أمام مخاطر إتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة؛

(1) حيدر يونس الموسوي، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، جامعة المستنصرية، بغداد، 2011، ص ص 175-177.

(2) علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم، الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها وتداعياتها، جامعة الزرقاء، الأردن، 2009، ص ص 14-16.

(3) الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية إنعكاساتها وحلولها، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة جنان، لبنان، مارس 2009، ص ص 9-11.

- أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى أعلنت إنخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها، بسبب أزمة الرهن العقاري؛
- جانفي 2008: البنك المركزي " الإحتياطي الإتحادي الأمريكي " نقص معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة؛
- فيفري 2008: الحكومة البريطانية أمتت بنك " نوردين روك".
- مارس 2008: تظافر جهود المصارف المركزية، مجددا لمعالجة سوق القروض؛
- مارس 2008: " جي لي موغانتشييز " أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير...". بسعر متدن ومع المساعدة المالية للإحتياطي الإتحادي؛
- سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري، " فريدي ماك" و" فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار؛
- 15 سبتمبر 2008: إعترف بنك الأعمال " ليمان برادرز" بإفلاسه، بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو، " بنك أوف أمريكا"، بشراء بنك آخر للأعمال في بورصة " وول ستريت " هو بنك " ميريل لينش"، عشرة مصارف دولية إتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار، لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية؛
- 16 سبتمبر 2008: الإحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية، تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم " أي أي جي " المهدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل إمتلاكها 79% من رأسمالها؛
- 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية واصلت تدهورها، والمصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة إلى المؤسسات المالية؛
- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني " لويد تي أس لي" إشتري منافسه " أنتش بي أو أس" المهده بالإفلاس؛
- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل التحرك فورا بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة؛

- 20 سبتمبر 2008: ظهور بعض تفصيلات خطة الإنقاذ التي وضعتها الإدارة الأمريكية، بتخصيص 700 مليار دولار لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة؛
- 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الأسواق المالية ضاغت قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي؛
- 26 سبتمبر 2008: إنهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية " فورتيس " في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة إشتري بنك " جي بي مورغان " منافسه " واشنطن ميوتشوال"، بمساعدة السلطات الفدرالية؛
- 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع إتفاق في الكونغرس، بينما أوروبا جرى تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأمين بنك "براد فورد وبيتغلي"؛
- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت إنهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف إرتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها، أعلن بنك " سيتي غروب" الأمريكي أنه يشتري منافسه بنك " واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية؛
- 1 نوفمبر 2008: مجلس الشيوخ الأمريكي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

المبحث الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

كانت تأثيرات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 متفاوتة من دولة لأخرى، حيث سنقوم بذكر أهم تأثيراتها على الدول المتقدمة والدول النامية، وكذلك تأثيرها على النظام النقدي الدولي وأساليب مواجهتها.

المطلب الأول: آثار الأزمة المالية العالمية 2008 على الإقتصاديات المتقدمة

لقد أصبحت الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية، بإعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم، حيث تبلغ وارداتها السلعية نحو 1919 مليار دولار، أي ما نسبته 15.5% من الواردات العالمية، وبالتالي فإن الأزمة الإقتصادية وظهور بؤادر الكساد الإقتصادي في أمريكا، سوف ينعكس على صادرات دول العالم الأخرى، ناهيك عن أصحاب رؤوس الأموال الذين تتركز معظم إستثماراتهم في الأسواق المالية العالمية وعن السبب الناتج عن تقلبات سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى⁽¹⁾.

(1) سعيد الحلاق، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، مؤتمر حول تداعيات الأزمة المالية وأثرها على إقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، مصر، 4-5 أبريل 2009، ص72.

الفرع الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي

- لقد زادت الأزمة المالية العالمية من تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية للولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تلخيص أهم إنعكاسات فيما يلي:⁽¹⁾
- تقادم عجز الميزانية والذي وصل إلى ذروته في الربع الأول من سنة 2008، بما يعادل 2.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي؛
 - ارتفاع حجم المديونية إلى 32 تريليون دولار أمريكي منها حوالي 9.2% تريليون دولار ديون الأفراد المتعلقة بالقروض العقارية؛
 - زيادة تباطؤ معدلات النمو منذ شهر جانفي 2008؛
 - ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 4.5% وارتفاع معدل البطالة إلى 5.1%، حيث وصل عدد الذين فقدوا وظائفهم منذ أزمة الرهن العقاري إلى غاية شهر ماي 2008 حوالي نصف مليون شخص؛
 - زيادة حصص الأجانب في رأس مال الشركات والمصانع الأمريكية، وذلك بسبب تراجع أسعار أسهمها وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، حيث بلغت قيمة هذه الزيادات بحوالي 414 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2008، أي بزيادة قدرها 90% مقارنة بنفس الفترة من عام 2007؛
 - تراجع في تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 50%، حيث أن هذه التدفقات أصبحت كافية فقط لسد العجز في الميزان التجاري الأمريكي؛
 - انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له منذ عام 1992، كما تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيم لهما منذ أكتوبر 2001، وانخفاض أيضا في الطاقة الإنتاجية إلى أدنى مستوى له؛
 - انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو أدنى مستوى له منذ التسعينات، كما تجاوزت قيمة اليورو حاجز الدولار والنصف منذ صدور اليورو؛
 - إفلاس عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية وتأميم وشراء البعض منها.

(1) ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص13.

إضافة إلى ما سبق ذكره فقد قدرت إجمالي الخسائر التي أصابت الإقتصاد الأمريكي حسب صندوق النقد الدولي بحوالي 945 مليار دولار.

الفرع الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على باقي الدول المتقدمة

نظرا للاعتماد المتبادل المعقد بين اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وباقي اقتصاديات دول العالم المتقدم، فقد تأثرت اقتصاديات الدول المتقدمة بشدة من الأزمة المالية العالمية.

أولاً: آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الأوروبي

تجلت آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الإقتصاد الأوروبي في النقاط التالية:⁽¹⁾

- خفض البنك الأوروبي لنسبة الفائدة في بنوك البلدان التي تتعامل باليورو من 3.25% إلى 2.5%، بالإضافة إلى دخول منطقة اليورو مرحلة الركود الإقتصادي بعدما حدث إنكماش إقتصادي بنسبة 0.2% في الربع الثالث من سنة 2008؛

- إنخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي الإيرلندي في الربع الأول من 2008 إلى 1.5% وإستمر في الإنخفاض ليصل إلى 0.5% في الربع الثاني من نفس السنة، ليكون الإقتصاد الإيرلندي أول إقتصاد يدخل مرحلة الركود؛

- دخول الإقتصاد الألماني في حالة الكساد الإقتصادي بعدما تقلص ناتجه المحلي بنسبة 0.4% في الربع الثاني من عام 2008 ثم إلى 0.5% في الربع الثالث، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في ظل تراجع الإنتاج الصناعي وإنخفاض الطلب على المنتجات الألمانية؛

- تراجع الإقتصاد البريطاني، وزيادة عدد البطالين حيث توقع إتحاد الصناعة البريطاني ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في بريطانيا إلى ثلاث ملايين شخص خلال عام 2010.

- حقق الميزان التجاري لدول الإتحاد الأوروبي في سنة 2008 عجزا بقيمة 27.2 مليار أورو (ما يعادل 36 مليار دولار) مقارنة بـ 16.1 مليار أورو سنة 2007.⁽²⁾

ثالثاً: آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الآسيوي

برزت آثار الأزمة المالية لسنة 2008 على الدول الآسيوية فيما يلي:⁽³⁾

(1) إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، الأزمة المالية المعاصرة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 160-162.

(2) إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 86.

(3) إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-168.

- هبوط مؤشر البورصة في اليابان، وسحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من الولايات المتحدة الأمريكية، مما نتج عنه ارتفاع الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الصادرات اليابانية؛
- إعلان ألف وعشرة شركات يابانية شركة إفلاسها، حيث كشفت الإحصائيات عن ارتفاع نسبة الشركات المفلسة إلى 11.5% وارتفع حجم الديون المتركمة على تلك الشركات إلى 4.5 مليار يورو؛
- انكماش الإقتصاد الياباني، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي من 2.3% في عام 2007 إلى (-1.2%) عام 2008 ثم (-5.3%) عام 2009، في ظل قوة الين الياباني وزيادة تقييد الإئتمان نسبيا بالإضافة إلى المشاكل التي طرأت في قطاع التصدير وانخفاض إنتاج المصانع إلى أدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل 1.3%.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الدول الناشئة والنامية

لقد بدأت آثار الأزمة العالمية بالفعل على إقتصاد الدول النامية، حتى أقواها مثل الصين والهند، فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية، بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلا، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالي 21% من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، على صعيد آخر أثرت هذه الأزمة على الإقتصاد الياباني الذي شهد تراجعا في النمو الاقتصادي، وعدم إستقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضا عند 5%، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لإنخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل 13%⁽¹⁾.

كما أن بورصة "شنغهاي" الصينية فقدت أكثر من 50% من قيمتها في الشهر الثامن الأول من عام 2008، وتم سحب ما يقارب 80 مليار دولار من الأسواق الناشئة بين جوان وسبتمبر 2008، وقد قدرت مؤسسة "مورجان ستانلي" المالية أن التدفقات المالية إلى الدول النامية ستخف خلال 2009، بما يتجاوز 200 مليار دولار بما سيزيد من العجز في ميزان المدفوعات لأكثر من 80 دولة في العالم الثالث.

إلى جانب الهروب الكبير للإستثمارات الأجنبية، هناك الإنكماش الأكبر لصادرات دول العالم الثالث والتي تعتمد معظمها على أسواق الدول الرأسمالية الكبرى، خاصة مع تراجع طلب المستهلك الأمريكي.

(1) سامح نجيب، الأزمة المالية الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الإستراتيجية، مصر، 2009، ص50.

عانت الطبقة المنخفضة الدخل في العالم الثالث، طوال العامين الماضيين، من تضخم غير مسبوق في أسعار الطاقة والمواد الغذائية والمواد الخام، وأحد الآثار المباشرة للركود العالمي الحالي هو انخفاض حاد في أسعار تلك السلع، بسبب الانخفاض السريع للطلب العالمي، لكن هذه الطبقة لن تستفيد كثيرا من الانخفاض في الأسعار لأن:

- انخفاض أسعار السلع الأساسية لا ينعكس بشكل مباشر على الأسواق المحلية، فالمستفيد الأول منها سيكون كبار محتكري تلك السلع في بلدان العالم الثالث؛
- البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية سيكون أسرع وأكبر بفعل الأزمة ومن الانخفاض في الأسعار؛
- انهيار قيمة العملات لكثير من الدول، فقد إنخفضت قيمة عملات البرازيل والمجر وأوكرانيا واندونيسيا بنسب تتراوح بين 20% - 50%، يعني ذلك تضخما في أسعار السلع الأساسية التي تستوردها بلدان العالم الثالث؛

- الكثير من الدول النامية تعتمد على تصدير السلع الغذائية والمواد الخام، وبالتالي فإن انهيار أسعارها سيؤدي إلى انهيار قيمة صادراتها، وما له من تأثير مدمر على فقراء الفلاحين؛
- إن القطاع المصرفي لبعض الدول النامية لم يتأثر كثيرا بهذه الأزمة مثل إندونيسيا وماليزيا وهذا لإتباعها للنظام الإسلامي لكن هذا لا ينفي أن القطاع الاقتصادي بعيد عن الخطر.

المطلب الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على النظام النقدي الدولي

يظهر تأثير الأزمة العالمية 2008 على النظام النقدي الدولي من خلال تقلبات أسعار الصرف، تأثر الاحتياطيات الدولية وتدفقات رؤوس الأموال.

الفرع الأول: تقلبات أسعار الصرف في ظل الأزمة المالية العالمية

مع تزايد عمق الأزمة المالية العالمية ارتفعت بصورة حادة تذبذبات أسعار صرف العملات الرئيسية خاصة أمام اليورو خلال النصف الأول من عام 2008، إلا أن الدولار عكس ذلك الإتجاه بأكثر حدة، أما فيما يتعلق بعملات العديد من الدول النامية التي رافقت التوجه الأول بارتفاع قيمتها مقابل الدولار، ولكن هذا الإرتفاع كان بشكل بطيء منذ منتصف عام 2008، وخاصة عملات الدول المصدرة للسلع الأساسية.

وهناك ثلاث عوامل لتقلبات أسعار الصرف هي كالاتي:

- **العامل الأول:** يتعلق بتحول حاد في حركة رؤوس الأموال العالمية وخاصة منذ صيف 2008 التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما أقبل المستثمرون على سحب أموالهم من الخارج مع تحول الأجانب منهم إلى الإستثمار في الأصول ذات الدخل الثابت كسندات الخزنة الأمريكية؛

- **العامل الثاني:** الحاجة للسيولة بالدولار الأمريكي من قبل الشركات غير الأمريكية، مما ساعد على خسارة ترتيبات تبادل الإحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية في جميع الإقتصاديات المتقدمة والناشئة، فالدول التي تمتلك إحتياطات كبيرة إنخفضت قيمة عملتها بمقدار 7%، أما الدول التي لا تمتلك الكثير من الإحتياطات فقد إنخفضت قيمة عملاتها بـ 23% مقابل الدولار؛

- **العامل الثالث:** طبيعة الحساب الجاري والميزان التجاري أيضا أثرت على تذبذبات أسعار صرف بعض العملات كما في حالة ارتفاع الين مقابل الدولار منذ صيف 2008، فقد إنخفضت قيمة بعض العملات الرئيسية، وخاصة الدولار والين والفرنك السويسري لكنها إستمرت لعام تقريبا بعد الأزمة المالية، وقد كان لفروق أسعار الفائدة قصيرة الأجل دور في إنخفاض قيمة العملات، إذ أنها تعكس الدور المتزايد لصفقات الشراء في تغيرات أسعار الصرف، إذ أن فروق أسعار الفائدة تؤدي إلى تغيرات ديناميكية على أسعار الصرف أثناء الأزمات المالية.

الفرع الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الإحتياطات الدولية

يبرز تأثير الأزمة العالمية على الإحتياطات الدولية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-36): السيولة الدولية حسب المجموعات الدولية للأعوام (2007-2008-2009)

الوحدة: مليار دولار

2009	2008	2007	البيان/الأعوام
			1-الصرف الأجنبي
8149.6	7320.8	6682.6	العالم
2775.0	2487.5	2433.3	الدول المتقدمة
5375.5	4833.4	4253.3	الدول النامية
			2- حقوق السحب الخاصة
31.9	32.5	33.9	العالم
20.3	21.8	2.1	الدول المتقدمة
11.1	7.1	6.8	الدول النامية

			3- الإحتياطي لدى الصندوق
60.6	38.6	21.7	العالم
43.0	27.8	14.7	الدول المتقدمة
17.6	10.7	9.6	الدول النامية
			الذهب النقدي (مليون أوقية)
970.53	960.34	960.47	العالم
17.700	703.69	712.42	الدول المتقدمة
270.36	256.65	248.05	الدول النامية
			إجمالي السيولة الدولية
8578.1	7440.8	6787.2	العالم
3060.0	3006.5	2506.2	الدول المتقدمة
5512.4	4434.3	4275.0	الدول النامية

Source: IMF, IFS, year book 2010, washington D.C, pp 10-26.

من خلال الجدول يبرز ارتفاع حجم الإحتياطات الدولية من 6787.2 مليار دولار عام 2007 إلى 7440.8 مليار دولار عام 2008، ثم إلى 8578.1 مليار دولار عام 2009، وخاصة في الدول النامية، إذ ارتفعت هذه الإحتياطات من 4275.0 مليار دولار خلال العام 2007 إلى 5512.4 مليار دولار خلال العام 2009، كما ارتفعت حصة الدول النامية من حقوق السحب الخاصة من 6.8 مليار دولار إلى 7.1 مليار دولار ثم إلى 11.1 مليار دولار للأعوام المذكورة، وازدادت حصة هذه الدول من إحتياطات الذهب من 248.05 مليون أوقية خلال العام 2007 إلى 149.20 مليون أوقية ثم إلى 256.65 مليون أوقية خلال العام 2008، في وصل احتياطي الذهب إلى 270.36 خلال العام 2009، كما ارتفعت احتياطات الصرف الأجنبي في الدول النامية من 4253.3 مليار دولار خلال العام 2007 إلى 4833.4 مليار دولار خلال العام 2008، في حين ارتفعت إلى 5375.5 مليار دولار خلال العام 2009.

الفرع الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على تدفقات رؤوس الأموال

أتسع نمو تدفقات رؤوس الأموال الدولية منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين عندما ترسخت مبادئ العولمة المالية وسادت سياسات التحرر المالي، وارتفعت هذه التدفقات بكل أنواعها سواء في شكل إستثمار أجنبي مباشر أو غير مباشر (إستثمارات بالأسهم والسندات)، فمنذ عام 2002 إرتفعت تدفقات رؤوس الأموال الدولية وبلغت ذروتها عام 2007، ولكنها تراجعت بشكل حاد عام 2008، إذ بلغت نسبة الإنخفاض نحو

44% مقارنة بعام 2007، لذلك شهدت الأسواق الناشئة توقفاً مفاجئاً مما عكس اتجاه حساب رأس مال هذه الدول مع الخارج إلى حد كبير.

لقد أدت الأزمة العالمية إلى إنحسار واضح للتدفق المالي خاصة بعد إنهيار بنك "ليمان برادرز" وكان التدفق المصرفي المتأثر الأكبر بسبب حساسيته للمخاطر، وتوجد ثلاث مراحل للتدفقات المالية هي كالآتي: (1)

- **المرحلة الأولى:** وتبدأ من 2007 إلى إنهيار بنك "ليمان برادرز" وإنقاذ مؤسسة التأمين الأمريكية الدولية (AIG) وتتميز هذه المرحلة بتباطؤ تدفقات رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة مع ضعف تأثير الأسواق الناشئة بهذا التباطؤ؛

- **المرحلة الثانية:** وتبدأ مع إنهيار بنك "ليمان برادرز" الذي ترافق مع إنتشار الذعر المصرفي، وعدم اليقين على المستوى الدولي في الربع الرابع من عام 2008 والربع الأول من عام 2009، إذ كان هناك انعكاساً في اتجاه حركة رؤوس الأموال بشكل ملفت نتيجة لقلق المستثمرين الدوليين، وكان التدفق المصرفي أكثر من تنطبق عليه هذه الحالة، كما تأثرت دول الأسواق الناشئة في هذه المرحلة إذ تراجعت تدفقات رؤوس الأموال إليها أيضاً؛

- **المرحلة الثالثة:** تبدأ هذه المرحلة مع نهاية الربع الأول من عام 2009، حيث تحسنت خلالها التدفقات الرأسمالية غير المصرفية في الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية الناشئة، وعلى النقيض من ذلك بقيت هذه التدفقات أوطأ بكثير في الدول المتقدمة مما كانت عليه قبل الأزمة ولم ترتفع التدفقات الرأسمالية.

وقد شهدت الدول ذات الحيازات الكبيرة للديون أكبر إنكماش في تدفقات رأس المال أثناء الأزمة العالمية، وكذلك فيما بعد الأزمة، بينما كانت الدول التي تعتمد على المالية الخارجية، أقل تأثراً بالأزمة العالمية، وكان الإنكماش في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة فيها أقل حدة، كما أن تراجع التجارة الخارجية الناجم عن حالة الكساد التي تزامنت مع الأزمة كان لها دور في تقليل الإستثمارات بالنسبة للدول المصدرة في الخارج لإنخفاض عائداتها، كما أن الإنخفاض في تدفقات رؤوس الأموال أكبر حدة في الدول التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعكس بالعكس.

كما تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمة المالية العالمية طبقاً للجدول الموالي:

(1) عبد الكريم شنجار، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 234-246.

الجدول رقم (03-37): الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة حسب المنطقة للمدة (2007-2009)

(2009)

الوحدة: مليار دولار

الإستثمارات الخارجة			الإستثمارات الداخلة			البيان / الأعوام
2009	2008	2007	2009	2008	2007	
821	1572	1924	566	1018	1444	الدول المتقدمة
229	296	292	478	630	565	الدول النامية ومنها:
5	10	11	59	72	63	إفريقيا
47	82	56	117	183	164	أمريكا اللاتينية والكارايب
23	38	47	68	90	78	غربي آسيا
135	166	178	233	282	259	جنوب وشرق جنوب شرق آسيا
51	61	52	70	123	91	جنوب شرقي أوروبا ورابطة العمل المستقلة
4.2	5.8	5.3	50.5	62.1	42.5	الإقتصاديات الضعيفة هيكلية والهشة والفقيرة
1	3	2	28	23	26	الدول الأقل نموا
3	2	4	22	26	16	الدول النامية غير الساحلية
0	1	0	5	8	5	الدول النامية الجزرية الصغيرة
1101	1929	2268	1114	1771	2100	العالم

المصدر: الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، تقرير الإستثمار العالمي عرض عام، نيويورك وجنيف، 2010، ص ص 9، 10.

من خلال الجدول يبرز أن حجم الإستثمارات الأجنبية الداخلة على مستوى العالم إنخفض من نحو 2100 مليار دولار عام 2007 إلى 1771 مليار دولار عام 2008، تم تراجع إلى 1114 مليار دولار عام 2009، فيما إنخفضت الإستثمارات الخارجة من 2268 مليار دولار إلى 1929 مليار دولار ثم إلى 1101 تريليون دولار للأعوام 2007، 2008، 2009 على التوالي، وتراجعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الدول المتقدمة من 1.4 تريليون دولار عام 2007 إلى حوالي 566 مليار دولار عام 2009، والخارجة

من 1.9 تريليون دولار إلى 821 مليار دولار، كما أن الإستثمارات الداخلة للدول النامية تراجعت من 565 مليار دولار إلى 478 مليار دولار، والخارجة من نحو 292 مليار دولار إلى 229 مليار دولار للمدة نفسها.

المطلب الرابع: أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008 والحلول المقترحة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بالإضافة إلى ذكر الحلول المقترحة لها.

الفرع الأول: أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008 أمريكا

تبلورت أساليب مواجهة الأزمة أمريكا فيما عرف بخطة الإنقاذ التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسون" والتي تقوم على إنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد أن وافق عليها الكونغرس في 03 أكتوبر 2008، والتي تهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الإستثمارات إلى أقصى حد ممكن، حيث تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة الأمريكية، التي تقلق السوق المالية الأمريكية وتهدد بإنهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي إعتدها المضاربون الماليون في بورصة وول ستريت.

وتتضمن بنود هذه الخطة ما يلي:⁽¹⁾

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة مرتبطة بالرهن العقاري بقيمة 700 مليار دولار؛
- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد؛
- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويملك أعضاء الكونغرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ 700 مليار دولار؛
- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الإستغناء عنهم؛
- إستعادة العلاوات التي يتم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد؛
- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق؛

(1) بوغتروس عبد الحق، سبتي محمد، السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي الخاص بالأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20 و 21 أكتوبر 2009، ص ص 156، 157.

- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطة مماثلة؛
 - منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات؛
 - منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها؛
 - تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار؛
 - يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس مجلس الإحتياطي الإتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة؛
 - تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة، ودراسة القضاء للقرارات التي يتخذها؛
 - يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الإجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات؛
 - إتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.
- والجدول الموالي يبين إجراءات نظام الإحتياط الفدرالي لخفض أسعار الفائدة وحفز الإقتصاد:
- الجدول رقم (03-38): إجراءات نظام الإحتياطي الفدرالي لخفض أسعار الفائدة وحفز الإقتصاد**

الوحدة: %

معدلات تغير نظام الإحتياطي الفدرالي خلال عام 2008					
Fed Funds rate	Fed funds معدل التغير	سعر الخصم ثانوي سعر الفائدة الجديد	سعر الخصم أولي سعر الفائدة الجديد	سعر الخصم معدل التغير	التاريخ
2.00	25	2.75	2.25	25-	30 أبريل 2008
2.25	75	3.00	2.50	75-	18 مارس 2008
-	-	4.00	3.25	25-	16 مارس 2008
3.00	50-	4.00	3.50	50-	30 جانفي 2008
3.5	75-	4.50	4.00	75-	22 جانفي 2008

المصدر: سلسلة أحداث السوق، على الموقع <http://www.marefa.org/index.php> تاريخ الإطلاع: 2019/04/22

الفرع الثاني: أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008 دوليا

منذ أن اندلعت الأزمة العالمية في سبتمبر 2008، والجهود الدولية تبدل من أجل الوصول إلى أفضل الأساليب لمواجهة تلك الأزمة وفيما يلي أهم الجهود المبذولة:

أولاً: خطة الدول السبع الصناعية

- اجتمع وزراء المالية للدول الصناعية السبع الكبرى في 12 أكتوبر 2008 في واشنطن، حيث حددوا في بيان أصدره في ختام إجتماعاتهم خمس خطوات يتعين القيام بها لمواجهة الأزمة وهي: (1)
- إتخاذ إجراءات حاسمة وإستخدام كل الأدوات المتوافرة لديهم لدعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام ومنع إفلاسها؛
 - إتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحرير الإعتماد والأسواق والتأكد من وصول البنوك والمؤسسات المالية بشكل واسع إلى السيولة ورؤوس الأموال؛
 - العمل على أن تتمكن البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى من جمع رأس المال من المصادر العامة والخاصة على حد سواء، وبمبالغ كافية لإعادة الثقة والسماح لها بمواصلة إقراض العائلات والشركات؛
 - العمل على أن تكون البرامج الوطنية لضمان الودائع المصرفية متينة ومتجانسة بما يسمح للمودعين الصغار من مواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم؛
 - إتخاذ قرارات في الوقت المناسب لإنعاش سوق الرهن العقاري، وإجراء عمليات تقييم دقيق ونشر معلومات تتميز بالشفافية.

ثانياً: قمة دول منطقة اليورو

عقدت القمة في باريس يوم 12 أكتوبر 2008، حيث أبدت دول منطقة اليورو إستعدادها لضمان عمليات إعادة تمويل البنوك حتى نهاية 2009، مؤكدة أنه في وسعها التدخل بعدة وسائل لدعم جميع الأموال للمصارف من خلال تقديم ضمانات أو تأمينات أو تدابير مماثلة، وجاء في البيان الصادر عن تلك القمة أنه سيكون في وسع حكومات الدول المتعاملة باليورو تبادل أسهم مشكوك فيها مقابل سندات رسمية، كما أكد البيان أن الدول ستحول دون إفلاس البنوك المتعثرة.

وتطبيقاً لخطة العمل التي تبنتها القمة فقد بدأت كل من الدول الأعضاء بصورة متزامنة في إعلان تفاصيل خططها لإنقاذ نظامها المصرفي، وأعلن البنك المركزي الأوروبي عن إجراءات تشمل تقديم مبالغ مالية قصيرة الأجل وغير محددة، وقد أعلنت خطة الإنقاذ الألمانية عن 470 مليار دولار يورو، وتشمل

(1) فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية لمحة عامة التنبؤ الوقائي للأزمة، فرص الإستثمار المتاحة والحوط الممكنة لمواجهةها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي الخاص بالأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 83.

ضمانات بقيمة 400 مليار يورو، ومشاركة في إعادة هيكلة رؤوس الأموال للبنوك بقيمة 70 مليار يورو، وأعلنت فرنسا خطة إنقاذ بلغت حوالي 417 مليار دولار، وذلك في إطار التدابير التي إعتمدتها مجموعة اليورو، كما أعلنت بريطانيا التي لا تتعامل باليورو، أنها ستضخ حوالي 37 مليار جنيه إسترليني أي حوالي 63 مليار دولار في ثلاثة من أكبر البنوك البريطانية، بهدف إنقاذ النظام المصرفي من الإنهيار، وقد لوحظ على منطقة اليورو الأوروبية أنها أقرت ما يسمى بالتأمين الجزئي كأحد السبل الضرورية والمؤقتة لعلاج الأزمة، ومن خلال ما يسمى ببرنامج شراء الأصول لحين ما تستقر الأوضاع المصرفية وأوضاع الشركات على أعمال إعادة بيع هذه الأصول أو الأسهم في البورصة.

ثالثا: القمة الأوروبية الآسيوية وسبل علاج الأزمة المالية العالمية 2008

اجتمعت القمة الأوروبية الآسيوية في 25 أكتوبر 2008 تحت مبدأ التعاون والثقة بين القارتين العملاقتين، بحيث تشير القمة إلى ضرورة المطالبة بإصلاحات شاملة في النظام المالي العالمي، وكذلك في النظام الإقتصادي العالمي بمؤسساته ومنظّماته وإعادة هيكلة تلك المنظمات وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد إتفقت القمة في كل الأحوال على ما يسمى بالمسؤولية التضامنية بين كافة الأطراف من أجل مواجهة وعلاج الأزمة، وبالتالي أصبح هناك مطلب ملح يتلخص في ضرورة إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة وأكثر وضوحا تلعب فيه الإقتصادات الناشئة والكيانات العملاقة وفي مقدمتها الإتحاد الأوروبي والدول النامية دورا رئيسيا في إعادة هيكلة وإعادة تشكيله في وضعه الجديد (1).

رابعا: قمة مجموعة دول العشرين

عقدت القمة في واشنطن في 15 نوفمبر 2008، لوضع خريطة الطريق لمواجهة الأزمة الإقتصادية العالمية، وتضم إلى جانب الدول السبعة الكبرى، الإتحاد الأوروبي ومجموعة القوى الناشئة (الصين، روسيا، البرازيل، الأرجنتين، الهند، أستراليا، السعودية، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، أندونيسيا، المكسيك وتركيا) (2).

ونص البيان الختامي لهذه القمة خطة من محورين هما:

- التعاون الدولي في ضبط النظام المالي الدولي، وإصلاح المؤسسات المالية العالمية لمساعدة الدول الفقيرة؛

(1) عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، مرجع سبق ذكره، ص 346.

(2) ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية، الأسباب وسياسات مواجهتها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي الخاص بالأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20 و 21 أكتوبر 2009، ص ص 60، 61.

- إعداد خطة لدعم الشفافية وإستعادة الثقة في الأسواق فضلا عن تحسين ضوابط العمل بها، مع العمل على مراجعة قواعد المحاسبة الدولية، وتحسين أداء سبل تقويم الشركات لأصولها، مع التأكيد على مبادئ إقتصاد السوق والتجارة الحرة ونظم الإستثمار.
- وقد إتخذت القمة عدة قرارات تتمثل في:
- الدعوة لتشديد الرقابة على قطاعات الإئتمان؛
- إنشاء هيئة لمراقبة أكبر 30 مصرفا في العالم تحت مسمى هيئة المراقبين؛
- مراجعة نظام التصويت داخل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإفصاح المجال أمام أكبر الإقتصاديات الناشئة؛
- ضرورة إعادة النظر في النظام المالي العالمي حتى يصبح أكثر إنضباطا وبراغي مصالح جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية؛
- إقامة نظام مالي عالمي جديد يركز على الشفافية والمسؤولية والممارسة المصرفية السليمة، مع وضع قواعد ثابتة لتحقيق الاستقرار المالي على الصعيد المعاملات مالية والدولي؛
- إن الرأسمالية بحاجة إلى إعادة الإعتبار لدور الدولة في تحقيق التوازن الإقتصادي وتحقيق حد أدنى من العدالة في توزيع الدخل من خلال نظام الأجور والدعم الاجتماعي؛
- ضرورة مراجعة المعايير المحاسبية الدولية في إتجاه تجسيد القيمة العادلة للأصول دون أي تضخيم فضلا عن تنظيم الرقابة على البنوك وشفافية المعلومات المالية والإدارة السليمة للمؤسسات؛
- ضرورة تشجيع نمو الإقتصاد العيني والصناعي والزراعي على حساب الإقتصاد الرمزي؛
- تقييد عمليات المضاربة ومكافحة الإحتكار، وحماية المنافسة من أجل صالح الإقتصاد والمجتمع؛
- ضرورة تعديل معاهدة بريتن وودز التي تنظم العلاقات الإقتصادية والتجارية الدولية، بحيث تصبح متناسب مع متطلبات العصر الحديث؛
- ضرورة مراجعة دور صندوق النقد الدولي في ظل التطورات الإقتصادية العالمية حيث أنه أصبح لا يساير التطورات التي يشهدها القطاع المالي العالمي؛
- ضرورة تنويع الإحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار؛
- ضرورة ترشيد الإنفاق العام والضغط على الواردات غير الضرورية لمواجهة النقص في حصيله الصادرات؛

- ضرورة توسيع التعاون العربي في مجالات الإستثمار والتجارة البينية لتعويض ركود أسواق الدول المتقدمة.

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008 ودول مجموعة البريكس

تعتبر الأزمة العالمية 2008 أشد الأزمات وأعنفها وأكثرها تكلفة، ويتجلى ذلك من خلال إتساع نطاقها الجغرافي، وتأثيرها على الإقتصاد العالمي ككل، فقد امتدت إنعكاساتها حتى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ومست جميع الدول بصورة أو بأخرى بدرجات متفاوتة وحتى الإقتصاديات الناشئة بصفة عامة ودول البريكس بصفة خاصة لم تسلم منها.

المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على دول مجموعة البريكس

الفرع الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الصين

إن سيناريو الأزمة التي إندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية يختلف عما هو في الصين، فمن الصعب أن يحدث إنهيار مالي في الصين كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة على المدى القصير، والفضل يعود للإصلاحات المالية التي تمت في السنوات التي سبقت الأزمة، فقد إتخذت الصين إجراءات كبيرة من أجل إعادة رسملة المصارف الرئيسية وزادت من القوانين الناظمة لعمل المصارف، فالمصارف الصينية لم تكن تحت خطر الإفلاس نتيجة للهندسة المالية المفرطة.

لكن الخوف الحقيقي كان في الإقتصاد الحقيقي ذو الهيكل الغير متوازن الذي سرعان ما أصبح هشاً أمام الأزمة التي ضربت الإقتصاد الصيني بقوة من جوانب عديدة: الصادرات، معدلات النمو، البطالة، والإحتياجات الأجنبية والإستثمارات الخارجية والتي أثارت تساؤلات عديدة حول الإصلاحات وسياسات الإنفتاح التي تم تبنيها منذ ثلاثة عقود والمتمثلة في نقل الإقتصاد إلى إقتصاد السوق.

أولاً: الأثر على الصادرات والنمو الإقتصادي

يقوم نمو الإقتصاد الصيني على الصادرات والمقدار الكبير من هذا النمو كان يعتمد على التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبالتالي عندما يتراجع الإستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فإنه من الطبيعي أن يتباطأ النشاط الإقتصادي في الصين، خصوصاً أن الطلب المحلي الداخلي غير كاف لتعويض النقص في الصادرات التي تشكل نصف الناتج المحلي الإجمالي الصيني.

ولقد شكلت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007، نسبة 19% من إجمالي صادراتها، وبلغ الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية، 163 مليار دولار وهو

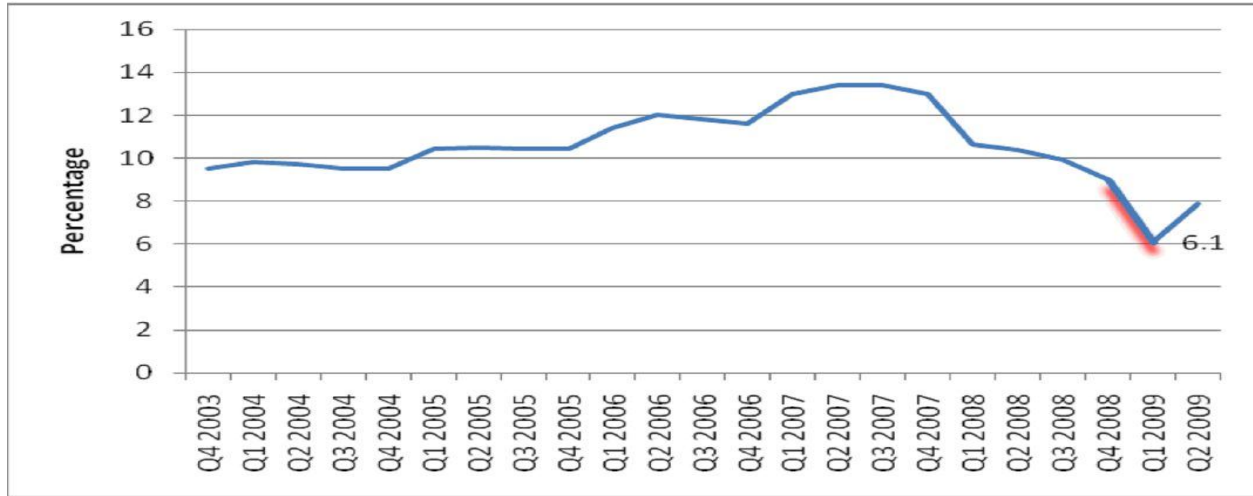
يشكل 62% من الفائض التجاري الصيني و5% من الناتج المحلي الإجمالي للصين، وهذه الأرقام تظهر مدى اعتماد الصادرات الصينية على السوق الأمريكية.

في عام 2008 كان تقلص الصادرات الصينية مفاجئاً، حيث أن معدل النمو السنوي للصادرات الذي كان قد حقق 35.7% عام 2004 و23.2% عام 2005 و23.8% عام 2006 و23.5% عام 2007، تراجع عام 2008 يبلغ 17.2% فقط، وهو المعدل الأدنى في السنوات الخمس الماضية، أما في الشهر الأول من عام 2009 فقد أصبح الوضع أسوأ حيث تقلصت الصادرات بمعدل 21.1% على أساس شهري.⁽¹⁾

ومع تراجع معدل نمو الصادرات بدأ معدل النمو الاقتصادي في الصين يتراجع، ففي الربع الثاني من عام 2008، حققت الصين معدل نمو بمقدار 10.1% منخفضاً من 10.6%، كما كان في الربع الأول من العام نفسه، ثم تباطئ النمو إلى 9% في الربع الثالث من نفس العام، ثم عاد لينخفض إلى 6.8% في الربع الرابع، وبالتالي كان معدل النمو عام 2008 كله حوالي 9% وهذا المعدل لا يبدو سيئاً بالنسبة للمحيط الدولي، ولكن بالمقارنة مع نموها الماضي، فإنه يظهر بوضوح أن الإقتصاد الصيني ينحدر فالصين حققت في عام 2007 معدل نمو قدره 11.4% وكان متوسط معدل النمو للثلاثين سنة الماضية 9.7%، يكن في الربع الأول من عام 2009 كان معدل النمو هو الأسوأ حيث بلغ 6.1%، وهو الأداء الأسوأ للاقتصاد الصيني منذ عام 2002، كما يبين المخطط البياني التالي:

(1) حاتم المع، الأزمة المالية العالمية الأولى للقرن الحادي والعشرين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011، ص ص 82-87.

الشكل رقم (03-06): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني ما بين الثلاثي الرابع 2003-الثلاثي الثاني 2009



المصدر: حاتم المع، الأزمة المالية العالمية الأولى للقرن الحادي والعشرين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011، ص 84.

1-2 الأثر على الإحتياطات الأجنبية والإستثمارات الخارجية: إن الفائض التجاري الكبير الذي تحققه الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة ضخامة صادراتها إليها يتولد عنه إحتياطات أجنبية كبيرة بلغت عام 2008 حوالي 2 تريليون دولار، وإن حجم هذه الإحتياطات يفوق قدرة الصين الإستيعابية على استثمارها داخليا، ولذلك قامت بإعادة إستثمار جزء كبير منها في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أسست الصين صندوق سيادي لها بغرض إدارة هذه الإستثمارات الأجنبية، وقد تركزت معظم هذه الإستثمارات في أدوات الخزينة الأمريكية، إلا أنها اليوم أصبحت تتحول إلى إستثمارات وإلى أدوات مالية أكثر خطورة، وقد زاد حجم إستثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل ملفت للنظر في عام 2007.

وبيين الجدول التالي إستثمارات الصندوق السيادي الصيني والمؤسسات الحكومية الصينية في المؤسسات المالية الدولية في الفترة 2007-2008.

الجدول رقم (03-39): إستثمارات صندوق الثروة السيادي الصيني والمؤسسات الحكومية في المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (2007-2008 الربع الأول)

إسم الصندوق/ المؤسسة	إسم المؤسسة التي تم الإستحواذ عليها	قيمة الصفقة	
		مليار دولار	نسبة من قيمة الشركة
China Investment Company	Morgan Stanley	5	9.9
China Development Bank	Barclays	3	3.1

China Investment Company	Blackstone	3	10
SAFE (China)	Total	2.8	1.6
SAFE (China)	British Petroleum	2	1
China citic Securities	Bear Stear	1	6

Source: Fariborz Moshirian, **Sovereign Wealth Funds and Sub-prime Credit**, problems, University of New South Wales , Sydney, 2008, p16.

لقد تعرضت المؤسسات المالية الحكومية الصينية، لخسائر كبيرة نتيجة إستثمارها في هذه المؤسسات الدولية التي أفلس بعضها، أما التي لم تقلس فقد إنخفضت قيمتها السوقية بشكل كبير .

ومن ناحية أخرى فإن امتلاك الصين لحجم كبير من الإحتياطيات الأجنبية، والتي يمثل الدولار جلها يجعلها قلقة إزاء سياسة الإنقاذ التي إتبعنها الولايات المتحدة الأمريكية، يشكل الهم الأكبر للصين فالتوسع النقدي الزائد تحت شعار إنقاذ مصارف الولايات المتحدة الأمريكية المتعثرة، يمكن أن يلحق الضرر بقيمة الدولار عن طريق تخفيض قيمته، وبالتالي تآكل قيمة الإحتياطيات الأجنبية التي تمتلكها الصين

الفرع الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الهند

إن اندماج الهند المتزايد في النظام العالمي، يجعلها أكثر عرضة للتغيرات الخارجية، فقد أدت الأزمة المالية العالمية 2008، التي مست الهند إلى تباطؤ النمو وإضعاف الإقتصاد عموماً.

إننتقل تأثير الأزمة إلى الإقتصاد الهندي من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي القطاع المالي والصادرات وأسعار الصرف، فمن الناحية المالية لم يتعرض القطاع المصرفي الهندي بشكل كبير للأزمة، في حين أن الصادرات من البضائع والخدمات التي تشكل 22% من الناتج المحلي الإجمالي، لها تأثير مضاعف على الإقتصاد ولذلك فإن التراجع في الصادرات خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما القناة الثالثة فهي سعر الصرف، حيث تعرضت العملة الهندية "الروبية" لضغوط كبيرة.

وسيتناول آثار هذه الأزمة المالية العالمية 2008 على الإقتصاد الهندي من خلال النقاط التالية:

أولاً: الأثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي

إن النمو الرائع في الناتج المحلي الإجمالي للهند، إنتهى عام 2008-2009، حيث أن الأزمة المالية وشح الإئتمان قد أبطئ النمو الاقتصادي الهندي، فالنمو في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008-2009 كان 6.7% وهو معدل منخفض مقارنة مع معدل نمو بلغ 9% في السنة السابقة 2007-2008، ومعدل

نمو 9.7% في العام 2006-2007، أما الإنتاج الصناعي الهندي فقد كان إنخفاضه هو الأسرع في 14 عام رغم التخفيضات الضريبية وبرنامج الإنفاق الجديد الذي أعلنته الحكومة الهندية في ديسمبر 2008 وجانفي 2009، لتعزيز الطلب المحلي، حيث أن الناتج الصناعي نما بمعدل 2.8% فقط مقابل 8.8% في العام السابق.

ثانياً: الأثر على التدفقات الرأسمالية وسعر صرف العملة الهندية

إن التأثير الأسرع للأزمة على الهند تجلّى من خلال التدفق الخارج للإستثمارات الأجنبية من سوق حقوق الملكية، فالمستثمرون الأجانب أصبحوا بحاجة للتخلص من أصولهم في الهند لكي يغطوا خسائرهم في أوطانهم الأصلية، وتحولوا بذلك إلى بائعين رئيسيين في الأسواق الهندية، حيث سحبوا ما يقدر بـ 13 مليار دولار من السوق الهندية عام 2008، ويبين الجدول التالي الإنخفاض في الإستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الإستثمار في المحافظ الإستثمارية خلال العام 2008-2009.

الجدول رقم (03-40): الإتجاهات الشهرية للاستثمار الأجنبي خلال الفترة من عام 2008 إلى عام

2009

الوحدة: مليون دولار

الأشهر	الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار الأجنبي في المحافظ الإستثمارية	إجمالي الإستثمار
أفريل	3749	880-	2869
ماي	3932	288-	3644
جون	2392	3010-	618-
جويلية	2247	492-	1755
أوت	2328	593	2921
سبتمبر	2562	1403-	1159
أكتوبر	1497	5423-	3746-
نوفمبر	1083	574-	509
ديسمبر	1362	30	1392
جانفي	2733	614-	2119
فيفري	1466	1085-	381
مارس	1956	889-	1067

21291	13855-	35146	المجموع
-------	--------	-------	---------

ملاحظة: الخطوط ذات اللون الغامق تشير إلى استثمار إجمالي سالب

المصدر: حاتم المع، الأزمة المالية العالمية الأولى للقرن الحادي والعشرين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011.

في 16 سبتمبر 2008 إنخفض سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار إلى 46.9% وهو المعدل الأدنى في سنتين، وذلك بعد المخاوف الناجمة عن التدفقات الرأسمالية الخارجة نتيجة بيع المستثمرين الأجانب لحصصهم وأسهمهم داخل الهند، بالإضافة إلى أن السحب الضخم لرأس المال الضخم أدى إلى تخفيض مؤشر البورصة الهندية بمقدار 33%.

كما أن الأزمة المالية خلقت تقلصاً في عرض النقود، حيث واجهت الهند أزمة إئتمانية خصوصاً في القطاع الأجنبي، وكذلك واجه القطاع المصرفي الهندي وسوق الصرف أوضاع سيولة صعبة جداً، وإن أزمة السيولة هذه المصحوبة بالتراجع في الإستثمارات الأجنبية أجبرت الروبية الهندية على الإنخفاض، فخلال 9 أشهر إنخفضت من حوالي 40 روبية / دولار إلى 46.9 روبية / دولار.

من ناحية أخرى ونتيجة لنقص السيولة العالمي، عانت المصارف والشركات الهندية من جفاف مصادر التمويل الخارجية، وبالتالي تسبب الطلب الداخلي على الإئتمان بزيادة الضغوط على الأسواق المالية والإئتمانية المحلية بالإضافة إلى بعض الأموال التي إقترضتها الشركات من الداخل بدأت بتحويلها إلى دولار من أجل الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية، وهذا ما زاد من حدة الضغط على الروبية وبالتالي أدى إلى تخفيض هام في قيمتها، وقد تناقصت الإحتياجات الأجنبية نتيجة استخدام هذه الأخيرة في الدفاع عن قيمة الروبية أمام الدولار، حيث قام المصرف المركزي الهندي ببيع الدولار ببيع الدولار مما إنعكس في تراجع قدره 25.8 مليار دولار في أصوله من العملات الأجنبية بين نهاية مارس 2008 حتى بداية أكتوبر من نفس العام.

ثالثاً: الأثر على الصادرات والتجارة الخارجية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأكبر للهند والمقصد الرئيسي للصادرات الهندية، حيث تستقبل حوالي 17% من الصادرات الهندية، وكان الإنخفاض في الصادرات الهندية هو الأكبر في 14 عام، لأن الركود العالمي الذي يعتبر الأسوأ منذ الكساد العظيم قد خفض الطلب على المجوهرات والثياب والمنتجات الأخرى التي تتخصص فيها الهند، وقد جاء هذا التقلص بعد أن كانت الصادرات الهندية تحقق نمو موجب بمعدل 25% منذ عام 2003، حيث تراجعت الصادرات بشكل مستمر منذ جويلية 2008 من

17.095 مليون دولار في جويلية إلى 11.516 مليون دولار في مارس 2009، والتي تمثل تراجعاً بمقدار 33%.

ولقد كان للتراجع في نمو الصادرات آثار كبيرة على الهند، وعلى الرغم من أن الإقتصاد الهندي يعتمد على الطلب المحلي أكثر مقارنة مع دول شرق آسيا، فالإنخفاض الحاد في نمو الصادرات، يعني فقدان لفرص العمل في جل القطاعات، فما يقارب 50% من الصادرات الهندية هي صادرات من النسيج والألبسة والمجوهرات والجلود وهي صناعات قائمة على مشاريع متوسطة وصغيرة ذات كثافة بعنصر العمل⁽¹⁾.

الفرع الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على البرازيل

أولاً: تأثير الأزمة المالية العالمية على الناتج المحلي الإجمالي

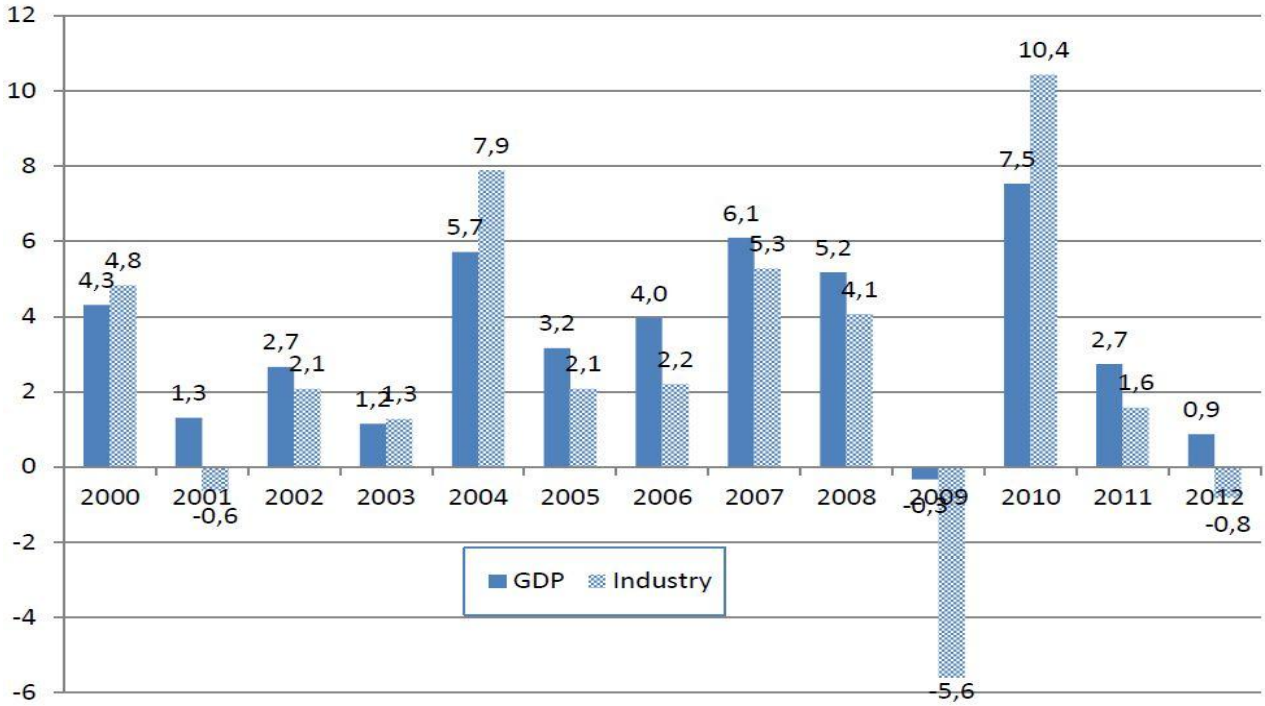
في عام 2009، عانى الإقتصاد البرازيلي من الركود بسبب آثار إنهيار ليمان برادرز، حيث كان هناك إنخفاض قدره 0.5% في الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الإنخفاض الحاد في الناتج الصناعي (5.6%-)، وما ترتب عن ذلك من هبوط عميق في إستغلال القدرات الصناعية، وتم تخفيض الإنفاق الكلي بدوره بسبب الإنخفاض المفاجئ في رأس المال الثابت والصادرات.

ويبرز الشكل الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاع الصناعي في الناتج.

(1) حاتم المع، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-94.

الشكل رقم (03-07): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي ومساهمة القطاعات فيه خلال الفترة

2012-2000



Source: Luiz Fernando de Paula et al, **The Brazilian Economy After the Global Crisis: An Assessment of the Economic Slowdown in 2011-2012**, In: Pereira, A.W.; Mattei, L. (ed.). **The Brazilian Economy Today: Towards a New Socio-Economic Model?** Londres: Palgrave Macmillan, 2016, p45.

ثانياً: تأثير الأزمة المالية العالمية على تدفقات رؤوس الأموال

كان التأثير المباشر لإنهيار عام 2008 على الإقتصاد البرازيلي هو هروب رؤوس الأموال المرتبطة بإستثمارات المحافظ وغيرها من الإستثمارات، التي تغيرت بشكل حاد من الفائض المرتفع حتى سبتمبر 2008 إلى عجز كبير في الربع الرابع من 2008، في ظل بيئة من زيادة النفور من المخاطرة من طرف المستثمرين والبنوك الأجنبية، من ناحية أخرى كان هروب رؤوس الأموال من البورصة فوراً، مع إنخفاض حاد في أسعار الأسهم المتداولة في السوق الثانوية، نتيجة لحصة المستثمرين الأجانب المهمة في هذا السوق. من ناحية أخرى، أدى إنخفاض خطوط الإئتمان الأجنبية للبنوك والشركات المالية إلى زيادة قيود السيولة على الأطراف المحلية، بما في ذلك بعض شركات التصدير البرازيلية الرئيسية⁽¹⁾.

(1) Luiz Fernando de Paula et al, **The Brazilian Economy After the Global Crisis: An Assessment of the Economic Slowdown in 2011-2012**, In: Pereira, A.W.; Mattei, L. (ed.). **The Brazilian Economy Today: Towards a New Socio-Economic Model?** Londres: Palgrave Macmillan, 2016, p46.

الجدول رقم (03-41): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل خلال الفترة 2006-2010

2010	2009	2008	2007	2006	السنة
52584	31681	44456	34348	22771	تدفقات الإستثمار الأجنبي الداخل (مليون دولار)

Source: Brics Report.

يبرز من خلال الجدول أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عرف إرتفاعا بين 2006-2008، وإنخفض خلال سنة 2009، حيث تراجع حجم التدفقات من 44456 مليون دولار خلال العام 2008 إلى 31681 مليون دولار. ليعود لحالة الانتعاش مع مطلع 2010.

الجدول رقم (03-42): تدفقات إستثمارات المحفظة إلى البرازيل خلال الفترة 2000-2009

2009	2008	2007	2005	2000	السنة
46.2	0.8-	48.7	6.7	8.7	تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر (مليار دولار)

Source: Brics Report.

يبرز الجدول التراجع الحاد في تدفقات المحفظة، حيث تراجعت من 48.7 مليار دولار خلال العام 2007 إلى حالة عجز بـ 0.8%.

ثالثا: تأثير الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية البرازيلية

على الرغم من أن التجارة الخارجية البرازيلية عانت بشدة في عام 2009 بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية، إلا أنها تجاوزت هذه الأزمة في عام 2010، فمن عام 1999 إلى عام 2008، زادت الصادرات البرازيلية بشكل مطرد ومنذ عام 2003 زاد نموها برقمين، وكان نمو الصادرات البرازيلية أقوى من المتوسط العالمي⁽¹⁾.

وقد سجلت حصة البرازيل من الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعا، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (03-43): حجم الصادرات البرازيلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010

2010	2009	2008	2005	2000	السنة
11.2	11.3	13.8	15.1	10.1	الصادرات / %GDP

⁽¹⁾Daneil Hoffmann, **the impact of the financial crisis on Brazil and Germany: A comparative Analysis of distinct development**, MBA in finance and Risk Management, Institute of economy, Federal University Of Rio de Janeiro, 2011, p25.

Source: Brics Report, p33.

يبرز من خلال الجدول أن حجم الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي ارتفع من 10.1 خلال العام 2000، إلى 15.1 % خلال العام 2005، في حين تراجع في أعقاب الأزمة المالية العالمية إلى 11.3 % خلال العام 2009.

الفرع الرابع: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على روسيا

يعتبر الاقتصاد الروسي من بين أكثر اقتصاديات دول البريكس تأثراً بالأزمة المالية العالمية وهذا نظراً لاعتماده الكبير على النفط بشكل كبير في معاملاته مع الخارج.

أولاً: تأثير الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية الروسية

أدت الأزمة المالية العالمية 2008 إلى تراجع حاد في الصادرات الروسية، وقد برز ذلك من خلال تراجع معدل نمو الصادرات، والذي يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (03-44): معدل نمو الصادرات الروسية ما بين الثلاثي الأول 2008- الثلاثي الرابع

2009

معدل نمو الصادرات %	الفترة
68	الثلاثي الأول 2008
67.2	الثلاثي الثاني 2008
69.3	الثلاثي الثالث 2008
1.2	الثلاثي الرابع 2008
52.4-	الثلاثي الأول 2009
51.3-	الثلاثي الثاني 2009
45.6-	الثلاثي الثالث 2009
13.8-	الثلاثي الرابع 2009

Source : Ritwik Banerjee, Pankaj Vashisht, **the financial crisis: impact on Bric and policy**

Response, ICRIER, New Delhi, India, June 2010, p18.

يبرز الجدول التراجع الحاد في حجم الصادرات الروسية في ظل الأزمة المالية العالمية، حيث تراجع معدل نمو الصادرات من 68 % خلال الثلاثي الأول 2008 إلى 1.2 % خلال الثلاثي الرابع 2008، في حين بلغ التراجع ذروته خلال الثلاثي الأول من 2009 بـ 52.4 %، ويفسر هذا التراجع الحاد إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على أسواق النفط العالمية، أين تراجعت أسعار النفط إلى مستويات دنيا.

الفرع الخامس: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاد جنوب إفريقيا

أولاً: تأثير الأزمة المالية العالمية على تدفقات رؤوس الأموال إلى جنوب إفريقيا

تأتي غالبية تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من خلال تدفقات المحفظة والاستثمارات، منذ عام 1994 اجتذبت جنوب إفريقيا القليل من الإستثمار الأجنبي المباشر نسبياً، ولكن كميات كبيرة من تدفقات المحافظ المالية، ونظراً لأن الجزء الأكبر من تدفقات رأس المال في جنوب إفريقيا من هذا النوع، فإنها تتسم بالحساسية وتتأثر إلى حد كبير بمعنويات المستثمرين والتغيرات في السياسة.

وتلعب تدفقات المحفظة دوراً مهماً في إقتصاد جنوب إفريقيا، ومع ذلك فقد أدت الأزمة والأسواق المضطربة في جميع أنحاء العالم إلى لجوء المستثمرين للعزوف عن المخاطرة وهو ما تسبب في إعاقة تدفقات المحافظ إلى أسواق جنوب إفريقيا، فبين الربع الأول من عام 2008 و عام 2009 شهدت تدفقات المحفظة إنخفاض إلى جانب الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20.94% و 21.16%.

ويمثل توليد الإيرادات والدخل من الصادرات جانباً مهماً في أي إقتصاد، ويساهم الدخل من الصادرات بشكل كبير في الحساب الجاري للدولة والإحتياطيات الأجنبية، ويمثل الدخل من الصادرات 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا، وتعتبر صناعات التعدين والصناعات التحويلية الأكبر في جنوب إفريقيا، ومع ذلك في ظل الأزمة المالية العالمية، إنخفض الطلب على سلع جنوب إفريقيا، وتضررت أسواق التصدير في جنوب إفريقيا مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من الأزمة الحالية، إنخفضت عائدات الصادرات بنسبة 2% للربع الأول من العام 2008-2009⁽¹⁾، ويوضح الجدول التغير في تدفقات رؤوس الأموال إلى جنوب إفريقيا ما بين جوان 2008 وجوان 2009.

الجدول رقم (03-45): التدفقات المالية إلى جنوب إفريقيا بين جوان 2008 وجوان 2009

التغيرات في حجم التدفقات في ظل الأزمة (مليون راند)	التدفقات المالية إلى جنوب إفريقيا	
	جوان 2009	جوان 2008
التغير %		
-20.94%	717	907
-21.16%	354	449
-1.93%	40656	41457

Source: South african Reserve Bank, economic and Financial data For South Africa, <http://www.reservebank.co.za/>

⁽¹⁾Sofia Svarfrar, Sanclisiwe Ncube, **the social impact of the global Financial crisis an the SADC**, the case of south Africa, the economic Justice Network, Christian Councils in Southern Africa, August 2009, pp 15,16.

ثانياً: تأثير الأزمة المالية العالمية على الناتج المحلي الإجمالي لجنوب أفريقيا

شهدت جنوب إفريقيا تراجعاً حاداً في النمو الاقتصادي، في عام 2008 كان متوقفاً أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1%، وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.8% تقريباً في الربع الأخير من العام 2008، ثم ارتفع بشكل حاد إلى 6.4% في الربع الأول من 2009، وانخفض إلى -3.2% في الربع الثاني من عام 2009، في حين إنخفض بشكل حاد بنسبة 7.4% و 2.8% في الربعين المواليين من سنة 2009، مما وضع الاقتصاد في حالة ركود لأول مرة منذ 17 عاماً، وقد كان السبب الرئيسي وراء ذلك هو انخفاض الإنتاج في الصناعات التحويلية وانخفاض الإنتاج في قطاعات التعدين والخدمات المالية والعقارية وتجارة الجملة والتجزئة، حيث إنخفض إنتاج قطاع الصناعة في الربع الأول من عام 2009 بنسبة 6.8% بالإضافة إلى ذلك إنخفض إنتاج التعدين بنحو 12.8% بين الربع الأخير من عام 2008 والربع الأول من عام 2009.

وقد كانت الأسباب الرئيسية للركود مرتبطة بالتدفقات التجارية والمالية وانخفاض حاد في الطلب على السلع الاستهلاكية والإستثمار الخاص في الاقتصاد⁽¹⁾.

ثالثاً: تأثير الأزمة المالية العالمية على مستويات التشغيل

فبالرغم من أن معدلات البطالة لم تنخفض مطلقاً إلى أقل من 20% إلا أنها إنخفضت في عام 2008 إلى 21.9% قبل أن ترتفع 2.4 نقطة إلى 24.3% في عام 2009، ومع فقدان 171000 وظيفة وصلت معدلات البطالة إلى 25.2% في الربع الأول من 2010، كما أن خلق فرص عمل جديدة قد إنخفض إلى النصف خلال الفترة التي تقلص فيها الإنتاج والإستثمار الجديد، وقد كانت معظم الخسائر في الوظائف في القطاعات الأكثر كثافة في العمالة (قطاعات التصنيع والبنك والتجارة والتعدين)⁽²⁾.

رابعاً: عجز الموازنة

في الفترة بين عامي 2003-2008، ارتفع عجز الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 1.1% إلى 5.8% في الربع الأول من عام 2009، إرتفعت نسبة العجز في الحساب الجاري إلى نسبة مذهلة بلغت 7%، وإلى 10% في الربع الثاني، وقد هددت شروط الإئتمان العالمية المتشددة إستدامة العجز الذي تم تمويله سابقاً من خلال تدفقات رأس المال الأجنبي، إضافة إلى ذلك أدت

(1) Ravinder Rena, Malindi Msoni, **Global Financial Crises and its impact on the South African, economy a further update**, Journal of economics, vol 5, N° 1, 2014, p22.

(2) Ibid, p22.

الأزمة المالية العالمية إلى إعادة تشكيل الإطار المالي للبلاد، لأن الميزانية إنتقلت من فائض قدر بـ1% من GDP في 2008/2007 إلى عجز قدره 7.3% في عامين فقط⁽¹⁾.

المطلب الثاني: السياسات والإجراءات المتخذة في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 من طرف دول البريكس

على ضوء الاضطرابات التي شهدتها مختلف الإقتصاديات العالمية والتي من بينها دول البريكس، عملت هذه الأخيرة على اعتماد جملة من التحفيزات والسياسات بهدف تعزيز الطلب الكلي.

الفرع الأول: السياسة المالية

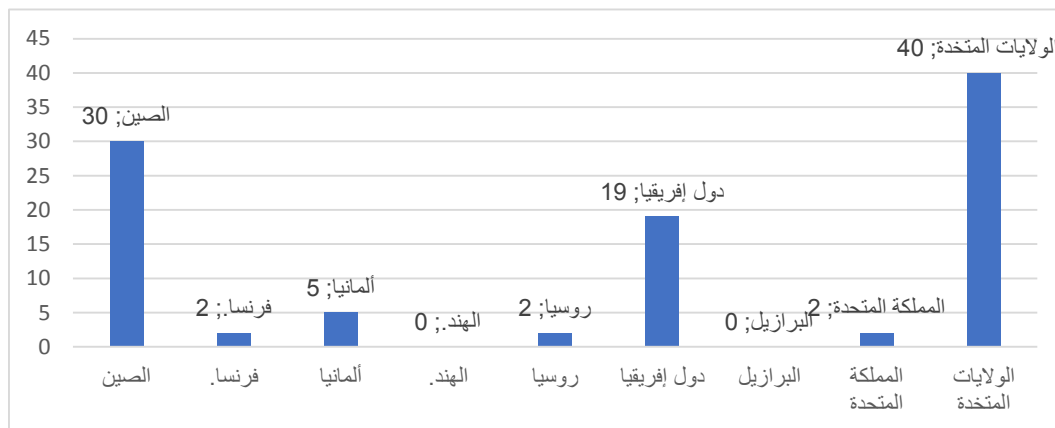
إنفتحت مختلف الدراسات والآراء على أن الإستجابة المالية المنسقة كانت ضرورية لإخراج الإقتصاد العالمي من الركود، فبعد عقود من عدم اليقين، أصبحت السياسات الكينزية ومتغيراتها تسيطر على مركز الصدارة في صياغة السياسة الإقتصادية العالمية.

ويمكن التمييز بين الحزم المالية التي تعتمد عليها الإقتصاديات لتحفيز اقتصادياتها بين الحزم المالية التي تقدمها البلدان للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، التي تشكل مخاطر نظامية على الإقتصاد من خلال مقايضة الأصول وهيكله البنوك وضمانات القروض، والنوع الثاني من الحزم يتضمن التخفيضات الضريبية والإنفاق العام على السلع والخدمات، تهدف مباشرة إلى تحفيز الطلب في الإقتصاد.

ويبرز الشكل الموالي حجم التحفيز المالي المقدم من طرف دول البريكس مقارنة مع بعض الإقتصاديات المتقدمة.

الشكل رقم (03-08): حجم التحفيز المالي المقدم من طرف دول البريكس مقارنة مع بعض الإقتصاديات

المتقدمة



⁽¹⁾ Idem

بلغ حجم التحفيز المالي العالمي الكلي حوالي 1957.97 مليار دولار، أي ما يقارب 3.16% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتعتبر الصين والولايات المتحدة الأمريكية الأكثر استجابة بحوالي 30%، 40% على التوالي (أكبر المساهمين في التحفيز الكلي)، في حين تعهدت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا بـ 2% لكل منها، في حين تعهدت الهند والبرازيل بنسبة 0.3% فقط من المجموع العالمي.

والأبرز هنا هو طبيعة التحفيز في البلدان الأربعة، حيث اختلفت من حيث ما إذا كان التحفيز تمثل في حق من الضرائب أو سبب الإنفاق، حيث أن تأثير النوعين مختلف، فخفض الضرائب يساهم في النمو أكثر من الإنفاق المباشر.

يوضح الجدول الموالي أنه في الوقت الذي إعتمدت فيه البرازيل وروسيا على طريق خفض الضريبي، فضلت الهند والصين الإنفاق المباشر، وفي الواقع إنتهزت البرازيل هذه الفرصة لتوسيع برنامج BOLSA المشهود له على نطاق واسع وناجح، حيث تمت زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 12%، وتقديم مجموعة من الإمتيازات الضريبية لتحفيز الطلب على الإستهلاك الخاص.

في حين إستثمرت الصين على نطاق واسع في البنية التحتية الريفية، السكك الحديدية، المطارات وشبكات الطاقة، وسعت إلى توسيع نطاق الضمان الاجتماعي لكثير من سكانها من خلال زيادة عدد صناديق التقاعد، وتقديم إعانات للمزارعين، توفير سكنات بإيجار منخفض، ومع ذلك عرضت تنازلات ضريبية مباشرة لتسعة من صناعاتها الرئيسية.

بالمناسبة كانت ميزانية الإتحاد الهندي 2008-2009، التي تم الإعلان عنها في مارس 2008، ميزانية توسعية، حيث كانت الإعتبارات الانتخابية بشكل أساسي هي التي أدت إلى دفع مكافآت ودعم كبير للأغذية والأسمدة وتم تخصيص جزء كبير من المصروفات للمخطط الوطني لضمان العمالة الريفية وخطة الإعفاء للقروض الزراعية، وهذا ما جعل التدخل المالي بعد الأزمة أقل ضرورة، ومع ذلك قدمت حافزا ماليا من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتقديم تنازلات ضريبية غير مباشرة وتقديم المساعدة لصناعة التصدير.

الجدول رقم (03-46): الإستجابة المالية لدول البريكس وتقييمها

البلد	التحفيز المالي			تقييم الإجراءات المالية	
	الحجم (مليار دولار)	% من GDP2008	تخفيض ضريبي/إنفاق	إنفاق عام على السلع والخدمات	تحفيز يستهدف المستهلكين
					تحفيز يستهدف الشركات

تخفيضات ضريبية لمصنعي السيارات	تمديد برنامج Bolsa، زيادة في الحد الأدنى للأجر (12%)، تخفيضات ضريبية على الدخل والقروض الاستهلاكية		تخفيض ضريبي	0.1	5.1	البرازيل
تخفيضات ضريبية	تخفيضات ضريبية		تخفيض ضريبي	1.7	30	روسيا
خفض في الرسوم الجمركية لقطاعات التصدير وكثيفة العمالة	/	الإفناق على الطرق والموانئ والبنية التحتية	إفناق مباشر	0.5	6.5	الهند
التخفيض المباشر للضرائب لـ 9 صناعات وإزالة حصص القروض على المستثمرين التجاريين	زيادة عدد صناديق المعاشات، إعانات زراعية وتخفيض إيجار المساكن	الإستثمار المكثف في البنية التحتية الريفية، المطارات، السكك الحديدية والطاقة	إفناق مباشر	6.9	586	الصين

Source: IILS, Bloomberg, National Media.

أما جنوب إفريقيا فقد ركزت على الإفناق على الاستثمار المادي الحقيقي لبناء الطرق، السكك الحديدية، محطات الطاقة الجديدة، الإسكان، الصحة، إلا أن معظم هذه الاستثمارات تسبق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2009/2008 وارتبطت جزئياً بتنظيم كأس العالم 2010.

بعد المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل (إفناق إجتماعي بين الحكومة، العمل والقطاع التجاري)، دوراً في تطوير إستجابة منسقة للأزمة الاقتصادية العالمية، وقد ركزت الوثيقة الإطارية التي نشرت في أوائل عام 2009، إهتماماً كبيراً على محاولة التقليل إلى الحد الأدنى من فقدان الوظائف وإعادة التدريب⁽¹⁾.

الفرع الثاني: السياسة النقدية المتبعة (الإستجابة النقدية)

كان الهدف الشامل للإستجابة النقدية هو ضخ الإئتمان في النظام أو بالتالي تحفيز الطلب الكلي والنمو، حيث إنخفض سعر الفائدة لبنك الشعب الصيني من 4.14% إلى 2.79% في ديسمبر 2008،

(1) Vishnu Padayache, **Global Economic Recession: effects and implications for South Africa at a time of political Challenges**, university of the witwatersrand, availabl at, www/se.ac.uk/.

وبقي في ذلك المستوى، كما خفض البنك الإحتياطي الهندي سعر إعادة الشراء العكسي من 6% إلى 3.25% ومعدل إعادة الشراء من 8% إلى 4.75%، ونسبة الإحتياطي القانوني من 9% إلى 5% ونسبة السيولة القانونية من 25% إلى 24% في أعقاب الأزمة المباشرة.

كما خفضت روسيا بشكل كبير نسبة الإحتياطي المطلوبة من 7% في سبتمبر 2008 إلى 0.5% في نوفمبر 2008، لضخ السيولة في الاقتصاد، كما تم تخفيض معدل الفائدة في البرازيل إلى مستويات قياسية، لم يسبق لها مثيل، حيث أنخفض سعر سياسة SELIC في البرازيل إلى مستوى منخفض بلغ 8.75%⁽¹⁾.

كما ركزت استجابة البنك الإحتياطي لجنوب إفريقيا، ضمن حدود ولايته على التدخلات التالية:

- استخدام الإقناع الأدبي لحمل البنوك على تشديد معايير الإقراض، مع السماح للإئتمان بالتدفق؛

- زيادة تحسين التنظيم والرقابة المصرفية، مع تجنب مخاطرة الإفراط في التنظيم؛

- تخفيض سعر الفائدة تدريجياً.

المطلب الثالث: عوامل قدرة إقتصاديات دول البريكس على التصدي للأزمة المالية العالمية 2008

تعود عوامل نجاح إقتصاديات دول البريكس في الصمود أمام الأزمة العالمية 2008 إلى الإدارة السياسية لهذه البلدان من جهة، وإلى التغيرات الهيكلية الأساسية في إقتصاداتها من جهة أخرى، ويمكن التركيز على العوامل الرئيسية الآتية:⁽²⁾

- نجاح السياسات الاقتصادية الكلية في معظم الدول الصاعدة وخاصة دول البريكس في وضع التضخم تحت السيطرة من خلال سياستها النقدية والمالية المنضبطة، إضافة إلى أن الأسعار المرنة ساعدتها في إمتصاص الصدمات الخارجية؛

- تناقص الإعتدال على التمويل الخارجي، وتغير تكوين الدين الخارجي، أدى إلى الحد من تعرض الأسواق الصاعدة لمخاطر التقلبات في التدفقات الرأسمالية، بل إن بعضها أصبح مصدراً لرأس المال، وحقق فوائض مالية ضخمة في الحساب الجاري؛

⁽¹⁾ Ritwik Banerjee, Pankaj Vashisht, **the financial crisis: impact on Bric and policy Response**, ICRIER, New Delhi, India, June 2010, pp 21, 24.

⁽²⁾ بن علي عبد الغاني، مؤسس أمينة، آثار الأزمة على الإقتصاديات الناشئة (Brics) وأهم الدروس المستفادة منها، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على إقتصاديات شمال أفريقيا، المنعقد أيام، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2013، ص 14.

- قامت الأسواق الصاعدة بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998 بمراكمة إحتياطات كبيرة من النقد الأجنبي، لدعم إستراتيجية النمو الموجه للتصدير، فشكلت تأمينا ذاتيا لها في مواجهة الأزمة المالية العالمية 2007-2008؛

- تنوع الأسواق الصاعدة من حيث أنماط إنتاجها وصادراتها؛

- أدت زيادة الروابط التجارية والمالية بين إقتصاديات كتل البريكس إلى زيادة قدرتها كمجموعة على الصمود في وجه الأزمة، فأتاح النمو القوي في بعضها إلى زيادة الطلب على السلع الرئيسية، والمواد الخام والمواد الوسيطة التي كانت توجه نحو الإقتصاديات المتقدمة؛

- تنامي المبادرات الهادفة إلى التكامل المالي، التتموي والسياسي بين إقتصاديات دول مجموعة دول البريكس؛

- التباين الأوسع بين الدورات الاقتصادية في الأسواق الصاعدة بالمقارنة مع الإقتصاديات المتقدمة، ساهم في زيادة قدرتها على الصمود والتصدي للأزمة، كما عزز من هذا الإتجاه تزايد العلاقات التجارية والمالية فيما بين بلدان المجموعة؛

- زيادة حجم الأسواق المحلية نتيجة ارتفاع مستويات دخل الفرد وإزدهار الطبقة الوسطى مما قلل من إحتمال الإعتماد على التجارة الخارجية للإستفادة من وفرة الحجم في بنى الإنتاج لديها وجعلها أقل تعرضا لإنهيار الصادرات.

خلاصة

بدأت بوادر واحدة من أعنف الأزمات المالية في قطاع الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية في الأشهر الأخيرة من سنة 2008، وأصبحت أزمة عالمية مست كل دول العالم دون إستثناء نظرا لما تفرضه العولمة الإقتصادية والمالية من ترابط وتماسك بين إقتصاديات دول العالم ونتيجة ثقل ومكانة إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في الإقتصاد العالمي، حيث إنتشرت هذه الأزمة من خلال مجموعة من الآليات التقليدية المتمثلة في الروابط التجارية والمالية والآليات الحديثة التي أفرزتها الهندسة المالية كالتوريق والمشتقات المالية، فمست معظم دول العالم بصورة أو بأخرى وظهرت تداعياتها على الإقتصاد العالمي بوضوح، حيث برهنت الأزمة أن كثيرا مما قيل عن النظام المالي الدولي عامة والنظام النقدي خاصة، لم يكن صحيحا وأنه قد أخفق بصورة جوهرية في قيادة وإدارة إقتصاديات العالم، وعلى غير العادة فإن إقتصاديات دول البريكس Brics (الصين، الهند، روسيا، البرازيل وجنوب إفريقيا)، كانت أسرع الدول نموا وأقلها تأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا على عكس باقي دول العالم المتقدمة.

الفصل الرابع

تمهيد

إن عجز النظام النقدي الدولي على مواكبة التطورات السريعة في الاقتصاد العالمي، أدى إلى ظهور العديد من الإختلالات فيه، بالأخص مع ظهور الإقتصاديات الصاعدة والمكانة الإقتصادية التي أصبحت تحتلها على الصعيد العالمي، حيث تساهم دول البريكس في نسبة عالية من إجمالي الناتج المحلي العالمي الخام.

وقد دفعت الأزمة المالية العالمية بدول البريكس إلى جانب الإقتصاديات الناشئة الأخرى إلى الدعوة إلى تطوير النظام النقدي الدولي، والعمل على زيادة درجة تمثيلها ضمن هذا النظام، وهذا من أجل تعزيز كفاءة النظام النقدي الدولي وتجنب حدوث أزمات أخرى في المستقبل.

ومن خلال هذا الفصل سيتم تقديم دراسة تحليلية لحالة النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية مع التركيز على حالة المؤسسات المالية الدولية والسيولة الدولية، وأهم المستجدات في هذا النظام، مع الإشارة إلى مكانة دول البريكس في النظام النقدي الدولي. وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الانتقادات والإصلاحات المقترحة للنظام النقدي الدولي

المبحث الثاني: معالم النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية

المبحث الثالث: مستقبل النظام النقدي الدولي

المبحث الأول: المبحث الأول: الانتقادات والإصلاحات المقترحة للنظام النقدي الدولي

بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وانتشارها في العالم، اتضح جليا أن النظام النقدي الدولي بمعالم ما قبل الأزمة تشوبه العديد من نقاط الضعف، وهو ما يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات والتقليل من نقاط الضعف لمواجهة التهديدات التي تواجه هذا النظام.

المطلب الأول: العيوب والانتقادات الموجهة للنظام النقدي الدولي

الفرع الأول: النظام النقدي الدولي نظام مركزي

من أبرز عيوب النظام النقدي الدولي هو مركزيته، حيث تتمركز المعاملات فيه على اقتصاد أو عملة واحدة بشكل كبير، ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

1- يقوم النظام النقدي الدولي على قاعدة نقد دولة واحدة كمثال على ذلك ما حصل بالنسبة للجنيه الأسترليني والدولار الأمريكي، في إطار إتفاقية برينتن وودز، الذي أصبح يهيمن على أسواق العملات والتبادل النقدي الدولي، ومن مظاهر هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي المعاصر أن معظم العمليات المالية على المستوى الدولي تتم بالدولار⁽¹⁾؛

الجدول رقم (04-47): حصة الدولار الأمريكي في المعاملات الدولية سنة 2010 بالنسبة للإجمالي

العالمي

الوحدة: %

86	تحويلات الصرف الأجنبي
46	ضمانات الديون
65	الحصة في التجارة الدولية
59	الودائع المصرفية خارج الحدود
52	القروض المصرفية خارج الحدود

Source: Rakesh Mohan et al, International Monetary System: where are we and where do we need to go, IMF Working paper, N° 224, IMF, 2013, p28.

⁽¹⁾ بن ساعد عبد الرحمن، إنعكاسات الأزمات المالية على إستقرار النظام النقدي الدولي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص157.

من خلال الجدول يبرز أن 86% من تحويلات الصرف الأجنبي تتم بالدولار الأمريكي، وأكثر من نصف الودائع والقروض المصرفية خارج الحدود تتم بالدولار الأمريكي، وأكثر من 64% من الإحتياطيات النقدية الدولية بالدولار الأمريكي، وهذا ما يؤكد هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي.

2- يمنح الدولار بإعتباره عملة دولية قوية الولايات المتحدة الأمريكية نفوذاً مالياً واقتصادياً هائلاً، ويمكن إستخدامه في الحروب الإقتصادية، ويعتبر قوة ضغط على العلاقات النقدية وهو العملة المهيمنة على التجارة الدولية والأسواق المالية، إذ أن الدولار هو العملة الرئيسية في الإحتياطيات الدولية رغم تراجع نصيبها بعد الأزمة⁽¹⁾.

الجدول رقم (04-48): تطور الإحتياطيات الدولية من الدولار الأمريكي إلى إجمالي الإحتياطي النقدي

الدولي (2008-2014)

البيان/ السنة	إجمالي إحتياطي النقدي الدولي (مليون دولار)	الإحتياطي النقدي الدولي من الدولار الأمريكي (مليون دولار)	نسبة الإحتياطي الدولي من الدولار إلى إجمالي الإحتياطي النقدي الدولي
2008	4210624	26991222	64.1%
2009	4566753	2837844	62.1%
2010	5163398	3193081	61.8%
2011	5652649	3525135	62.3%
2012	6085909	3731471	61.1%
2013	6190236	3803417	60.9%
2014	6175521	3763294	60.9%

Source: IMF, Currency Composition of official Foreign Exchange Reserve (cofer) last updated, June, <http://imf.org/exlesnal/np/cofer/eng/image/chart1.jpg>.

يبرز من خلال الجدول أن الدولار الأمريكي يمثل جزء كبير من الإحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي حيث يسيطر على 64.1% من إجمالي الإحتياطيات خلال العام 2008، وانخفضت إلى 62.1% خلال العام 2009 و 61.8% خلال العام 2010، وإستمرت بالإنخفاض لتصل إلى 61.1% خلال العام 2012

⁽¹⁾ مجلة العرب، الدولار صنع نفوذ الولايات المتحدة وأضحى مشكلة العالم، مقال متوفر على الرابط:

<https://alarab.co.uk> (15/05/2019).

و60.9% سنتي 2013 و2014، لكن رغم إنخفاض هذه النسبة إلا أن الدولار لا يزال يمثل عملة الإحتياط الرئيسية على مستوى العالم، وذلك لأن الدولار الأمريكي هو عملة التعامل الأساسية في العالم، وهو عملة التسعير للسلع الإستراتيجية الدولية على غرار النفط والغاز الطبيعي والذهب.

كما يعد الدولار الأمريكي بمثابة الملاذ الآمن، حيث يميل المستثمرون للفرار إليه كعملة آمنة، فرغم تراجع قيمة الدولار إلا أن غياب البدائل الجاهزة لإحلال الدولار الأمريكي تجعله يحتل الصدارة، حيث يعاني الأورو من أزمة ديون سيادية، مهددة بذلك بقائه كعملة موحدة لمنطقة اليورو؛

3- مركزية المعاملات المالية الدولية (بهئية ودائع، إيدارات، حسابات)، من خلال إحتكار وسيطرة المؤسسات المالية الغربية لهذه المعاملات.

الفرع الثاني: النظام النقدي الدولي نظام غير مستقر

تتضح لاستقرارية النظام النقدي الدولي من خلال النقاط التالية:

- 1- الإضطراب المستمر للدولار الأمريكي وهو قاعدة النظام النقدي الدولي منذ عدة عقود، حيث تتأثر كل الإقتصادات التي تحتفظ بإحتياطيات كبيرة بالإنخفاض الحاد في قيمته، وتأتي الصين في مقدمة الدول التي تحتفظ بأعلى نسبة من الإحتياطيات بحوالي 1.35 تريليون دولار، ومن جهة أخرى الدول التي ترتبط عملاتها الوطنية بالدولار، قد تأثرت سلبا نتيجة الهبوط الحاد للدولار، معنى ذلك إنخفاض قيمته مقابل العملات الأخرى والذي ترتب عليه إنخفاض مماثل في أسعار العملات المرتبطة به (1)؛
- 2- بسبب التغيرات المفاجئة التي طرأت على هذا النظام فقد جعلته صعب التنبؤ بمستقبله وآثاره المحتملة على الأقطار النامية بوصفها الحلقات الأضعف في الاقتصاد الدولي، وهو ما جعل بعض الإقتصاديين يفضلون إطلاق تسمية ترتيبات (arrangement)، وليس نظام (System)، للنظام النقدي الدولي.

الفرع الثالث: النظام النقدي الدولي نظام غير عادل

ويتجلى ذلك من خلال مايلي:

- 1- إعتداد البنوك التجارية لأوروبا وأمريكا على ودائع الأقطار النامية، بالأخص خلال فترة الفورة النفطية النفطية خلال فترة السبعينات، وما قامته به من خلال إعادة التدوير لهذه الفوائض، حيث أصبحت أداة

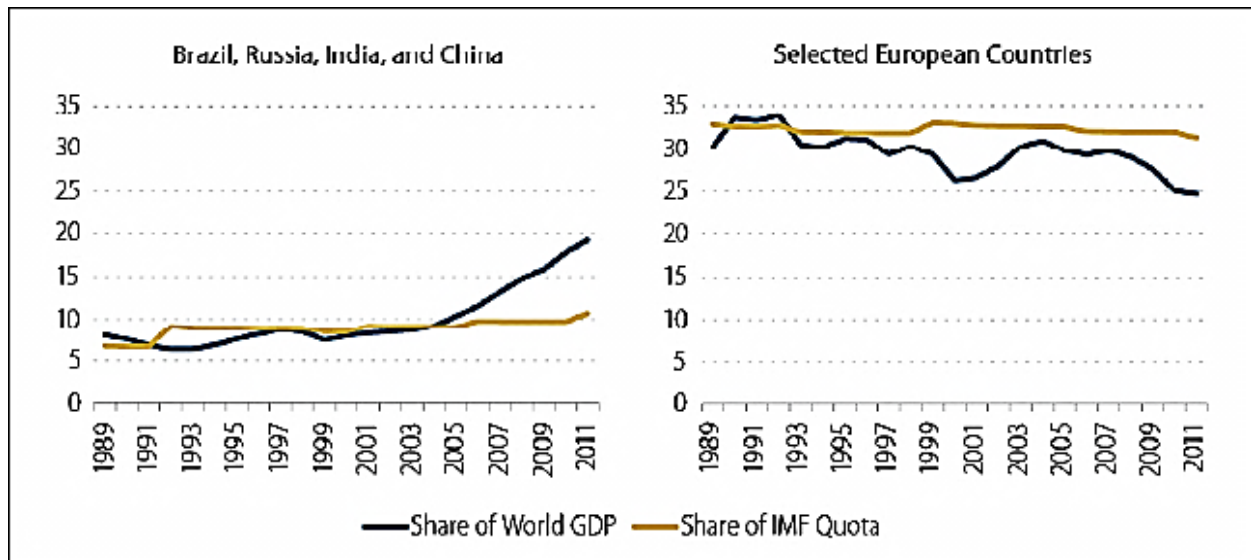
(1) بوشنافة أحمد، العملي فاطمة، ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 22، جامعة أدرار، 2012، ص

لإستغلال موارد تلك الأقطار وترتب عنها آثار سلبية على مسألة التمويل بصفة عامة وتفاقت أزمة ديونها الخارجية بصفة خاصة؛

2- إرتباط عمليات الإقراض المصرفية التي مارستها مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشروط قاسية تنطوي على آليات صممت لتحقيق مصالح الأقطار الرأسمالية المتقدمة ذات النفوذ الواسع في المؤسسات المذكورة، في الوقت الذي نجم عن تطبيقها في الأقطار النامية نتائج وخيمة على اقتصادياتها؛

4- ضعف تمثيل الاقتصاديات الناشئة في النظام النقدي الدولي، وهذا على الرغم من مكانتها الهامة في الاقتصاد العالمي وهو ما ويوضحه الشكل الموالي.

الشكل (04-09): حصص صندوق النقد الدولي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لبعض الاقتصاديات الناشئة وبعض الدول الأوروبية*.



Source: Rebecca M .Nelson, Martin A. Weiss, **IMF Reforms: Issues For Congress**, Congressional Research Service Report, 11 March 2014, P: 5.

يبرز من خلال الشكل أن حصة دول البريك في صندوق النقد الدولي لا تتوافق مع حصتها المتزايدة في الاقتصاد العالمي، أما بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية فتمثيلها أكبر من حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

المطلب الثاني: متطلبات إصلاح النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية

أوجبت نقائص النظام النقدي ضرورة الإسراع في خلق إصلاحات أكثر نجاعة لإدارة الأزمات النقدية المتوالية وتتمثل مجمل هذه الاقتراحات لإصلاح النظام النقدي الدولي في إعادة بلورة معالم للنظام النقدي الدولي ليكون أكثر مرونة، والاستمرار في بذل الجهود تجاه بلورة نظام الإنذار المبكر للأزمات، كذلك إعادة النظر في الأطر المؤسسية والقانونية الحاكمة لنشاط تسيير عمليات تسوية المدفوعات الدولية.

وبسبب فشل مؤسسات النظام النقدي الدولي في تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها تولد عنها

الحاجة الملحة إلى إعادة بناء وهيكل كامل الأطر المؤسسية والقانونية للنظام من خلال: (1)

- إعادة تصميم مؤسسات النظام النقدي الدولي، بحيث يتم إقامة بنيناها المؤسسي وإطارها القانوني وفق متطلبات وأهداف الاستقرار النقدي العالمي، وتأمين الموارد المالية والبشرية المؤمنة برسالتها الجديدة المتمثلة في تحقيق أهداف الدول النامية في التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي، وتدعيم قدرات الدول النامية على التخطيط الإستراتيجي لمعالجة الإختلالات المالية والنقدية والتجارية الهيكلية وحل مشاكل الفقر والتضخم والبطالة لديها، وكذلك التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات واللجان الإقليمية التابعة لها.

- العمل على تحسين مستوى تمثيل الدول النامية والدول الصاعدة والدول الفقيرة في إدارة المؤسسات الدولية بالإضافة إلى إنشاء وتعزيز آليات التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية من جهة ومع المؤسسات الإقليمية من جهة أخرى.

- تجنب الإعتماد المفرط على الدولار والإتجاه صوب إعتماد سلة من العملات بحسب قوتها الإقتصادية، حيث بدأ العديد من الدول في أمريكا اللاتينية وآسيا التخلي عن الدولار كوسيلة الدفع لتمويل تجارتها الخارجية مثل البرازيل التي لجأت إلى إستخدام اليوان الصيني في تجارتها مع الصين وتنويع العملات التي توظف فيها أرصدها من الإحتياطي، بينما لجأت بعض الدول إلى تغيير نظامها النقدي المرتبط بالدولار وسعت إلى ربط عملتها بسلة من العملات.

- العودة إلى قاعدة الذهب أو كما يطلق عليها العصر الذهبي في فترات بريتن وودز التي اتصفت بالاستقرار النقدي ، حيث ستجبر الدول على عدم التدخل في شؤون الاقتصاد بالصورة الكثيفة، وعدم اللجوء

(1) جلال عزليز، مرجع سبق ذكره، ص ص 293، 294.

إلى استخدام أدوات السياسة النقدية لإحداث الاستقرار اللازم في مستويات النشاط الاقتصادي، من خلال توفير حزم التحفيز النقدي اللازم للاقتصاد.

- ضبط أسعار الصرف من خلال كبح عملية تخفيض قيمة العملة ورفضها في أحيان أخرى من أجل المنافسة في السوق العالمي، وضبط آليات سوق الصرف الأجنبي من خلال ضبط أسعار صرف العملات الأخرى، كذلك مراقبة سوق الصرف الأجنبي من طرف هيئات وصية كالمؤسسات المالية النقدية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي⁽¹⁾.

المبحث الثاني: ملاحح النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 ومكانة دول البريكس فيها

في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 تأثر النظام النقدي الدولي، مما حتم ضرورة إصلاحه والإسراع في خلق آليات أكثر نجاعة لمواجهة الأزمات، وإعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى ملاحح النظام النقدي الدولي بعد الأزمة العالمية في ظل الإصلاحات.

المطلب الأول: المؤسسات المالية العالمية بعد الأزمة المالية العالمية 2008

يتناول هذا المطلب إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

الفرع الأول: إصلاحات صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية

لقد عمل صندوق النقد الدولي على حشد الجهود لتخفيف آثار الأزمة من خلال عدة آليات وأدوات جديدة وعدة إصلاحات وافق عليها مجلس محافظي الصندوق في ديسمبر 2010 .

أولاً: مضاعفة موارد صندوق النقد الدولي والعودة إلى الترتيبات الجديدة للإقراض

في العامين 2009-2010 قدمت البلدان الأعضاء موارد تمويل إضافية للصندوق من خلال اتفاقيات اقتراض ثنائية بقيمة بلغت نحو 170 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، (حوالي 250 مليار دولار أمريكي بأسعار الصرف الجارية)، كما دخلت هذه الموارد لاحقاً ضمن الاتفاقيات الجديدة للاقتراض فازداد بذلك حجمها من 34 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى 370 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 510 مليار دولار).

(1) المرجع السابق، ص 294.

وفي سياق التحرك لمواجهة تفاقم الأوضاع المالية العالمية عام 2012، تعهد عدد من الأعضاء بتوفير موارد إضافية للصندوق من خلال جولة جديدة من الإقتراض على أساس ثنائي⁽¹⁾، والتي تم إقتراحها في عام 1994 وإنشائها في 1998 بعد أزمة الديون المكسيكية.

في نهاية 2015 تم إجراء 35 اتفاقية بقيمة كلية قدرها حوالي 280 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (390 مليار دولار)، والجدول الموالي يبرز أهم الدول المقرضة للصندوق في إطار الاتفاقيات الإقتراض الجديدة.

الجدول رقم (04-49): أبرز الدول المقرضة للصندوق في إطار إتفاقيات الإقتراض الجديدة (كما في

(2015)

الوحدة: مليون وحدة حقوق سحب

الدولة	المساهمات	الدولة	المساهمات
اليابان	65953.20	المملكة المتحدة	18657.38
الو.م.أ	69074.27	إيطاليا	13578.03
الصين	3117.22	المملكة العربية المتحدة	11126.03
البنك المركزي الألماني	25370.81	بنك سويسرا الوطني	10905.42
فرنسا	18657.38		

المصدر: قريدة معمر، إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أهمية أداء النظام المالي العالمي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص88.

أدت المراجعة العامة الرابعة عشر للحصص، والتي تمت الموافقة عليها في ديسمبر 2010 إلى مضاعفة موارد الصندوق الدائمة لتصل إلى 477 مليار وحدة سحب خاصة (حوالي 663 مليار دولار)، وفي الوقت الحاضر تصل طاقة الإقتراض الكلية لدى الصندوق (حصص العضوية والإتفاقيات الجديدة

⁽¹⁾ قريدة معمر، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص88.

للإقراض، إتفاقيات الإقتراض لعام 2012) إلى حوالي 690 مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي حوالي 950 مليار دولار⁽¹⁾.

ثانيا: منح حقوق السحب الخاصة

إضافة إلى التوسع في الترتيبات الجديدة للإقراض تمت الموافقة على قيام صندوق النقد الدولي بإنشاء ماقيمه 250 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وزعت على الدول الأعضاء فيه وفق نسبة مساهمتهم في الصندوق، تستخدم هذه الحقوق كوحدة حساب في صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية وتحسب قيمتها على أساس سلة من العملات الدولية، ولا يعتبر تخصيص 250 مليار وحدة حقوق سحب خاصة جديدة بمثابة توسيع من موارد الصندوق بل هو توسيع في الإحتياطات الدولية للبلدان الأعضاء فيه، وعليه سيحمل كل بلد عضو على نسبة من حقوق السحب الخاصة، وهو ما يزيد من حجم حصة كل من الإحتياطي من العملة الأجنبية، بدون تقديم طلب من البلدان التي تلجأ لسد العجز من أجل تحقيق فوائض⁽²⁾.

ثالثا: إصلاح نظام الإقراض

سعيًا من صندوق النقد الدولي لتقديم دعم أفضل لبلدانه الأعضاء، قام بتعزيز طاقة الإقراض ليوافق على إجراء إصلاح كبير وواسع النطاق في كيفية إقراض الأموال وذلك بزيادة المبالغ المتاحة. وتحديد شروط الحصول عليها بما يتوافق مع مواطن القوة في كل بلد مقترض وظروفه الخاصة.

1- إستحداث قنوات تمويلية جديدة: وذلك من خلال:

- توفير الإئتمان للبلدان قوية الأداء: حيث إستحدث في أبريل 2009 خط الإئتمان المرن FCL والذي تم تعزيزه لاحقًا في أوت 2010، وهو أداة لإقراض البلدان التي تتمتع بسياسات إقتصادية بالغة القوة يتاح من خلالها الحصول على قدر كبير من موارد الصندوق مقدما، ولا يستوفي إستخدام هذه الأداة شروط تفرض على السياسات الإقتصادية عند صدور الموافقة على إستفادة البلد العضو من خط الإئتمان، وقد منحت كل من كولومبيا، المكسيك وبولندا حق الحصول على ومواردها تتجاوز قيمتها المجمعة 100 مليار أمريكي من خط

(1) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(2) أسماء بوزيت، منى قرموعي، مرجع سبق ذكره، ص150.

الإئتمان المرن، كما تبين أن خط الإئتمان المرن يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإقتراض وتوسيع مساحة التصرف أمام السياسات الإقتصادية؛

- إتاحة السيولة بشروط مرنة: قد تؤثر الضغوط الإقليمية أو العالمية على بلدان يعتبر تعرفها لخطر الأزمة أمرا بعيد الإحتمال في الظروف العادية، ولكن من خلال تقديم السيولة السريعة والكافية على أساس قصير الأجل لهذه البلدان غير ذات الصلة المباشرة بالأزمة أثناء فترات الضغوط، يمكن دعم ثقة السوق ووضع حدا لإنتقال عدوى الأزمات، وتخفيض تكلفتها الكلية مثل خط الوقاية والسيولة، الذي أنشئ في 2011، كما تم تصميمه خصيصا لتلبية إحتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي يركز إقتصادها على أساسيات قوية، وقد إستفادت منه كل من مقدونيا والمغرب.

2-إصلاح شروط الإقتراض: أكد صندوق النقد الدولي على توقف إستخدام معايير الأداء الهيكلية مع كل قروض الصندوق، بما في ذلك برامج الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل بينما تظل الإصلاحات الهيكلية جزءا من البرامج المدعمة بموارد الصندوق، لكنها أصبحت أكثر تركيزا على المجالات الضرورية لتحقيق التعافي الإقتصادي في البلد المعني.

3- التركيز على الحماية الاجتماعية: ساعد صندوق النقد الدولي الحكومات على حماية الإنفاق الإجتماعي وحتى زيادته، بما في ذلك المساعدات الاجتماعية، وعلى وجه التحديد شجع الصندوق التدابير الرامية إلى زيادة الإنفاق على برامج شبكات الأمان الاجتماعية التي تستطيع تخفيف أثر الأزمة على أضعف شرائح المجتمع، وإلى توجيه هذا الإنفاق بشكل أفضل.

رابعا: تعزيز مشورة الصندوق بشأن السياسات

أطلق صندوق النقد الدولي مبادرات مهمة لتعزيز الرقابة، تضمنت الإصلاح الشامل للإطار القانوني للرقابة، وهذا من خلال جملة من التدابير والإجراءات:

- بتاريخ جوان 2012 إعتد صندوق النقد الدولي قرار الرقابة الموحدة الجديد والذي يهدف إلى تعزيز الإطار القانوني الذي تركز عليه أعمال الرقابة؛
- المصادقة على إستراتيجية لتعزيز الرقابة المالية؛
- إعتداد رؤية مؤسسية في مجال التدفقات الرأسمالية التي يسترشد بها الصندوق في أعماله الرقابية وفي تقديم المشورة بشأن السياسات للبلدان الأعضاء؛

- إعداد تقارير القطاع الخارجي التي تقدم تحليلا واسع النطاق بشأن القطاع؛
- القيام بتعزيز تحليلات المخاطر بإعتماد منظور قطري مقارن، وبأساليب منها تنفيذ عملية الإنذار المبكر بالإشتراك مع مجلس الإستقرار المالي.
وللتذكير فإن مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات، والتي إستكملت في سبتمبر 2014، تهدف لبناء هذه الإصلاحات وضمان إستمرارية أنشطة صندوق النقد الدولي الرقابية على توفير أفضل دعم للنمو القابل للإستمرار في عالم ما بعد الأزمة، وقد إستكملت كذلك مراجعة برنامج تقييم القطاع المالي في سبتمبر 2014.

خامسا: مساعدة الدول ذات الدخل المنخفضة

وذلك من خلال إنشاء الصندوق الإستثماري للنمو والحد من الفقر، الذي يتيح ثلاث نوافذ جديدة للإقراض، كلها بشروط عالية التسيير، بدأ تشغيلها في 2010 وتعديلها في أبريل 2013، وتمثلت هذه الأدوات في:

- التسهيل الإئتماني الممدد (ECF- Extended Credit Facility)؛
- تسهيل الإستعداد الإئتماني (SCF- Standby Credit Facility)؛
- التسهيل الإئتماني السريع (RCF-Rapid Credit Facility).

كل من هذه التسهيلات التمويل الملائم بشروط ميسرة لمختلف إحتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض، كما حصلت هذه البلدان على إعفاء إستثنائي من كافة مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق حتى نهاية 2016⁽¹⁾.

سادسا: إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق

بعد الإصلاحات التي إعتمدها صندوق النقد الدولي سنة 2010 ودخولها حيز التنفيذ تم إحداث تغييرات تمثلت في:

- زيادة الحصص: ترتب عن المراجعة الرابعة عشر مضاعفة حصص البلدان الأعضاء، والتي تمثل المصدر الرئيسي للموارد المالية داخل الصندوق، لتصل إلى 476.8 مليار وحدة سحب خاصة (حوالي

(1) قرينة معمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-91.

659 مليار دولار)، وبعد نفاذ هذه الزيادة يبدأ في المقابل تخفيض الموارد المتاحة من خلال "الإتفاقيات الجديدة للإقراض"؛

- **تحويل الحصص:** يؤدي هذا التحويل لنسب الحصص إلى زيادة النسب المحولة من البلدان زائدة التمثيل إلى البلدان ناقصة التمثيل بـ 6% وزيادة النسبة المحولة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان الديناميكية بـ 6% كذلك وبالتالي أصبحت الصين تصبح ثالث أكبر مساهم في الصندوق والهند والبرازيل وروسيا تصبح ضمن أكثر عشرة مساهمين في الصندوق.

والجدول الموالي يوضح أكبر عشرة حصص وقوة تصويتية في صندوق النقد الدولي قبل وبعد الإصلاح.

الجدول رقم (04-50): أكبر عشرة حصص وقوة تصويتية في صندوق النقد الدولي

الحصص المقترحة بعد الإصلاح		أكبر المساهمين في حصص الصندوق حالياً		
المساهمة	الدولة	المساهمة	الدولة	
17.40	و.م.أ.	17.69	و.م.أ.	1
6.46	اليابان	6.56	اليابان	2
6.39	الصين	6.12	ألمانيا	3
5.58	ألمانيا	4.51	فرنسا	4
4.23	فرنسا	4.51	بريطانيا	5
4.23	بريطانيا	4	الصين	6
3.16	إيطاليا	3.13	إيطاليا	7
2.75	الهند	2.93	السعودية	8
2.71	روسيا	2.67	كندا	9
2.32	البرازيل	2.50	روسيا	10

Source: Rebecca M. Nelson and Martin A. weiss, **IMF reforms: Issues for Congress**, CRS report, USA, 11 March 2014, p2.

ومن أجل دخول هذه التغييرات حيز التنفيذ فإن ذلك يتطلب موافقة ثلاثة أخماس 189 بلد عضو في الصندوق، أي 113 عضواً، ويملكون 85% من مجموع الأصوات وقد حدث هذا بالفعل في 26 جانفي

2016، بعد أن وافقت 149 دولة تمتلك 94.04% من مجموع الأصوات وإستيفاء الشروط المقررة لتنفيذ المراجعة الرابعة عشر.

سابعاً: إصلاح نظام الحوكمة داخل الصندوق

تركزت إصلاحات الصندوق لنظام الحوكمة على أهم نقطة وهو تكوين المجلس التنفيذي، حيث وافق المجلس التنفيذي آنذاك على أهم النقاط التي لاقت إجماع معظم البلدان الأعضاء ونلخصها كما يلي⁽¹⁾:

- إلترام البلدان الأعضاء بالحفاظ على المجلس التنفيذي بحجمه الحالي الذي يضم 24 عضواً، ومراجعة تكوينه كل ثماني سنوات بدءاً من جولة الإلتخاب الإعتيادية القادمة في أكتوبر 2016؛
- تخفض البلدان الأوروبية المتقدمة حجم تمثيلها المجمع بإلغاء إثنين من مقاعدها في موعد لا يتجاوز جولة الإلتخاب الأولى بدءاً من جولة الإلتخاب الإعتيادية في أكتوبر 2016؛
- إقتصار عضوية المجلس التنفيذي على المديرين التنفيذيين المنتخبين عقب دخول التعديل المقترح في إتفاقية تأسيس الصندوق حيز التنفيذ، ويتم بذلك إلغاء فئة المديرين التنفيذيين المعينين، أي إنشاء مجلس تنفيذي كامل للإلتخاب لصندوق النقد الدولي؛
- إتاحة فرصة أكبر لإضافة مدير تنفيذي مناوب ثان لتعزير تمثيل الدوائر الإلتخابية التي تضم بلدانا متعددة.

وبالفعل حدث هذا التعديل في إتفاقية تأسيس الصندوق يوم 21 جانفي 2016، بعد أن وافقت عليه 146 دولة.

الفرع الثاني: البنك الدولي

مقارنة بالحركية التي عرفها صندوق النقد الدولي، فإن البنك الدولي لم يخضع إلى إصلاحات واضحة، وقد تركزت في الأغلب في إصلاح الأصوات حتى غاية 2008، حيث تم الإلتفاق على مضاعفة الأصوات كمرحلة أولى من عملية إصلاح الأصوات، وكانت المرحلة الثانية خلال سنة 2010، والتي من خلالها وافقت البلدان المساهمة على زيادة رأس مال المجموعة بأكثر من 86 مليار دولار ومنح البلدان

⁽¹⁾قريدة معمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-110.

النامية المزيد من النفوذ، كما أقرت إستراتيجية جديدة خاصة بمرحلة ما بعد الأزمة وحزمة من الإصلاحات الشاملة لجعل البنك أكثر سرعة ومرونة وخضوعا للمساءلة (1).

المطلب الثاني: السيولة الدولية بعد الأزمة المالية العالمية 2008

الفرع الأول: الإتجاه نحو تدويل اليوان الصيني

بعد عدة سنوات من التقييد والتعويم المدار، اتجهت الصين نحو تدويل اليوان، حيث أصبحت هذه العملة عملة احتياطية دولية.

أولاً: إدراج اليوان في سلة العملات المشكلة لحقوق السحب الخاصة

1- مدى تحقيق اليوان لشروط إدخال عملة ما لسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة

لقد وضع صندوق النقد الدولي معايير لإدراج عملة ما ضمن العملات التي تتكون منها سلة وحدة حقوق السحب الخاصة، تتعلق بنصيب البلد في التجارة العالمية، ومدى تجاوب عملة البلد مع قواعد الصرف المعتمدة في أسواق الصرف الدولية.

1-1 المعيار الأول: يتعلق بنصيب البلد في التجارة العالمية للخمس سنوات الأخيرة، والتي لا بد أن يحقق المراتب الأولى عالمياً.

1-2 المعيار الثاني: لا بد أن تتجاوب عملة البلد مع البند XXXF لنصوص صندوق النقد الدولي، ويتضمن هذا البند استخدام عملة البلد بشكل واسع لتسوية المعاملات الدولية ذات قبول في أسواق الصرف الدولية. (2)

بالنسبة للمعيار الأول يلاحظ أنه من السهولة رصد الحجم الذي تحجزه الصين من التجارة العالمية، فقد أشارت الأرقام التي تصدرها التقارير الإقتصادية المحلية والعالمية الأخيرة إلى الدور المتنامي الذي تلعبه الصين على الصعيد العالمي، فقد إحتلت المرتبة الثانية عالمياً بعد الاقتصاد الأمريكي، بناتج محلي إجمالي يعادل 1035480 مليار دولار أمريكي في عام 2014، كما أنها تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث حصتها من الصادرات العالمية التي تجاوزت 12.7% في عام 2014، الأمر الذي يعكس مطابقتها للمعيار الأول لعد عملتها ضمن حقوق السحب الخاصة (3).

(1) دافيد تاييس، البنك الدولي يمنح البلدان النامية مزيداً من النفوذ، مقال متوفر على الرابط: <http://web.worldbank.org>.

(2) محمد طيب أحمد، كتوش عاشور، معايير وشروط إنضمام النقود إلى النادي المغلق للعملات المرجعية المعتمدة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، الجزائر، ص136.

(3) "اليوان ... العبور على الطريقة الصينية، ص6، مقال متوفر على الموقع: www.dcrs.sy.

والجدول الموالي يبين مكانة الصين ضمن التجارة الدولية.

الجدول رقم (04-51): مرتبة الإقتصاد الصيني في مجال التجارة الخارجية ضمن قائمة الإقتصادات

العالمية لعام 2012

الترتيب	الدول	الصادرات	الواردات	حجم التجارة الخارجية
-	العالم	17779	18100	35879
-	الإتحاد الأوروبي	2131	2344	4475
1	و.م.أ	1511	2314	3825
2	الصين	1898	1743	3641
3	ألمانيا	1408	1339	2747
4	اليابان	800	794	1594
5	فرنسا	578	684	1262

Source: OMC. " International trade statistics", 2012, CIA "the word fact-book77, 2012".

أما بالنسبة للمعيار الثاني والذي إقترح في نوفمبر 2011، والذي يتضمن ظهور عملة البلد ضمن تركيبة الإحتياطات الدولية ولو بشكل نسبي، وكل النقاط السالفة الذكر أصبحت تتوفر حاليا في دائرة الإقتصاد الصيني الذي إستطاع بأن يجعل عملته ضمن سلة حقوق السحب الخاصة، ضمن تشكيلة الإحتياطات الدولية ولو بنسبة ضئيلة⁽¹⁾.

وذلك حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم(04-52): حصة اليوان الصيني ضمن تركيبة الاحتياطات الدولية خلال الفترة 2011-

2017

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحصة من الاحتياطات الدولية (%)	-	-	-	-	-	1.1	1.2

Source : IMF COFER

(1) محمد طيب أمحمد، كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 139.

يبرز من خلال الجدول أن اليوان الصيني لم يبرز ضمن تركيبة الاحتياطات الدولية إلا خلال العام 2016، حيث قدرت حصة اليوان الصيني بـ 1.1% خلال هذا العام، في حين قدرت حصة اليوان خلال العام 2017 بـ 1.2%.

وبهذا تكون الصين قد حققت المعيار الثاني لإدراج عملتها ضمن سلة العملات الاحتياطية، ففي أكتوبر 2016 دخلت العملة الصينية "اليوان" إلى النادي المغلق للعملات المرجعية المعتمدة لدى صندوق النقد الدولي، في تطور يعتبر منعطفًا تاريخيًا في طريق تحول اليوان إلى عملة دولية، وبهذا الإعلان التاريخي إندرج اليوان رسميًا في سلة حقوق السحب الخاصة، الوحدة الحسابية المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي، منضما بذلك إلى العملتين الأمريكية والأوروبية إضافة إلى الجنيه البريطاني والين الياباني، ليصبح بذلك خامس عملة احتياط دولية إلا أن حصته في سلة حقوق السحب الخاصة الجديدة لا تشكل إلا 10.92%⁽¹⁾، مثلما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (04-53): حصة عملات الإحتياط من سلة حقوق السحب الخاصة قبل وبعد إدراج اليوان

الصيني

الوحدة: %

العملات الإحتياطية	الحصة في السلة قبل الإدراج	الحصة في السلة بعد الإدراج
الدولار الأمريكي	41.90	41.73
اليورو	37.4	30.93
اليوان الصيني	غير موجود	10.92
الين الياباني	9.4	8.33
الجنيه الإسترليني	11.3	8.09

Source: <http://www.inf.org/en/About/Factsheets/sheets/2016/08/02>.

2- الإجراءات الفعلية المطبقة من قبل الصين لتدويل عملتها

لقد قامت الصين بالعديد من الإجراءات والخطوات من أجل تدويل عملتها نذكر منها:

- فك إرتباط اليوان الصيني بالدولار الأمريكي، وذلك من خلال توقيع ست إتفاقيات للترتيبات المتبادلة بـ 650 مليار يوان أي ما يعادل 95 مليار دولار، مع أندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، روسيا، هونغ كونغ

(1) المرجع نفسه، ص138.

والأرجنتين، حيث تسمح هذه الاتفاقيات لهذه الدول بتحويل عملاتها إلى اليوان في تسوية المعاملات التجارية الصينية، مما يساعد ذلك على التقليل من التكاليف التي تتحملها جراء تحويل عملتها المحلية إلى الدولار الأمريكي.

كما وقعت ثلاث من كبريات الشركات الصينية على عقود تسوية صفقات صادراتها و وارداتها باليوان الصيني بدلا من الدولار.

كما سمحت الصين للمصدرين والمستوردين في الأقاليم الجنوبية بأن يقوموا بتسوية المبادلات التي تتم عبر هذه الأقاليم مع الشركات الأجنبية باليوان؛

- في عام 2007 صدرت أول مرة سندات باليوان خارجية (أوفشور) تعرف أيضا بإسم سندات DimSun.
- تم إختيار هونغ كونغ لكي تكون مركز إختبار لأنشطة سوق رأس المال في اليوان، بالإضافة إلى إقتراح صيني لتعزيز التعاون مع كوريا الجنوبية واليابان⁽¹⁾.

قرار البنك المركزي الصيني بتاريخ 2015/10/23، بخفض أسعار الفائدة لأجل عام مقدار 25 نقطة أساس، إلى 4.35%، وتقليص سعر الفائدة الأساسي على الودائع لأجل عام 25 نقطة أساسية إلى 1.5%⁽²⁾.
وما فعلته الصين يعتبر تحرير جزئي لعمليات تمويل تجارتها الخارجية باليوان أي بالنسبة لعمليات ميزانها التجاري، بينما لم تقم بتحرير، اليوان بالنسبة لعمليات حساب رأس المال في ميزان مدفوعاتها، كما لا تنوي تحرير معدل صرف اليوان وفقا لقوى العرض والطلب، حيث لا يزال البنك المركزي الصيني لا يسمح لليوان بالتحرك بالنسبة للدولار، إلا في حدود 50% بشكل يومي إرتفاعا وإنخفاضاً، فيجب عليها أن تتحرك نحو أسعار الصرف أكثر إتساقا مع السوق.

3- مزايا وتكاليف تدويل اليوان: توجد عدة مزايا محتملة يمكن أن تجنيها الصين من وراء تدويل اليوان، لكن في نفس الوقت يمكن أن تتحمل تكاليف بسبب بعض الإجراءات والتي سوف تتخذ لا محال لتحقيق تدويل العملة.

(1) أمينة فنور، منال رهيوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 144، 145.

(2) أقريدة معمر، مرجع سبق ذكره، ص 84.

3-1- مزايا تدويل اليوان: ويمكن إجمالها في مايلي:

- يقلل من مخاطر أسعار الصرف التي تواجه الشركات الصينية، إذ أن فويرة الكثير من المعاملات التجارية والمالية وتسويتها باليوان يخفض مخاطر سعر الصرف بالنسبة للشركات الصينية، كما أن الزيادة في وزن الأصول المقومة باليوان في المؤسسات المالية، من شأنه أن يقلل من تأثير مخاطر الصرف الأجنبي في حساب متطلبات كفاية رأس المال وأيضا تخفض المخاطر المرتبطة برؤوس الأموال المقومة بالعملة الأجنبية؛

- تدويل اليوان يحسن من كفاءة التمويل لدى المؤسسات المالية الصينية، ومن شأن ذلك أن يزيد كثيرا من قدرتها التنافسية الدولية، لأنها تتمتع بميزة سهولة الوصول إلى مجموعة واسعة من الأصول باليوان، هذه التنافسية بدورها تشجع على التوسع في قطاع الخدمات المالية للصين؛

- تدويل اليوان يعني أن يتم الإحتفاظ به من قبل غير المقيمين، والذي من شأنه أن يسمح للسلطة النقدية الصينية بجمع رسوم سك العملات عن بقية دول العالم الثالث.

3-2- تكاليف تدويل اليوان: إن تحرير حساب رأس المال وقابلية التحويل الكاملة للعملة المحلية هما إلى حد كبير شروط مسبقة للتدويل، فهذا قد يسرع جدا من عملية التدويل لكن بتكاليف معتبرة وهو ما يبرز إجحام الحكومة الصينية عن التخلي عن رقابة رأس المال وعدم السماح بقابلية التحويل الكامل للعملة⁽¹⁾.

4- التحديات التي تواجه اليوان الصيني كعملة دولية

بالرغم من تنوع وقوة العوامل الدافعة باليوان الصيني للإرتقاء كعملة دولية، إضافة إلى الإجراءات الفعلية المطبقة من قبل الصين لتدويل عملتها، وأخذا بإحتمال تطبيق الصين للسياسات الواجب إتخاذها لتدويل اليوان، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تحد من تحقيق ذلك على الأقل في الأجل القصير أهمها:

- عدم تطور الأسواق المالية: فلم ترتقي بعد إلى مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بالإضافة إلى تقلب أسعار الأسهم فيها مما يقلل من جاذبيتها للإستثمار؛

(1) وراتي شهرزاد، تحدي الصين، تدويل العملة الصينية (الرينمنبي)، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29، المجلد 2، الجزائر، 2014، ص ص 106، 107.

- الإعتداع على قطاع التصدير: الذي يعبر أحد العوائق الأساسية أمام قدرة الحكومة على تحرير سعر صرف عملتها المحلية؛
- تخبط الصين في مشاكل أخرى تعرقل سيرورة التنمية فيها والمتمثلة في:
- مشاكل الطاقة: الذي يعبر من أهم التحديات التي تواجه الصين مع زيادة حاجاتها للطاقة والإعتداع على إستيرادها بصورة سريعة، فعلى الرغم من إمتلاكها لثروات معدنية وطاقوية مهمة فإن إنتاجها المحلي لا يكفي لتلبية إحتياجات التوسع الصناعي، فهي تستورد ما يقارب 50% من إحتياجاتها من البترول؛
- مشكل الفساد: بالرغم من الإنضباط الشديد الذي يتميز به الصينيون والقوانين الصارمة وقبضة الدولة الحديدية فالفساد في المفهوم الصيني من المخاطر الكبيرة التي تهدد كل ما تحقق من تنمية وتقدم؛
- مشكل الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي: فالصين كغيرها من دول جنوب شرق آسيا أعلى المخاطر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والتسونامي والأعاصير المدارية والجفاف والفيضانات، إضافة إلى العوائق الطبيعية الأخرى التي تهدد الصين على المدى الطويل من حيث تدهور البيئة وخاصة تلوث الهواء والمياه وحدوث الأمطار الحمضية ويشير أحد تقارير البنك الدولي إلى أن خسارة الصين السنوية بسبب التلوث تقدر بـ 54 مليار دولار⁽¹⁾.

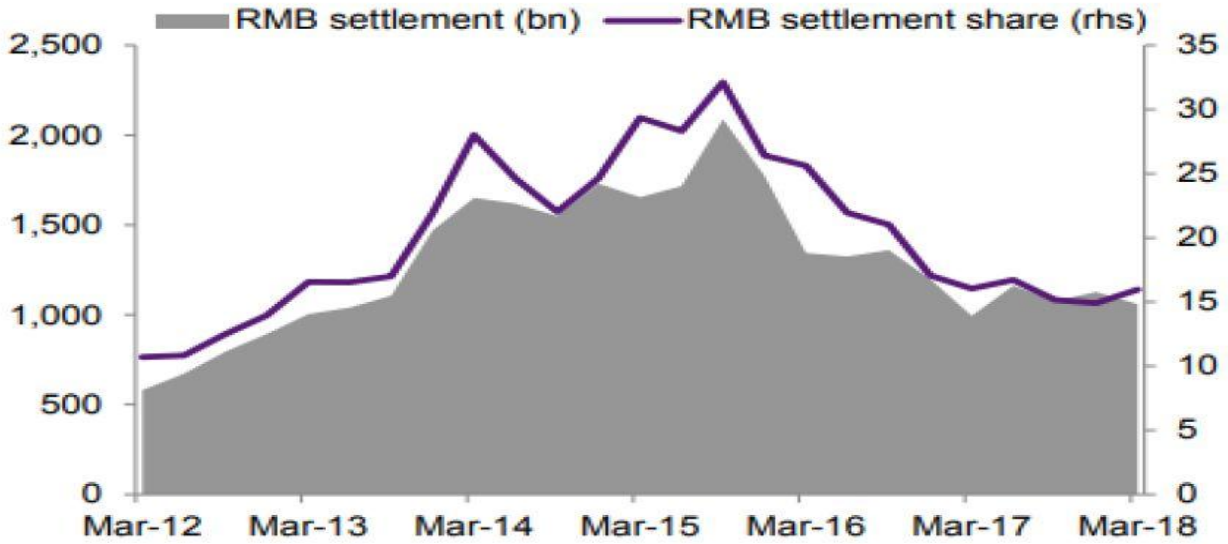
ثانياً: تطور استخدام اليوان الصيني في المعاملات الدولية

1- استخدام اليوان في تسوية المعاملات التجارية الدولية

تبرز درجة استخدام اليوان الصيني كعملة تسوية للمعاملات التجارية الدولية من خلال الشكل الموالي.

(1) نريمان زناتي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 104، 106.

الشكل رقم (04-10): المعاملات التجارية الدولية المقومة باليوان الصيني خلال الفترة 2012-2018



Source: CEIC, Natixis.

ارتفعت التجارة الصينية عبر الحدود المقومة بالرنمينبي من أكثر من 500 مليار يوان في عام 2012 إلى 2 تريليون يوان في عام 2015 (ذروتها) لتعود إلى حوالي تريليون يوان في مارس 2018. من حيث النسبة المئوية، فإن 15 % فقط من التجارة الصينية يتم تسويتها بالرنمينبي، وعادة ما يشمل ذلك التجارة مع هونج كونج، والتي تمثل 80 % من تلك التجارة. وبالتالي فإن حصة التجارة الصينية التي تم تسويتها بالرنمينبي باستثناء هونج كونج ستكون صغيرة جداً.

2- **خطوط مبادلة العملة:** إلى غاية ماي 2018 وقع بنك الشعب الصيني اتفاقيات مبادلة العملة الرسمية مع 30 مصرفاً مركزياً، وكان آخرها ألبانيا (في أبريل 2018) ونيجيريا (ماي 2018)، وقد بلغ مجموع عمليات المبادلة إلى 3 تريليون يوان، وكان أكبرها مع هونج كونج (400 مليار يوان) وكوريا الجنوبية (360 مليار يوان) وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي (350 مليار يوان). ومع ذلك فإن سلطة هونج كونج النقدية والبنك المركزي الأرجنتيني هما الوحيدتان اللتان استخدمتا هذه التسهيلات حتى الآن. ومن ناحية أخرى في عام 2014 استخدمت الصين خط المقايضة مع البنك المركزي الكوري للحصول على 400 مليون يوان صيني لبنك تجاري صيني لتوفير تمويل تجاري لتسديد الواردات من كوريا، وبالتالي هناك فجوة بين القائمة الطويلة لاتفاقيات المبادلة واستخدامها الفعلي⁽¹⁾.

⁽¹⁾Miguel Otero-Iglesias, **Renminbi Internationalisation: stuck in mid-river – for now**, Paper presented at the Forum 'China's innovation development and global economy', organised by the Chinese Academy of Sciences and

3- مكانة اليوان ضمن أسواق الصرف الأجنبي: توسع معدل التداول اليومي لليوان من 120 مليار دولار في أبريل 2013 إلى 202 مليار دولار في أبريل 2016، مما رفع حصتها من حجم تداول العملات الأجنبية من 2.2 % إلى 4.0 %، وبناء على بيانات أبريل 2016، كان اليوان هو ثامن أكثر عملة تداولاً، بعد الدولار واليورو والين والجنيه الاسترليني والدولار الكندي والفرنك السويسري.

الجدول رقم (04-54): حصة اليوان من التداول في أسواق الصرف (حصص من متوسط التداول اليومي

في شهر أبريل) خلال الفترة 2007-2016

السنة	2007	2010	2013	2016
حصة اليوان %	0.5	0.9	2.2	4

Source: BIS, "Triennial Central Bank Survey – Foreign Exchange Turnover in April 2016", September 2016.

على الرغم من ضعف حصة اليوان من متوسط التداول اليومي في أسواق الصرف الأجنبي، إلا أن حصة اليوان عرفت تزييدا حيث ارتفعت حصة اليوان من 0.5 % في أبريل 2007 إلى 4 % خلال أبريل 2016.

الفرع الثاني: مكانة الدولار بعد الأزمة المالية العالمية 2008

إن سيادة العملة الأمريكية لاتزال واضحة إلى حد الآن، وعلى ما يبدو أنه يتميز بالوفرة، حيث تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تشغيل طبع النقود لتغذية الإحتياجات النقدية واثقة من موقفها أو مكانتها القوية. وأنها لا تمارس تجارتها بعملة أخرى غير عملتها بلدها، وتمكنت من فرض هذا في جميع أنحاء العالم حيث لم يتراجع الدولار كعملة إحتياطي عالمي وظل يستحوذ على أكثر من 60% من إجمالي الإحتياطات العالمية على طول الفترة بالشكل الذي يبرز الثقة الدولية المفرطة للأطراف الدولية في الدولار، وإعتبره عملة آمنة مقارنة بعملات أخرى، ويظهر الجدول الموالي أن الدولار ظل مهيمنا على المعاملات الدولية حتى في ظل الأزمة المالية العالمية، وهذا لقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إعتداد آلية التسيير الكمي، التي تعد ضريبة على الدول المتعاملة معها، أما بالنسبة للعملات الأخرى فقد إحتل اليورو منذ إطلاقه سنة 2002 مكانة هامة، حيث تراوح نصيبه من الإحتياطات ما بين 19% و 25% رغم أنه عرف تراجعاً خلال الفترة الأخيرة، في حين لم تصل حصة الجنيه والين الياباني إلى حدود 10% لكليهما، وهذا ما يبرز الجدول الموالي.

الجدول رقم (04-55): حصة العملات الدولية من الإحتياطيات الدولية خلال الفترة 2011-2017

الوحدة: %

العملة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدولار الأمريكي	62.4	61.2	61.2	62.8	64.1	65.3	63.6
الجنيه الإسترليني	3.8	4.0	4.1	3.8	4.9	4.3	4.4
الين الياباني	3.6	4.0	3.9	3.9	4.1	3.9	4.6
اليورو	24.7	24.2	24.4	22.2	19.9	19.1	19.8
بقية العملات	5.5	6.6	6.4	7.3	7	7.4	7.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على:

World Currency Composition of official Foreign exchange reserve, FMI Data, FMI, Available at: <http://www.imf.org>.

المطلب الثالث: المؤسسات المالية الإقليمية الدولية الجديدة

عملت دول البريكس على تعزيز التعاون الإقليمي وقامت بوضع وتطوير العديد من الترتيبات والمؤسسات الإقليمية من أجل تعزيز هذا التعاون.

الفرع الأول: إنشاء بنك التنمية الجديد " بنك البريكس "

أولاً: مفهوم بنك التنمية الجديد (NDB)

يعتبر بنك التنمية الجديد لدول البريكس أحد البدائل الرئيسية المطروحة من طرف الإقتصاديات الصاعدة لإصلاح النظام المالي العالمي، والنهوض بمكانة هذه الدول ضمن هذا النظام.

أطلقت فكرة بنك التنمية الجديد عام 2010 من طرف مانهومان سينغ رئيس الوزراء الهندي، وفي قمة البريكس الرابعة بنيودلهي 2012 نظر قادة البرازيل، روسيا، الصين، الهند وجنوب إفريقيا في إمكانية إنشاء بنك إنمائي جديد لتعبئة الموارد للبنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة في البريكس والإقتصادات الناشئة الأخرى وكذلك في الدول النامية، ووجهوا وزراء المالية لدراسة جدوى هذه المبادرة، وفي أعقاب التقرير الصادر عن هؤلاء الوزراء في قمة البريكس الخامسة في ديريان 2013، أتخذ قرار إنشاء البنك وخلال قمة البريكس السادسة في فورتاليزا 2014 وقع القادة على إتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد، وأكدوا أن بنك

البريكس للتنمية سيعزز التعاون بين بلدان بريكس وسيكمل جهود المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف من أجل التنمية العالمية.

بنك البريكس هو مؤسسة مالية لمجموعة البريكس، أصبح ساري المفعول في جويلية 2015، مقره مدينة شنغهاي في الصين، كان يشار إليه سابقا " بنك البريكس للتنمية " ليصبح بعد ذلك " بنك التنمية الجديد " (NDB)، هو بنك إنمائي متعدد الأطراف أسسته دول بريكس بهدف تمويل البنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة في البريكس وغيرها من الإقتصاديات الناشئة والبلدان النامية (1)، رأسماله المبدئي 50 مليار دولار توفر بالتساوي بين أعضاء المجموعة خلال سبع سنوات، مع العمل على تطوير رأسماله للوصول إلى حدود 100 مليار دولار، تترأس الهند عملياته خلال السنوات الأولى، تليها فترة خمس سنوات للبرازيل ثم روسيا، بينما تتولى روسيا رئاسة المجلس التمثيلي للدول الأعضاء ولكل دولة من دول البريكس حصة متساوية في البنك، بعض النظر في حجم الناتج المحلي الإجمالي على عكس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثانيا: أهداف بنك التنمية الجديد (NDB)

يهدف بنك التنمية الجديد إلى تحقيق جملة من الأهداف فيها الخفي ومنها الصريح.

1-الأهداف الخفية: إن الهدف الخفي في رأي الكثير من المحللين هو إنشاء مؤسسة دولية رديفة للمؤسسات الحالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، لتمكين المجموعة من منافسة هذه المؤسسات من جهة وتحرر العالم من تأثير هذه المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي، سواء في تحديد إدارتها أو سياستها أو توجيه عملية اتخاذ قراراتها.

-لبنك البريكس أهمية كبيرة في مجال التجارة والإستثمارات المتبادلة مستقبلا، وإستخدام اليوان ردا على الإضطرابات المالية الدولية يساعد على تحسين مستوى تدويل الريمبي.

- وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والإحتياجات الدولية التي لا يوجد له بدائل مناسبة حاليا، وبالتالي إنشاء بنك دول البريكس يعتبر بناءا لنظام مالي جديد أو يكسر إحتكار القوى العظمى

(1) الموقع الرسمي لبنك التنمية الجديد، متوفر الرابط:

للنظام المالي العالمي على المدى الطويل، ووضع آليات تفتح آفاق أمام الدول النامية لتصبح قوى صاعدة مستقبلا (1).

2- الأهداف المعلنة: إن الهدف من إنشاء بنك التنمية الجديد هو إستكمال الجهود الدولية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، إنطلاقاً مما يلي:

- تمويل البنية التحتية، حيث يعمل هذا البنك على تعبئة الموارد المالية بغرض تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول، وكذلك توفير التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم، حيث تعاني البلدان النامية والناشئة من نقص في التمويل طويل الأجل وخاصة تمويل البنية التحتية؛
- تشجيع التعاون المالي والتنمية بين الأسواق الناشئة، حيث يتم إفادة الأسواق الناشئة عن طريق وضع رأس المال الزائد للإستخدام في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة، نظراً لإمتلاك البريكس 4.4 مليار دولار من إحتياطات العملات الأجنبية التي يمكنها من ضخ حيوية في تمويل البنية التحتية على المدى الطويل (2).

الجدول رقم(04-56): التمويل الحالي والمطلوب لتمويل البنية التحتية في الدول الناشئة والنامية (كما

في 2013)

التمويل الحالي	البيان
0,6-0,5 تريليون دولار	ميزانيات الحكومات الوطنية
60-50 مليار دولار	بنوك التنمية المتعددة الأطراف
250-150 مليار دولار	القطاع الخاص
أكثر من 20 مليار دولار	تمويل البلدان النامية الأخرى
0,9-0,8 تريليون دولار	إجمالي التمويل الحالي
2,3-1,8 تريليون دولار	إجمالي التمويل المطلوب
1,4 - 1 تريليون دولار	فجوة التمويل = المطلوب - الحالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Amar Bhattachary and Mattia Romani, **metting the infrastructure challenge: the case for a new development bank**, paper presented in global economic governance seminar, madrid 11th march 2013, p9.

(1) محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة العالم؟، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، مقال متوفر على الرابط التالي:

(06/06/2019) www.alarabiya.net/views/2012/04/17/208287.html

(2) Amar Bhattachary and Mattia Romani, **metting the infrastructure challenge: the case for a new development bank**, paper presented in global economic governance seminar, madrid 11th march 2013, p9.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الجديد

يتكون البنك من مجلس المحافظين ومجلس الإدارة، الرئيس، نواب الرئيس بالإضافة إلى ضباط وموظفين يقرهم مجلس الإدارة والمحافظين.

1- مجلس المحافظين: يتكون من حاكم واحد ونائب من قبل كل عضو مؤسس، يكون المحافظين على المستوى الوزاري، يجوز إستبدالهم بشروط حسب رغبة العضو المعين له، كما لا يجوز لأي بديل التصويت إلا في غياب مديره، ويقوم المجلس سنويا بإختيار واحد من المحافظين كرئيس.

يعقد مجلس المحافظين إجتماعا سنويا وإجتماعات أخرى قد ينص عليها المجلس أو يطالب بها المديرين، وعقد أول إجتماع لمجلس المحافظين في 20 جويلية 2016 بشنغهاي⁽¹⁾.

2- مجلس الإدارة: يقوم كل عضو مؤسس بتعيين مدير واحد وبديل، حيث يكون عدد المديرين لا يزيد عن عشرة، ويكون مجلس الإدارة مسؤولا عن إدارة العمليات العامة للبنك، ولهذا يتعين عليهم ممارسة جميع الصلاحيات المخولة لهم من قبل مجلس المحافظين.

- ينتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة سنتين، كما يجوز إعادة إنتخابهم.

- يعين مجلس الإدارة رئيسا غير تنفيذي من بين المديرين لمدة أربع سنوات.

- يعين مجلس الإدارة لجنة الإئتمان والإستثمار ويجوز له أن يعين اللجان الأخرى التي يحتاجها.

إن مجلس الإدارة يعمل كهيئة غير مقيمة، تجتمع كل ثلاثة أشهر، مالا يقرر مجلس الإدارة خلاف ذلك بأغلبية، ويكون النصاب القانوني لأي إجتماع من إجتماعات المجلس هو أغلبية أعضاء مجلس الإدارة على الأقل ثلثي الأعضاء ذو حق التصويت.

3- الرئيس والموظفون: ينتخب مجلس المحافظون رئيسا من أحد الأعضاء المؤسسين على أساس التناوب، يكون عضوا في مجلس الإدارة، يجوز له المشاركة في إجتماعات مجلس المحافظين ولكن لا يمكنه التصويت في مثل هذه الإجتماعات، ويتوقف الرئيس عن شغل المنصب إذا قرر مجلس المحافظين ذلك بالأغلبية، يكون الرئيس رئيسا لموظفي التشغيل في البنك ويقوم تحت إشراف المديرين بإجراء الأعمال العادية للبنك.

⁽¹⁾ Xinhua, Backgrounder: **Brics New Development Bank**, available at: <http://www.xinhuanet.com>, (06/06/2019).

- يجب أن يكون هناك نائب رئيس واحد على الأقل من كل عضو مؤسس بإستثناء البلد الذي يمثله الرئيس، ويتم تعيين نواب الرئيس من قبل مجلس المحافظين بناء على توصية من الرئيس، ويمكن لنواب الرئيس ممارسة هذه السلطة وأداء الوظائف في إدارة البنك على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة تمتد ولاية الرئيس لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، باستثناء نواب الرئيس الذين تكون ولايتهم لمدة 6 سنوات (1).

رابعا: مزايا وخصائص التمويل عن طريق بنك البريكس

للتمول عن طريق بنك التنمية الجديد لدول البريكس مزايا عديدة نذكر منها:

- إنخفاض تكاليف الإقتراض منه مقارنة بالهيئات الدولية الأخرى؛
- شروط أقل من ترتيبات التمويل الثنائية مع البنك وصندوق النقد الدولي، على عكس الصندوق والبنك الدولي الذي ركز على تخفيف الفقر ومشاريع الطاقة النظيفة أكثر من تطوير البنية التحتية وغالبا ما تكون قروضها مشروطة بشكل صارم؛
- يركز بنك التنمية الجديد على مشاريع البنية التحتية الكبيرة، وهي مشكلة مشتركة بين جميع بلدان البريكس ويمكن أن يقدم التمويل طويل الأجل الذي غالبا ما يصعب الحصول عليه وخاصة من القطاع الخاص، وأيضا دعم إعداد المشروع؛
- يؤذن بمضاعفة أمواله من خلال مشاريع التمويل المشترك التي لها أهمية أساسية، حيث تعمل كمحفز عن طريق الحد من خطر عبء التكلفة عن غيرها من المقرضين وإستقطاب الموارد من المستثمرين من القطاع الخاص وبنوك التنمية الوطنية والمتعددة الأطراف حول العالم.

الفرع الثاني: إنشاء صندوق الترتيبات الإحتياطي CAR

إضافة إلى بنك التنمية الجديد تم وضع أسس صندوق تمويل الأزمات بقيمة 100 مليار دولار تساهم فيه الصين بـ 41 مليار دولار، فيما تبلغ حصة كل من روسيا والبرازيل والهند 18 مليار دولار، بينما تساهم جنوب إفريقيا بـ 5 مليار دولار.

وقد تم إنشاؤه للتخفيف من نقص السيولة المؤقتة في دول البريكس، مما يسمح للدول الأعضاء بالحصول على الأموال التي تشتد الحاجة إليها في فترات الأزمة، بالإضافة أنه يمهد الطريق أمام القوى

(1) بنك التنمية الجديد، اتفاقية بنك التنمية الجديد، ص ص 5، 6، متوفر على الرابط: <http://www.ndb.in> (06/06/2019).

الناشئة لتجميع احتياطات النقد الأجنبي الضخمة مما يتيح لهم مرونة أكبر في صياغة السياسات النقدية الوطنية فضلا عن تعزيز نفوذها في الأسواق العالمية⁽¹⁾.

أولاً: نشأة وتعريف صندوق الترتيبات الاحتياطي

تأسس الصندوق عام 2015 من خلال معاهدة التأسيس التي وقعت في فورتاليزا البرازيل في 15 جويلية 2014 من طرف دول البريكس، وقد دخل حيز التنفيذ بعد مصادقة جميع الدول والتي تم الإعلان عنها في قمة البريكس السابعة في جويلية 2015، ويتمثل هذا الصندوق في كونه إطار لتوفير الدعم من خلال السيولة والأدوات الإحترازية، ويعتبر كالقوة الموازية لصندوق النقد الدولي⁽²⁾.

ثانياً: أهداف الصندوق

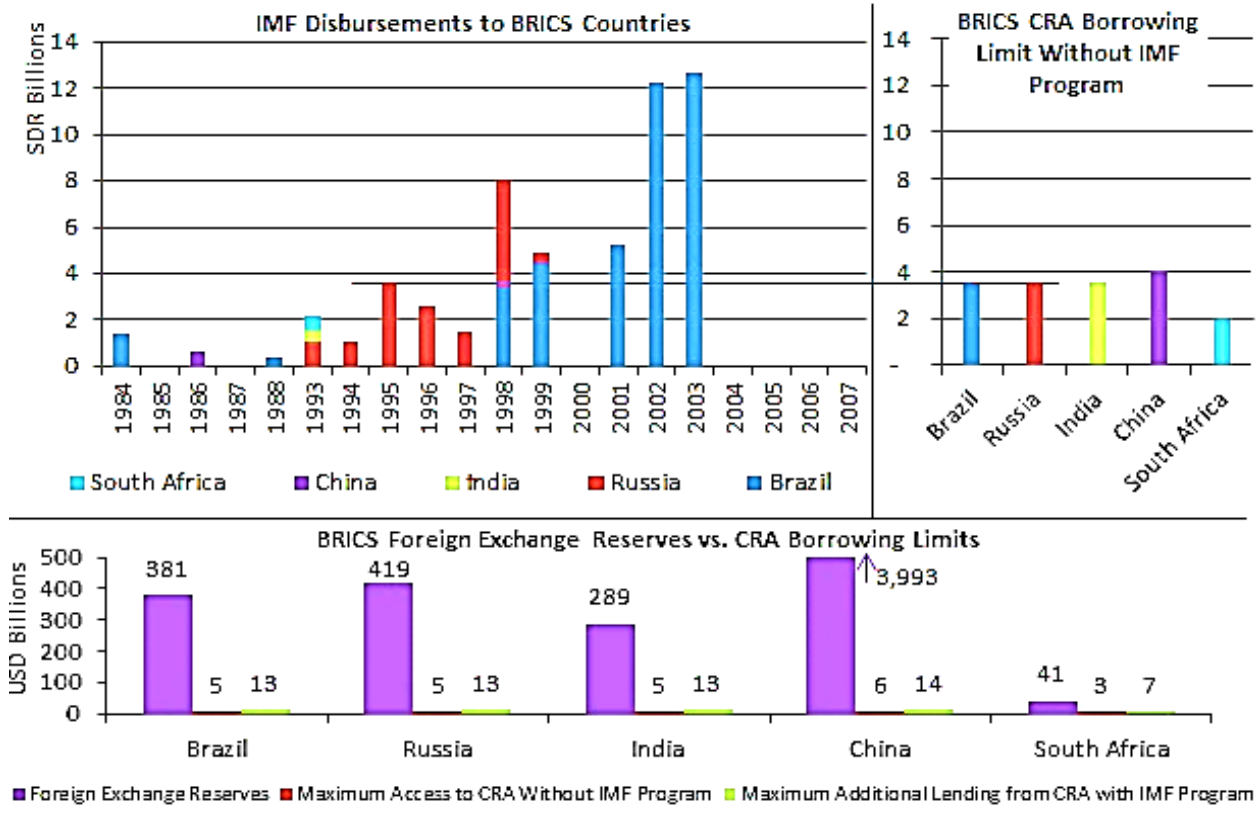
تتمثل أهداف الصندوق في مايلي:

- مواجهة آثار خروج رؤوس الأموال المفاجئ؛
 - تجنب مخاطر تخفيض قيمة العملات من خلال عمليات تبادل العملات مع الصندوق كإجراء إحترازي لمساعدة هذه الدول في التعامل مع الأزمات؛
 - تقديم إطار لتوفير الدعم من خلال السيولة وإستخدام الأدوات الإحترازية للإستجابة للضغوطات المحتملة أو للمدى القصير على ميزان المدفوعات؛
 - توفير الحماية ضد ضغوط السيولة العالمية؛
 - المساعدة في صد أزمات العملة وميزان المدفوعات.
- والشكل الموالي يوضح قدرة صندوق الاحتياطي على الإقراض.

⁽¹⁾Richard Javad Heydariam, (2014):**The Brics Bank: Multipolarity or Beijing consensus**, available at : <http://www.aljazeera.com/Indepth/opinion/2014/07/Brics-beijin-consensus/201472183428811634.html> (07/06/2019).

⁽²⁾ Wikipedia, **Brics contingent Reserve Arrangement**, available at: <http://en.wikipedia.org> (07/06/2019)

الشكل رقم (04-11): قدرة صندوق الاحتياطي الطارئ على الإقراض مقارنة باحتياطات دول البريكس



Source: Benn Steil , Dinah Walker, Is the BRICS Contingent Reserve Arrangement a Substitute for the IMF?, available at: <http://blogs.cfr.org/geographics/2014/08/06/bricscra/>.

يبرز من خلال الشكل وفقا لأحكام هذا الترتيب، يمكن للصين دون أن تلجأ إلى برنامج صندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 6.2 مليار دولار، البرازيل وروسيا والهند 5,4 مليار \$. وجنوب إفريقيا 3 مليارات دولار. ولكن هذا ضعيف مقارنة مع ما حصلت عليه روسيا والبرازيل من قروض من صندوق النقد الدولي على مدى السنوات العشرين الماضية، كما يبين ذلك الشكل أعلاه. وافق صندوق النقد الدولي على إقراض روسيا 38 مليار دولار أمريكي خلال سنوات التسعينات، وفي عام 2002 وافق صندوق النقد الدولي على بعد 15 أشهر الوقوف إلى جانب الترتيبات الائتمانية بنحو 30 مليار دولار للبرازيل، صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الأسواق الناشئة اليوم هي حوالي 10 مرات عما كانت عليه في عام 2002، وهذا يعني أن حجم القروض الضرورية لتوازن مشاكل تمويل المدفوعات سيكون أكبر، وهذا هو السبب في أن دول البريكس تحتفظ على وفرة احتياطات النقد الأجنبي.

إن 5,4 مليار \$ من ترتيب الاحتياطي الطارئ لبلدان البريكس لا يمكنها أن تحل أزمة مالية حقيقية في روسيا، ولهذا السبب يحمل روسيا حاليا أكثر من 400 مليار دولار من الاحتياطيات، كما أن العديد من الاقتصاديين يشككون في أن ستكون ناجحة لأن مواردها تكون قليلة جدا، وأمواله كلها لن تكون قادرة حتى على حماية البرازيل وحدها من هروب رأس المال الشامل. علاوة على ذلك، فإنه بالإمكان حدوث سوء تفاهم داخل البريكس، الصين سوف تمثل القوة الحاسمة "مماثلة أو أكبر حتى من تلك التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال صندوق النقد الدولي"، ومن المرجح أن تمارس السلطة مع أقل دقة (1).

لكن المؤسسات البريكس لا تسعى لتحل محل أو مواجهة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، فههدف CRA هو تكميل هذه المؤسسات، كما تعتبر "خط إضافي للدفاع" عن الدول الخمس، التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات.

يبلغ مجموع موارد صندوق النقد الدولي 937 مليار دولار، أي أكثر من تسعة أضعاف قيمة الأموال ترتيب الاحتياطي الطارئ، ولكن هذا الأخير سوف تستمر في لعب دور رئيسي إلى جانب المؤسسات والآليات النقدية الأخرى التي أنشئت لمكافحة الأزمات المالية².

ثالثا: الهيكل التنظيمي لصندوق الترتيبات الإحتياطي

يتشكل صندوق الترتيبات الإحتياطي من مجلس محافظي CRA ومجلس الإدارة ولجنة قائمة.

1- مجلس المحافظين: يتألف هذا المجلس من محافظ واحد ومحافظ مناوب يعين لكل طرف، ويكون المحافظ وزيراً مالياً أو محافظاً للبنك المركزي، أو يشغل وظيفة مماثلة، تتخذ القرارات في مجلس المحافظين بتوافق الآراء ويكون مسؤولاً عن القرارات رفيعة المستوى والإستراتيجية الصادرة عن CRA.

2- اللجنة القائمة: تكون مسؤولة عن المستوى التنفيذي والقرارات التشغيلية الصادرة عن CRA وتتألف من مدير واحد ومدير مناوب يعينه كل طرف، ويتم تعيين هؤلاء من طرف مسؤولي البنك المركزي ما لم يقرر المعني.

تتخذ قرارات اللجنة القائمة بأغلبية بسيطة من التصويت المرجح للأطراف وتتخذ القرارات بتوافق آراء الأطراف، ويتم تحديد الوزن المنسوب لتصويت كل طرف على النحو التالي:

(1) Benn Steil , Dinah Walker, Is the BRICS Contingent Reserve Arrangement a Substitute for the IMF?, available at: <http://blogs.cfr.org/geographics/2014/08/06/bricscra/>. (19/05/2019)

²Ibid

- يتم توزيع 5% من إجمالي قوة التصويت بالتساوي بين الأطراف؛

- يتم توزيع الباقي بين الأطراف حسب الحجم النسبي للإلتزامات الفردية⁽¹⁾.

المبحث الثالث: مستقبل ومكانة دول البريكس في النظام النقدي الدولي بعد الأزمة

إن مستقبل النظام النقدي الدولي يتوقف على مكانة دول البريكس وغيرها من الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي، لذلك يجب معرفة الأداء الإقتصادي لكل دولة بعد الأزمة وذلك من خلال دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات الإقتصادية لها، ومختلف التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: الأداء الإقتصادي الحالي والمتوقع لدول البريكس

للمؤشرات الإقتصادية دور بالغ الأهمية في النظام النقدي الدولي، حيث تستخدم في قياس أداء قطاعات الإقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الإقتصادي ومعرفة مدى قوة الإقتصاد أو ضعفه بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ بالحالة الإقتصادية في المستقبل.

الفرع الأول: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مهم جدا لكل دولة، فهو يعكس صحة إقتصاد الدولة كما له تأثير كبير على الأفراد وعلى سوق الأسهم والعملات، وفيما يلي نتناول أداء الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس من خلال قراءة تحليلية والإشارة إلى ما تعكسه هذه الأرقام.

الجدول رقم(04-57): الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس للفترة (2012-2018)

الوحدة: تريليون دولار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البرازيل	2.464.40	2.471.56	2.456.17	1.800.03	1.795.60	2.013.21	1.868.15
روسيا	2.202.67	2.289.24	2.056.58	1.363.70	1.282.66	1.578.42	1.630.66
الصين	8.570.35	9.635.03	10.534.5 3	11.286.19	11.221.84	12.062.28	13.407.40
الهند	1.827.64	1.856.72	2.039.59	2.103.59	2.282.75	2.652.25	2.716.75
جنوب إفريقيا	396.33	366.82	350.90	317.18	206.07	349.43	368.14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعداد على الموقع: <http://ar.knoema.com/atlas>

⁽¹⁾ عصام باباي، عبد السلام سليمون، مرجع سبق ذكره، ص ص 64، 65.

من خلال الجدول يبرز إختلاف الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس، حيث تطور بالنسبة لبعض البلدان خلال الفترة (2012-2018)، حيث سجلت البرازيل ما قيمته 2.46 تريليون دولار سنة 2012، وحافظت على نفس القيمة تقريبا خلال السنتين الموالتين، لتتخفف إلى 1.8 تريليون دولار سنة 2015 و 1.79 تريليون دولار سنة 2016، وارتفعت مجددا سنة 2017 بقيمة 2.05 تريليون دولار، أما سنة 2018 فبلغت قيمتها 1.86 تريليون دولار، بالنسبة لروسيا فقد سجلت قيما متقاربة في السنوات (2012-2014)، بلغت 2.2 تريليون دولار سنة 2012، وإنخفضت في الفترة (2015-2017) لتصل إلى 1.63 تريليون دولار سنة 2018، أما الصين فقد عرفت تزايدا مستمرا في الناتج المحلي الإجمالي من 8.57 تريليون دولار سنة 2012 إلى 13.04 تريليون دولار سنة 2018، لتصنف بذلك الأولى بين دول البريكس والثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وعرفت الهند تزايدا تدريجيا، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 حوالي 1.8 تريليون دولار ليصل إلى 2.71 تريليون دولار سنة 2018، أما جنوب إفريقيا فكانت في المرتبة الأخيرة حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها 0.3 تريليون دولار سنة 2018.

الفرع الثاني: مؤشر التضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء كان هذا الإرتفاع ناتجا عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة أو العكس.

الجدول رقم (04-58): تطور معدل التضخم في دول البريكس خلال الفترة (2012-2018)

الوحدة: %

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البرازيل	5.4	6.2	6.3	9.0	8.7	3.4	3.7
روسيا	5.1	6.8	7.8	15.5	7.1	3.7	2.9
الصين	2.6	2.6	2.0	1.4	2.0	1.6	2.1
الهند	10.0	9.4	5.8	4.9	4.5	3.0	3.5
جنوب إفريقيا	5.6	5.8	6.1	4.6	6.3	5.3	4.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الموقع: <http://ar.knoema.com/atlas>

يبرز من خلال الجدول أن معدلات التضخم كانت متذبذبة في أغلب الدول، حيث سجلت البرازيل نسبة 5.4% سنة 2012، لترتفع إلى 9.0% سنة 2015، ثم عاودت الإنخفاض في السنوات المقبلة لتصل

إلى 3.7% سنة 2018، أما روسيا فقد استمرت معدلات التضخم لديها بالإرتفاع وقد سجلت نسبة 5.1% سنة 2012، وقفزت إلى 15.5% سنة 2015، لكنها إنخفضت فيما بعد حيث بلغت نسبة 2.9% سنة 2018، أما بالنسبة للصين فكانت معدلات التضخم لديها متقاربة بلغت قيمتها 2.1% سنة 2018 وكانت الهند من بين الدول التي تحاول السيطرة على معدلات التضخم لديها فعرفت إنخفاضا على مدى سبع سنوات، حيث إنخفض من 10% سنة 2012 إلى 3.5% سنة 2018، أما جنوب إفريقيا فتراجعت النسبة بين 4.6% و 6.3% سجلت في الفترة 2012-2018.

الفرع الثالث: مؤشر البطالة

يصعب قياس هذا المعدل بدقة لأن نسبة العاطلين عن العمل تختلف حسب الوسط (حضري- ريفي) وحسب الجنس ونوع التعليم والمستوى الدراسي، ويصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي.

الجدول رقم (04-59): تطور معدلات البطالة في دول البريكس خلال الفترة (2012-2018)

الوحدة: %

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البرازيل	7.4	7.1	6.8	8.3	11.3	12.8	12.3
روسيا	5.5	5.5	5.2	5.6	5.5	5.2	4.8
الصين	4.1	4.1	4.1	4.1	4.0	3.9	3.8
الهند	2.7	2.8	2.8	2.8	2.7	2.6	2.6
جنوب إفريقيا	24.9	24.7	25.1	25.4	26.7	27.5	27.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: <http://ar.knoema.com/atlas>

من خلال الجدول يبرز أن معدلات البطالة في دول البريكس عرفت ثباتا نسبيا خلال السنوات الماضية، ففي البرازيل إنخفضت النسبة من 7.4% سنة 2012 إلى 6.8% سنة 2014، ثم إرتفعت من جديد سنة 2015 لتصل إلى 12.3% سنة 2018، أما بالنسبة لروسيا فتراجعت النسبة بين 5.2% و 5.6% في السنوات من 2012 إلى 2017 وسجلت نسبة 4.8% سنة 2018، أما الصين فقد عرفت ثباتا في معدلات البطالة في الأربع سنوات الأولى بنسبة 4.1% لتتخفص فيما بعد إلى 3.8% سنة 2018، معدلات البطالة في جنوب إفريقيا مرتفعة نوعا ما، حيث بلغت نسبة 24.9% سنة 2012 وبلغت 27.1% سنة 2018.

الفرع الرابع: مؤشر التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول وذلك من أجل تبادل منافع بين أطرافها، والجدول الموالي يوضح صادرات وواردات دول البريكس.

الجدول رقم (04-60): صادرات وواردات دول البريكس خلال الفترة (2012-2017)

الوحدة: تريليون دولار

الصادرات			السنة
2017	2015	2012	
251.721.061.711	217.753.196.280	223.884.769.813	البرازيل
44.277.210.000	332.386.230.000	393.034.910.000	روسيا
2.422.940.019.54	2.197.920.469.130	2.360.152.452.309	الصين
489.400.913.160	430.433.487.928	428.630.903.176	الهند
103.369.318.285	90.999.388.806	96.038.279.946	جنوب إفريقيا
الواردات			السنة
2017	2015	2012	
221.543.309.809	203.163.012.496	243.145.561.021	البرازيل
326.949.750.000	266.061.410.000	281.789.010.000	الصين
2.212.182.564.781	1.942.185.380.887	2.002.281.688.028	الهند
561.612.525.786	472.012.694.193	491.880.074.571	روسيا
98.916.580.431	89.359.080.472	100.158.960.376	جنوب إفريقيا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الموقع: <http://ar.knoema.com/atlas>

يبرز من خلال الجدول أن دول البريكس تمثل قوة إقتصادية هامة من حيث التجارة الخارجية، فقد بلغ إجمالي الصادرات من السلع والخدمات البرازيلية عام 2017 حوالي 251.721 مليار دولار في حين بلغت الواردات حوالي 221.543 مليار دولار أما روسيا فقد بلغت صادراتها 44.277 مليار دولار، وبلغت وارداتها حوالي 326.949 مليار دولار، بالنسبة للصين التي تحتل المرتبة الأولى بين دول البريكس والمرتبة الثانية في العالم فقد بلغت صادراتها 2.422 تريليون دولار سنة 2017، وبلغت وارداتها حوالي 2.012 تريليون دولار في نفس السنة، ثم تأتي الهند بقيمة صادرات قدرت بـ 489.400 مليار دولار و 561.612 مليار دولار بالنسبة

للواردات، أما جنوب إفريقيا وهي الحلقة الأضعف في دول التكتل، فبلغت صادراتها 103.369 مليار دولار في حين بلغت الواردات 98.91 مليار دولار وهذا سنة 2017.

الفرع الخامس: مستقبل وآفاق دول البريكس

إن البحث عن الشكل المستقبلي للإقتصاد العالمي يسمح بالتعرف على أبرز المجتمعات التي ستتطلق ويعلو شأنها إقتصاديا والدول التي ستسيطر على التجارة الدولية والأنظمة التمويلية مستقبلا وإلى أي مدى سيتغير النظام الإقتصادي الحالي، إن مستقبل تكتل البريكس ومكانته العالمية يتوقف بصورة أساسية على مجموعة من العوامل أهمها الأداء الإقتصادي المتوقع لكل دولة.

أولا: النمو الإقتصادي المتوقع لبعض دول البريكس

قامت العديد من المواقع والدراسات بترتيب إقتصاديات العالم بناءا على الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية، وجاء في أغلبها أن الإقتصاد العالمي بحلول عام 2050، سيكون تحت سيطرة البلدان الناشئة.

الجدول رقم (04-61): مكانة دول البريكس حسب معيار الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية في الأعوام 2019-2030-2050.

الوحدة: تريليون دولار

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القدرة لسنة 2014	الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القدرة لسنة 2030	الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القدرة لسنة 2050
البرازيل	3.073	3.944	7.540
روسيا	3.559	3.547	7.131
الصين	17.632	38.008	58.499
الهند	7.277	19.511	34.102
ج. إفريقيا	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

IMF, WEO database (October 2014) for 2014, and PwC.3 For 2030 and 2050.

يبرز من خلال الجدول أن دول البريكس تحتل مكانة متقدمة في النظام الإقتصادي العالمي، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية للبرازيل 3.073 تريليون دولار، في حين بلغ في روسيا

قيمة 3.559 تريليون دولار وتأتي الصين في مقدمة التكتل كالعادة بـ 17.632 دولار أما الهند فسجلت ما قيمته 7.277 تريليون دولار وهذا سنة 2014.

بالنسبة للدراسات المتوقعة بعد 16 سنة فستحافظ البرازيل وروسيا على نفس القيمة تقريبا، أما الصين فتضاعف القيمة إلى 38.008 تريليون دولار والهند هي الأخرى من المتوقع أن تبلغ قيمته 19.511 تريليون دولار هذا سنة 2030.

وحسب الدراسات المتوقعة في 2050 يتحسن أداء كل من البرازيل وروسيا وتبلغان ما قيمته 7.540 تريليون دولار و7.131 تريليون دولار على الترتيب، فيما تحتل الصين الصدارة بقيمة 58.499 تريليون دولار، وتأتي الهند في المرتبة الثانية بمبلغ 34.102 تريليون دولار.

ثانيا: التوجهات المستقبلية للاقتصاد العالمي

من المتوقع أن ينمو الإقتصاد العالمي بحوالي 3% سنويا خلال الفترة (2014-2050) ليصل إلى الضعف في 2030 وثلاثة أضعاف حجمه في عام 2050، وذلك بإستخدام نموذج تقديري للتنبؤ بالتوجهات طويلة الأجل وإستخدام الإحصاء السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2014، والذي يقدر الناتج المحلي الإجمالي لكل إقتصاد كنقطة أساسية للتنبؤ.

ومن المحتمل أن يتعرض الإقتصاد العالمي لحالة من تباطئ النمو بحلول عام 2020، حيث أن معدل التوسع الإقتصادي في الصين وبعض الإقتصاديات الصاعدة الأخرى سيصبح أكثر إعتدالا ليصل إلى مستوى مستدام على المدى الطويل⁽¹⁾.

الجدول رقم (04-62): متوسط النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من 2014-2050

الوحدة: %

البلد	متوسط النمو السكاني	متوسط النمو الحقيقي للناتج
البرازيل	0.4	2.6
روسيا	0.5-	2.6
الصين	00	3.4
الهند	0.7	4.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: PWC Analysis

(1) مرمول إسحاق، قزيح عيسي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 69، 70.

من خلال الجدول يبرز أن متوسط النمو السكاني للبرازيل والهند سيعرف تزايدا بنسبة 0.4% و 0.7% على التوالي، أما الصين فهي تتبع سياسة لتحديد النسل بذلك فلن يتغير متوسط النمو السكاني لديها، وبالنسبة لروسيا فستعرف إنخفاضا، وذلك بنسبة 0.5% من إجمالي السكان، الملاحظة الأخرى زيادة متوسط النمو الحقيقي لكل من البرازيل وروسيا بنفس النسبة 2.6% أما الصين فبلغت نسبة 3.4% والهند 4.2% من إجمالي الناتج المحلي.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مكانة دول البريكس في النظام النقدي الدولي

رغم النمو السريع في دول البريكس والذي أثار قلق الدول أوروبا وأمريكا اللاتينية، فإن كل منها تواجه مجموعة من التحديات نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: تحديات إستمرار هيكل النظام النقدي الحالي

يواجه النظام النقدي العالمي الحالي تحديات أكثر صرامة، ولعل أهم هذه التحديات والتي تهدد إستمراره نجد ضعف الاقتصاد الأمريكي وعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة النظام النقدي الدولي، لأن الاقتصاد الأمريكي يعاني من جملة من الإختلالات وعناصر ضعف أسهمت في أزماته المتعددة.

1- مشكلة تزايد الدين العام الأمريكي: بالرغم من قوة الإقتصاد الأمريكي إلا أنه يواجه العديد من المشاكل من شأنها التأثير على سمعة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بينها مشكلة الدين العام الأمريكي ومشكلة العجز المزدوج، حيث تعتبر مشكلة الدين العام الأمريكي من أبرز المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد الأمريكي خلال الألفية الثالثة، حيث عرفت مستويات الدين العام الأمريكي تزايدا كبيرا، وبلغ الدين العام بحلول عام 2000 حوالي 5.7 تريليون دولار، ومع الأحداث السياسية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية تزايد حجم الدين العام إلى حدود 9 تريليون دولار أي ما يقارب 65% من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسب الأزمات المالية العالمية ونظرا لبرامج الإنقاذ الضخمة، قفز حجم الدين العام إلى 17.3 تريليون دولار سنة 2011، وبذلك اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية أن ترفع سقف الدين عدة مرات،

ولايزال الدين العام في تزايد بالوتيرة نفسها، حيث بلغ حجم الدين العام إلى الناتج نسبة 102.98 أي أن الولايات المتحدة الأمريكية تستدين أكثر مما تنتج⁽¹⁾ والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04-63): مستويات الدين العام وعجز الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2013-2018)

الوحدة: %

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدين العام	103.2	104.4	104.7	106.9	106.2	105.8
ميزان الحساب التجاري	-2.1	-2.1	-2.2	-2.3	-2.3	-2.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: <http://ar.knoema.com/atlas>.

يبرز من خلال الجدول أن مستوى الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية في تزايد مستمر وتراوح بين

104.4% و 106.9% في السنوات من 2013 إلى 2018.

2- عجز الحساب الجاري الأمريكي: عرف الحساب الجاري عجزا خلال نفس الفترة وبلغت النسبة 2.1%- سنة 2013 ليصل إلى 2.3%- سنة 2018، حيث يزداد العجز في الميزان التجاري الأمريكي من سنة لأخرى بصورة كبيرة، ويعود ذلك إلى الإعتماد المتزايد على الطاقة، انخفاض الطلب على التكنولوجيا الأمريكية، انخفاض الطلب على الخدمات الأمريكية، وتعتبر الصين الدولة التي يميل الميزان التجاري لصالحها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، هناك حقيقة في الإقتصاد الأمريكي في أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ليس ناجما عن الصناعة رغم كون أمريكا من الدول الصناعية الكبرى في العالم، بل من الخدمات التي تشكل 80% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، بينما الصناعة تشكل 18% والزراعة 2% فقط، من جهة أخرى فإن تحول الإقتصاد الأمريكي من أكبر منتج في العالم منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كان إنتاجه يشكل 44.5% من الإنتاج العالمي إلى أكبر مستهلك في العالم، حيث يشكل الإستهلاك ما يقارب 72% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يصنع ضغوطا كبيرة على تزايد حجم الإستيراد الأمريكية، حيث باتت تشكل 16% من حجم الإستيرادات العالمية وفي ذات الوقت تناقص حجم الصادرات الأمريكية إلى 10% من الصادرات الصناعية العالمية مما أدى إلى:

⁽¹⁾حناش إلياس، بوزرب خير الدين، أثر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة أوراق إقتصادية، العدد1، ديسمبر 2017، ص45.

-تزايد الحاجة لتمويل عجز الميزان التجاري؛

- زيادة الدين العام والدين الخارجي؛

- تزايد عجز الميزان التجاري الأمريكي

3- هبوط قيمة الدولار: إن هبوط قيمة الدولار كعملة الإحتياط الأولى في العالم، قد يدفع الدول إلى تنويع سلة عملاتها وإستعمال عملات دولية بديلة كالبيورو والين، وهو ما يعني إنخفاض الطلب على الدولار وإنخفاض قيمته ويضاف إلى هذه المشاكل عجز الموازنة الحكومية والمشاكل الاجتماعية التي ممكن أن تطفو على السطح وذلك خلال السنوات القادمة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: تحديات مساهمة دول البريكس في النظام النقدي الدولي

أولاً: التحديات الداخلية

1- التحديات الاقتصادية: نوجز التحديات الإقتصادية المشتركة التي تعاني منها دول البريكس فيما يلي:

- من بين السياسات الإقتصادية التي قام عليها الإقتصاد البرازيلي سياسة دفع النمو من خلال الإستثمارات العامة والخاصة وحماية الإقتصاد المحلي من المنافسة العالمية ولكن أدت هذه السياسات إلى التوسع في الإقتراض لقطاعات غير قابلة للتطبيق على المدى الطويل، وأنه يستخدم للأهداف السياسية قصيرة المدى وليس طويلة الأجل؛

- أدت معدلات الخصوبة المنخفضة في روسيا وإرتفاع إستهلاك الكحول إلى آثار سلبية على العمر المتوقع للذكور بالتالي تراجعت الكثافة السكانية وأدت إلى حد الإنتاجية في القطاع المحلي، والاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كبير⁽²⁾؛

- بالنسبة للصين مع أن معدلات نموها لاتزال مرتفعة إلا أنه يمكن ملاحظة أن هذه الأخيرة قد أصبحت في تناقص مستمر، وذلك يعود لبدئها في فقدان أكبر ميزة تنافسية لها، وهي أجور العمالة المنخفضة التي بدأت في الإرتفاع بسبب ارتفاع مستوى المعيشة المستمر مما أدى إلى تخفيض أرباح العديد من الشركات، وهذا ما يحد من دخول الإستثمارات الأجنبية التي تبحث عن أيادي العمالة المنخفضة.

(1) حميد الجميلي، عناصر قوة الإقتصاد الأمريكي وضعفه مع الإشارة خاصة للمديونية الأمريكية، مجلة المنتدى- منتدى الفكر العربي، المجلد 28، العدد 258، سبتمبر 2013، ص ص 15-19.

(2) أندرس بورغ، الصدع في البريكس، مقال متوفر على الرابط: <http://www.weforum.org> (12/06/2019).

- نلخص أهم التحديات التي تواجه الهند في إعتماها بشكل كبير على الزراعة مقابل القطاع الصناعي في إقتصادها، بسبب عدم التنوع الجيد للعمالة، بالرغم من أن العائدات الصناعية أكبر من الزراعية (1).

- جنوب إفريقيا تمتلك حوالي 700 شركة ومجموعة كاملة من الشركات العاملة في مختلف الصناعات التي تعرف بالمؤسسات شبه الحكومية، حيث نجد أن القطاع العام يطغى على القطاع الخاص، كما أصبحت الشركات المملوكة للدولة غير فعالة وتعرضت لسوء الإدارة مما يضع ضغوطا على الخزينة العمومية.

2- التحديات السياسية المؤثرة على دول البريكس: الفساد السياسي من أبرز المشاكل السياسية التي تواجهها دول البريكس وقد إنعكست سلبا على إقتصاديات هذه الدول وإستدامة نموها الإقتصادي، عموما تأثيرات الفساد من الممكن أن تؤدي إلى فقدان فرص الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثل مصدرا مهما في خلق فرص العمل وإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

3- التحديات الاجتماعية المؤثرة على دول البريكس: من بين أكثر المشاكل الاجتماعية التي تواجه دول البريكس وتعيق التنمية في كل دولة إرتفاع مستوى الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، هذا يعني وجود شريحة معتبرة في المجتمع غير قادرة على توفير أبسط الحاجيات من سلع وخدمات ضرورية في الحياة، وينعكس ذلك في مؤتمر التنمية البشرية لدول البريكس، كما تعتبر البطالة تحديا أساسيا تواجهه هذه الدول وذلك بعد إنسحاب العديد من الشركات التي كانت توفر نسبة معتبرة من مناصب العمل خاصة بعد سحب المستثمرين أكثر من 6 مليار دولار من الأموال المستثمرة في دول البريكس سنة 2013، في الصين تختلف نسبة عدد الفقراء تحت خط الفقر بين المناطق الريفية والحضرية وذلك بسبب الاهتمام بالمناطق الحضرية التي تتمركز فيها المصانع، وفي البرازيل 14 مليون نسمة من السكان يعيشون تحت خط الفقر حسب إحصائيات 2014(2)، أما الهند فحاولت التقليل من إنتشار الفقر لكنها لم تنجح فعليا بذلك، حيث بلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 270 مليون شخص في الفترة ما بين 2011 و2012، بالنسبة لروسيا لم تكن إحتياجاتها الضخمة من الموارد الطبيعية كافية للحفاظ على مستوى عال من متوسط الدخل بالنسبة للسكان كل على المدى البعيد (3).

(1) Deepali pal, 8 Major problems faced by the Indian economy, available at: <http://www.economicsdiscussion.net>. (10/06/2019).

(2) إحصائيات السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، متوفر على الرابط: <http://ar.acturalitac.com/contry> (2019/06/15)

(3) محمد الدريد، روسيا شعب فقير في دولة غنية، مقال متوفر على الرابط: <http://newssyrian.net>. (2019/06/16)

ثانيا: التحديات البينية بين دول مجموعة البريكس

من بين التحديات البينية التي لا تقل أهمية عن التحديات السابقة مايلي:

- التباعد الجغرافي لدول البريكس أدى إلى ضعف التجارة البينية نتيجة لارتفاع تكاليف النقل مما يسمح بزيادة القدرة التنافسية لدول الجوار، أكبر من دول المجموعة؛

- إختلاف الأنظمة السياسية لدول البريكس وهو ما يؤدي إلى صعوبة التنسيق فيما بينها؛

- الخلافات الحدودية بين الصين والهند بسبب الخط الحدودي بينهما وتطالبان كل من الدولتين بالسيادة على المنطقة (1).

- النزعة التنافسية بين دول البريكس على المناطق مثال التنافس الصيني والروسي حول منطقة آسيا الوسطى، حيث يتنافسان فيها بوضوح على الموارد الاقتصادية، محاولة جذب بلدانها الخمسة إلى نطاق نفوذها الإقليمي (2).

ويمكن لهذه الخلافات أن تؤدي إلى تفكك الإتحاد وإعاقة سيرورة المؤسسات الدولية الخاصة بهذه المجموعة لذلك يجب التركيز على العمل المشترك فيما بينهما من خلال تنسيق السياسات لتحقيق المصالح المشتركة وتجاوز هذه الخلافات البينية.

ثالثا: التحديات العالمية لمواجهة لمجموعة البريكس

التحديات العالمية لمواجهة لدول البريكس بسبب إرتباطها بالبيئة الدولية والإقتصاد العالمي تتلخص

في النقاط التالية:

- تأثر إقتصاديات مجموعة البريكس بأي إختلال في الإقتصاد العالمي نتيجة إرتباطه مع البيئة العالمية، وقد واجهت بعض المشاكل في إقتصادياتها بسبب الأزمة المالية العالمية، وإتضح ذلك في تباطؤ نموها الإقتصادي بسبب إجراءات النقشف التي إعتدتها الدول الغربية، حيث فقدت الكثير من الأسواق التي كانت تروج فيها سلعها (3)

(1) محمود علي، الأزمة الحدودية بين الهند والصين تصل إلى طريق مسدود، مقال متوفر على الرابط: <http://elbadil.com> (19/05/2019)

(2) نهى خالد، آسيا الوسطى: اللعبة الكبرى الجديدة، مقال متوفر على الرابط: <http://www.noonpost.org> (2019/06/20)

(3) بن علي عبد الغاني، وسيلي أمينة، آثار الأزمة على الإقتصاديات الناشئة بريكس، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2013، ص2.

من أهم التحديات التي تواجه جميع الدول بصفة عامة ودول البريكس بصفة خاصة، سيطرت الدول الغربية على المؤسسات المالية الدولية، وعدم ترك الفرصة للدول الأخرى للمشاركة في القرارات الاقتصادية العالمية، وعلى الرغم من الإصلاحات التي طرأت على هذه المؤسسات بعد الأزمة المالية العالمية. يعد عجز الدول الغربية على مواجهتها، وقامت بزيادة حصص التصويت لصالح العديد من الإقتصاديات الناشئة إلا أنها لم تكن كافية.

إضافة إلى هذه التحديات لا يمكن إنكار بأن دول مجموعة البريكس مازالت لم تبلغ بعد القدرة التنافسية ومعايير النوعية التي تتميز بها معظم الدول الغربية.

المطلب الثالث: الاعتماد المتبادل بين الصين والولايات المتحدة كعائق لتغير هندسة النظام النقدي الدولي

من أهم التحديات التي تواجه دول البريكس التحديات الخارجية والمتمثلة في الإعتماد المتبادل المعقد بين دول البريكس والولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يلي تحليل لعلاقة كأحد الأعضاء الفاعلة في دول البريكس مع الولايات المتحدة الأمريكية

هناك إدراك متزايد ومتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لأهمية الطرف الآخر وإحتياجه له وإن اختلف معه، وتتمحور العلاقة بينهما على الشد والجذب وبالرغم من عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في صعود الصين كقطب إقتصادي منافس لها، فهي في الوقت ذاته لا ترغب في إنهيار الصين، لأن المصالح الإقتصادية والتجارية الهامة بينها تجعل كلا الطرفين لا يرغب في إنهيار الثاني، ومن أبرز المؤشرات التي تدل على بقاء العلاقات الصينية الأمريكية، سنظل نتراوح بين التعاون والمنافسة ما يلي:

شكلت الأزمة المالية العالمية تحديا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأكدت حقيقة أن الصين هي أكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن البلدين في نفس المركب، وبالتالي يتعين عليهما أن يعترفا بهذا الإعتماد المتبادل الكبير بينهما، وستبقى الصين ملزمة بشراء المزيد من سندات الخزينة الأمريكية المقومة بالدولار الأمريكي، وعلى الرغم من بحث الصين عن عملات أخرى للإستثمار فيها تبين أن اليورو والين عاجزين عن الحل محل الدولار الأمريكي⁽¹⁾.

⁽¹⁾Eduardo costa pinto et Reinaldo Gonçalves, Les transformations Mondiales et le nouveau rôle de Chine, Revue tiers monde, vol.3,N°.219, 2014, p25.

الجدول رقم (04-64): حيازة الصين للأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة (2002-2018)

السنة	إجمالي حيازة الصين للأوراق المالية الأمريكية (مليون دولار)	حصتها من إجمالي حيازة الأجانب من الأوراق المالية %
2002	181.478	4.18
2004	340.972	5.66
2006	698.929	8.98
2008	1.205.080	11.67
2010	1.610.737	15.065
2012	1.592.236	12
2014	1.816.923	11.06
2016	1.844.020	10.76
ديسمبر 2017	1.184.928	19.23
ديسمبر 2018	1.123.574	18.08

Source: Departement of the treasury, Foreign portfolio Holding of securities.

يبرز من خلال الجدول أن حيازة الصين للأوراق المالية الأمريكية في تزايد مستمر، حيث قدرت بـ 181.478 مليون دولار سنة 2002، في حين ارتفعت إلى 1.205.080 مليون دولار سنة 2008، لتصل إلى 1.844.020 مليون دولار سنة 2015.

يقوم نمو الإقتصاد الصيني على الصادرات، وقد تركت الأزمة المالية أثرا مباشرا على التجارة الخارجية الصينية، ففي ماي 2009، تراجع صادرات الصين بنسبة 25.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما أفلس العديد من الشركات الصينية المنتجة للسلع التصديرية، وبالتالي فقد أكثر من 20 مليون عامل صيني وظائفهم، ووجدت الحكومة الصينية نفسها حائرة حول كيفية تحفيز الإستهلاك المحلي بفعالية وخلق وظائف للعمال المسرحين وكيفية الحفاظ على النمو الإقتصادي⁽¹⁾، ويبرز الشكل الموالي تراجع قيمة الواردات الأمريكية من الصين وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت الواردات الأمريكية من السلع

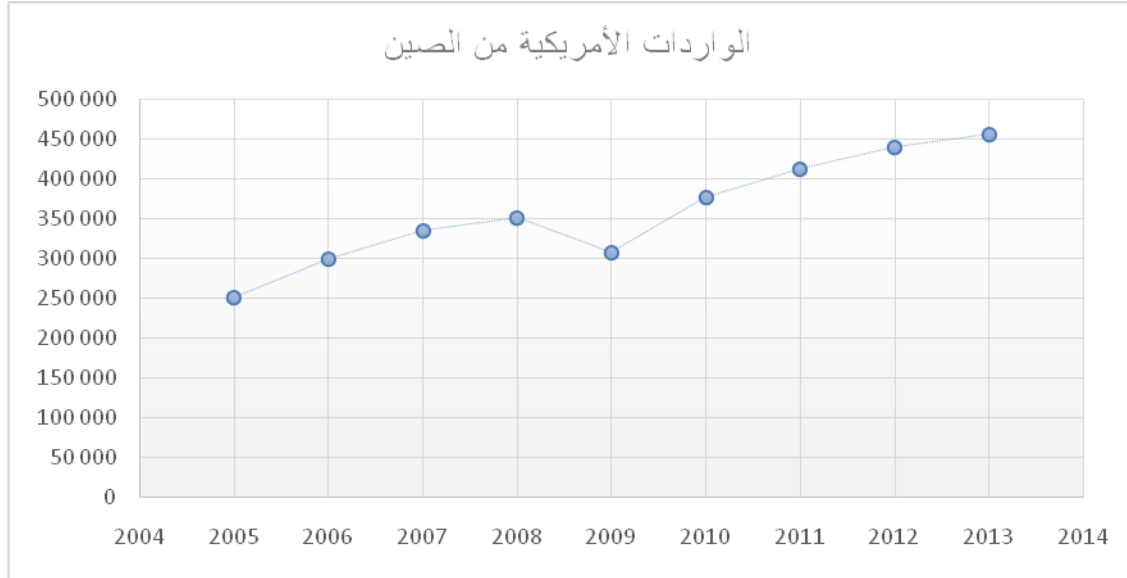
⁽¹⁾جينغ مان، هل الأزمة المالية تحول الصين إلى قوة عظمى؟، مجلة الناتو، مقال متوفر على الرابط:

<http://www.nato.int/dou/review/2009/financial.crisis/financial-crisis.China/AR/index.htm>, (25/09/2016).

والخدمات الصينية من حوالي 350 مليون دولار سنة 2008 إلى حوالي 307 مليون دولار سنة 2009، وعادت لتنتعش مرة أخرى لتبلغ حدود 455 مليون دولار سنة 2013.

ويوضح الشكل الموالي تطور حجم الواردات الامريكية من الصين.

الشكل رقم(04-12): الواردات الأمريكية (السلع والخدمات) من الصين خلال الفترة 2005-2013



Source: U.S. Department of commerce, Bureau of Economic Analysis

خلاصة

تعرض النظام النقدي الدولي بعد الأزمأه العالمية 2008 إلى جملة من الانتقادات أثبتت أن النظام النقدي يعاني من إختلالات عديدة تمس مختلف المستويات، حيث أن النظام يقوم على قاعدة نقد واحدة وهي الدولار الأمريكي، الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المسيطرة على الإقتصاد العالمي، هذا ما دفع إلى البحث عن حلول وفرص وإقتراحات لإصلاح النظام النقدي الدولي، فجاأ من بين الإقتراحات إعتماأ اليورو كبديل للدولار بإعتباره العملة العالمية الثانية للإحتياجات، فيما إقتراح البعض إستبدال الدولار بسلة من العملات القوية المؤلفة من الدولار واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني واليوان.

بالإضافة إلى هذا فقد عرف النظام النقدي الدولي بعد الأزمأه المالية بروز مؤسسات مالية جديدة موازية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تمثلت في بنك التنمية الجديد لدول البريكس وصندوق الترتيبات الإحتياطي الطارئ، غير أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تكون بديلا للمؤسسات التقليدية.

وقد تبين من خلال الفصل أن الأداء الحالي والمتوقع لدول البريكس يؤهلها للعب دور أكبر في النظام النقدي الدولي في المستقبل، إلا أن التعمق في الاعتماد المتبادل بين دول البريكس بصفة عامة والصين بصفة خاصة يدرك أن النظام النقدي الدولي في المدى القصير والمتوسط سيظل على حاله.

خاتمه عامه

خاتمة

إن الصورة التي وصل إليها النظام النقدي الدولي لا تعتبر تلك الصورة المكتملة وإنما مازالت تتشكل، كما أن التغيير في النظام النقدي الدولي ظاهرة مستمرة، وخاصة مع دورية الأزمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد العالمي وبرزت قوى اقتصادية جديدة على الساحة الدولية، تحاول الحصول على مكانة أكبر في إدارة النظام النقدي الدولي.

أولاً: نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي على أساسها يمكن إثبات أو نفي صحة الفرضيات، وهي كما يلي:

- 1- يعتبر النظام النقدي الدولي مكوناً رئيسياً للاقتصاد العالمي، حيث يكفل هذا النظام إدارة وتسوية المدفوعات الدولية بكل فعالية وسهولة؛
- 2- مر النظام النقدي الدولي بجملة من المراحل عكست في الأساس التحول الحاصل في توزيع القوى على المستوى الدولي؛
- 3- تميز النظام النقدي الدولي قبل الأزمة المالية العالمية 2008 بجملة من الملامح منها هيمنة الدولار على السيولة الدولية، الاتجاه نحو أسعار الصرف المرنة ودورية الأزمات؛
- 4- تحوز دول البريكس على مقومات وإمكانيات اقتصادية واجتماعية هائلة تؤهلها للعب دور هام في إدارة النظام النقدي الدولي؛
- 5- لم تعكس مكانة دول البريكس في إدارة النظام النقدي الدولي المقومات الهامة والأداء الاقتصادي الجيد لهذه الاقتصاديات، حيث ظل دورها في إدارة المؤسسات المالية الدولية هامشياً، كما أن عملات هذه الدول لم تستخدم كعملات احتياطية دولية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- 6- انتشرت أزمة الرهن العقاري بسرعة من الاقتصاد الأمريكي إلى الاقتصاد العالمي، حيث تأثرت أغلب دول العالم بهذه الأزمة بحكم الارتباط الوثيق بين اقتصاديات دول العالم والاقتصاد الأمريكي؛

7- انتشرت الأزمة المالية من خلال مجموعة من الآليات الحديثة التي أفرزتها الهندسة المالية كالتوريق والمشتقات المالية، فمست معظم دول العالم وظهرت تداعياتها على الاقتصاد العالمي بوضوح، حيث برهنت الأزمة أن كثيرا مما قيل عن النظام المالي الدولي عامة والنظام النقدي خاصة، لم يكن صحيحا وأنه قد أخفق في إدارة اقتصاديات العالم.

8- اختلفت درجة تأثير دول البريكس بالأزمة المالية العالمية باختلاف درجة الاعتماد المتبادل مع الاقتصاد الأمريكي، حيث تأثرت كل دول البريكس بشكل مباشر أو غير مباشر من الأزمة، وبرز ذلك من خلال تراجع أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

9- كانت سرعة تعافي اقتصاديات دول البريكس من الأزمة المالية العالمية 2008 كبيرة وهذا بحكم سياسات الخروج الرصينة المعتمدة، وحياسة دول البريكس لاحتياطات كبيرة ساعدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية؛

10- كشفت الأزمة المالية العالمية أن تمثيل الدول النامية والناشئة غير كاف في إدارة النظام النقدي الدولي، وخاصة مع تدخلات هذه الدول في تحفيز الاقتصاد العالمي بعد الأزمة، حيث عملت العديد من دول البريكس على تقديم قروض دولية للمؤسسات المالية الدولية، وقد منحت هذه الأزمة فرصة لدول البريكس للحصول على مكانة أكبر؛

11- تحصلت دول البريكس على مكانة أكبر مقارنة مع مكانتها قبل الأزمة المالية العالمية، وخاصة مع إدراج اليوان الصيني ضمن سلة حقوق السحب الخاصة وزيادة تمثيلها ضمن المؤسسات المالية الدولية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

12- على الرغم من زيادة حصة دول البريكس في النظام النقدي الدولي إلا ان تمثيلها ظل أقل مما هو مطلوب؛

13- لم تتغير آليات عمل النظام النقدي الدولي بشكل واضح بعد الأزمة المالية العالمية، حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب بعض الدول هي المهيمنة على آليات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية، كما ظل الدولار هو المهيمن على المدفوعات الدولية، على الرغم من تراجع دوره.

14- عملت دول البريكس على وضع مجموعة من الترتيبات الإقليمية لتعزيز التعاون بين اقتصاديات المجموعة، إلا أن هذه الترتيبات لا يمكن مقارنتها مع المؤسسات المالية الدولية، حيث يعتبر دورها مكملاً لهذه المؤسسات؛

15- تشير الرؤية الاستراتيجية إلى أن هناك مجموعة من البدائل المطروحة في النظام النقدي الدولي، إلا أن سيناريو الأحادية القطبية هو الأقرب، وخاصة مع الاعتماد المتبادل بين دول البريكس والتحديات الداخلية لدول البريكس، وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

ثانياً: مقترحات وتوصيات الدراسة

بعد استعراض جملة نتائج الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات كالتالي:

- ضرورة العمل تعزيز سلامة النظام النقدي الدولي، من أجل تجنب حدوث أزمات مالية واقتصادية في المستقبل، وهذا من خلال إدخال إصلاحات جوهرية على آلية عمل النظام النقدي الدولي وتحسين كفاءة مؤسساته؛
- ضرورة العمل على البحث عن بدائل للدولار، كالعودة إلى الاعتماد على الذهب كوسيط للمبادلات و المعاملات المالية في حدود معينة، أو اعتماد سلة من العملات؛
- ضرورة إشراك الدول الناشئة والدول النامية التي تعد طرفاً مهماً في الاقتصاد الدولي على أمل إعادة التوازن للاقتصاد العالمي؛
- العمل على تعزيز التعاون الدولي والتنسيق من أجل تحقيق كفاءة النظام النقدي الدولي؛
- ضرورة تطوير نظام الإنذار المبكر بالأزمات المالية من أجل معالجتها قبل حدوثها.

ثالثاً: مقترحات الدراسة

في الأخير يمكن الإشارة إلى أن مجال البحث واسع و يمكن التعمق أكثر في دراسته لهذا يمكن اقتراح مواضيع أخرى تحتاج مزيداً من البحث و التحليل لذا نقتراح المواضيع الآتية التي من الممكن أن تكون عناوين لبحوث مستقبلاً:

- إشكالية تدويل العملات ودورها في اضطراب النظام المالي العالمي.
- العودة إلى قاعدة الذهب كبديل لتحقيق الاستقرار المالي العالمي - دراسة تحليلية استشرافية-

فائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد هني، **العملة والنقود**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
2. أكبر عمر محي الدين الجباري، **التمويل الدولي**، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2009.
3. أكرم حداد، مشهور مذلول، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
4. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، **الأزمة المالية المعاصرة**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
5. إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
6. بلال على النسور، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
7. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
8. توفيق عبد الرحيم حسن، **الإدارة المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001.
9. جمال خريس وآخرون، **النقود والبنوك**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2002.
10. دنيال أرنولد، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم**، ترجمة: عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1990.
11. رشاد العصار، **رياض الحلبي، النقود والبنوك**، دار صفاء، عمان، 2000.
12. رمزي زكي **الإحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر، 1994.
13. رمزي محمود إبراهيم، **الأزمة المالية والفساد العالمي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
14. روبرت جران، **ترويض النمر: نهاية المعجزة الآسيوية**، ترجمة سمسر كريم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999.
15. زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النشر، لبنان.
16. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.
17. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التجهيز والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1999.

18. سامح نجيب، الأزمة المالية الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الإستراتيجية، مصر، 2009.
19. سيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011.
20. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران، عمان، 2010.
21. السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة-، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
22. السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
23. صبيحي تادريس قريصة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت
24. مجدي محمد شهاب، إقتصاديات النقد والمال: النظرية والمؤسسات الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
25. ضياء مجيد الموسوي، نظام النقد الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.
26. ضياء مجيد، النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
27. ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
28. طارق فاروق الحصري، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر 2010.
29. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
30. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر، دار النيل العربية، القاهرة، 2003.
31. عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
32. عبد الحق بوعتروس ، سبتي محمد، السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي الخاص بالأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20 و 21 أكتوبر 2009.
33. عبد السلام أبو قحف، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 20.

34. عبد الكريم شنجار، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
35. عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
36. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
37. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للنشر والطباعة، بغداد، 1992.
38. فاطمة الزهرة خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة بين الأورو والدولار، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
39. القيصر ماهر بن إبراهيم، تكتل دول البريكس نشأته إقتصادياته - أهدافه، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2014.
40. كمال دريد آل شيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن.
41. مجدي محمود شهاب، سوري عدلي ناثر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
42. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية " الإشكاليات والآثار المحتملة على المناطق العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.
43. محسن أحمد الخضير، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
44. محمود حسين وجدي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
45. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي " تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
46. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
47. محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
48. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية-البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ج1، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

49. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008.
50. ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية، الأسباب وسياسات مواجهتها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي الخاص بالأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20 و21 أكتوبر 2009.
51. نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
52. وسام الملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي: قضايا نقدية ومالية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001.
- المذكرات**
53. أسماء بوزيت، منى قروعي، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية-دراسة حالة الأزمة المالية العالمية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2014.
54. آيت بشير عمار، الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي-دراسة الأزميتين المكسيكية والآسيوية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
55. أمينة فنور، منال رهيوي، تأثير الأزمة المالية العالمية لـ 2008 على مستقبل الدولار كعملة قيادية دولية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، الجزائر، 2015.
56. بسمة ملاح، النظام النقدي الدولي في ظل المنافسة اليورو-دولار، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2013،
57. بن ساعد عبد الرحمن، إنعكاسات الأزمات المالية على إستقرار النظام النقدي الدولي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.
58. بن علي عبد الغاني، وسيلي أمينة، آثار الأزمة على الإقتصاديات الناشئة بريكس، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2013.

59. حاتم المع، الأزمة المالية العالمية الأولى للقرن الحادي والعشرين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011.
60. حبور محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
61. داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية-دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.
62. شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.
63. شيطر رائد منذر، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-حالة البريكس- (2003-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
64. عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن - دراسة تحليلية وتقييمية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2018.
65. علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2018.
66. فاطمة الزهراء ديش، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية-الحل المصرفي الإسلامي نموذجاً-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2011، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
67. قريدة معمر، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
68. نوال بلاح، بوبرطخ كريمة، أثر المنافسة أورو دولار، على النظام النقدي الدولي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-، الجزائر، 2015.

69. محمد إبراهيم، صليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي - دراسة حالة دول البريكس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي سبتي، تبسة، 2016.

المجلات

70. اكسل بيرتوكل وآخرون، اليورو الأكثر عالمية دائما، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 01، مارس 2007.

71. بوشنافة أحمد، العملي فاطمة، ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 22، جامعة أدرار، 2012.

72. جلال عزايض، حاجي العلجة، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة الشلف، 2017.

73. حناش إلياس، بوزرب خير الدين، أثر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة أوراق إقتصادية، العدد 1، ديسمبر 2017.

74. حيدر يونس الموسوي، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 86، جامعة المستنصرية، بغداد، 2011.

75. حميد الجميلي، عناصر قوة الإقتصاد الأمريكي وضعفه مع الإشارة خاصة للمديونية الأمريكية، مجلة المنتدى - منتدى الفكر العربي، المجلد 28، العدد 258، سبتمبر 2013.

76. عبيدات عبد الكريم، النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكي، مجلة معارف (مجلة علمية محكمة)، السنة العاشرة، العدد 19، جامعة تيزي وزو، 2015.

77. عمر عبدة سامية، النظام النقدي والمالي الدولي، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جامعة قلمة، ديسمبر 2016.

78. فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم، الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها وتداعياتها، جامعة الزرقاء، الأردن، 2009.

79. كريستيان ملدر، عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى التفكير في إجراءات الوقاية و تدابير الحل، مجلة التمويل والتنمية المجلد 39، العدد 4، 2002.

80. لقمان معزوز، شريف بدري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا إستقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

81. لقمان معزوز، بريش عبد القادر، التحديات الإستراتيجية التي تهدد الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد9، جامعة سكيكدة، 2014.
82. محمد طيب أحمد، كتوش عاشور، معايير وشروط إنضمام النقود إلى النادي المغلق للعملة المرجعية المعتمدة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017.
83. ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع والعشرين، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي، 2007.
84. نزهان محمد سهو، الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم، الأسباب، التداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010 جامعة المستنصرية، بغداد.
85. وراتي شهرزاد، تحدي الصين، تدويل العملة الصينية (الرنمينبي)، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد29، المجلد2، الجزائر، 2014.
- المواقع والمقالات الإلكترونية**
86. أندرس بورغ، الصدع في البريكس، مقال متوفر على الرابط: <http://www.weforum.org> . (12/06/2019).
87. دافيد تاييس، البنك الدولي يمنح البلدان النامية مزيدا من النفوذ، مقال متوفر على الرابط: <http://web.worldbank.org>
88. محمد إبراهيم السقا، هل مازال الدولار عملة إحتياط العالم؟، مقال متوفر على الرابط التالي: <http://www.alarabiya.net/Views/2011/07/15/157714.html>
89. محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة العالم؟، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، مقال متوفر على الرابط التالي: www.alarabiya.net/views/2012/04/17/208287.html (06/06/2019) ,
90. محمد الدريد، روسيا شعب فقير في دولة غنية، مقال متوفر على الرابط: <http://newssyrian.net> (2019/06/16).
91. محمود علي، الأزمة الحدودية بين الهند والصين تصل إلى طريق مسدود، مقال متوفر على الرابط: <http://elbadil.com> (19/05/2019)
92. مروان عبد العزيز، بريكس عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ إفريقيا، مقال متوفر على الرابط: <http://arabic.SputniKnew> (26/02/2019)
93. نهى خالد، آسيا الوسطى: اللعبة الكبرى الجديدة، مقال متوفر على الرابط: <http://www.noonpost.org> (2019/06/20) جينغ مان، هل الأزمة المالية تحول الصين إلى قوة

عظمى؟، مجلة الناو، مقال متوفر على الرابط:

<http://www.nato.int/dou/review/2009/financial.crisis/financial-crisis.China/AR/index.htm>,

94. الهادي هباني، جذور الأزمة المالية العالمية، منبر الرأي، مقال متوفر على الرابط:

<https://www.sudaress.com/sundile/1901> (18/05/2019)

95. "اليوان ... العصور على الطريقة الصينية، ص6، مقال متوفر على الموقع: www.dcrs.sy

96. بنك التنمية الجديد، اتفاقية بنك التنمية الجديد، ص ص 5، 6، متوفر على الرابط:

<http://www.ndb.in> (06/06/2019).

الموقع الرسمي لبنك التنمية الجديد، متوفر الرابط: <http://www.nddb.int> (06/06/2019)

97. إحصائيات السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، متوفر على

الرابط: <http://ar.acturalitac.com/contry> (2019/06/15)

98. مجلة العرب، الدولار صنع نفوذ الولايات المتحدة وأضحى مشكلة العالم، مقال متوفر على الرابط:

<https://alarab.co.uk> (15/05/2019).

مجلة العرب، الدولار صنع نفوذ الولايات المتحدة وأضحى مشكلة العالم، مقال متوفر على الرابط:

<https://alarab.co.uk> (15/05/2019).

الملتقيات

99. باديسي فهيمه، الأزمة المالية العالمية: الأسباب الظاهرة والخفية، مداخلة قدمت ضمن فعاليات

الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، نوفمبر 2009

100. بن علي عبد الغاني، موسلس أمينة، آثار الأزمة على الإقتصاديات الناشئة (Brics) وأهم الدروس

المستفادة منها، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: الأزمة الاقتصادية العالمية

وتأثيراتها على اقتصاديات شمال أفريقيا، المنعقد أيام، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة تبسة، 2013

101. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية إنعكاساتها وحلولها، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية

العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة جنان، لبنان، مارس 2009،

102. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة

المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009

103. سعيد الحلاق، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، مؤتمر حول تداعيات الأزمة

المالية وأثرها على إقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، مصر.

104. عبد الفتاح بوخمخ، محمد صالح، الأزمة المالية العالمية و تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، الجامعة الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 28 أبريل 2009
105. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، يومي 13-14 مارس 2009.
106. قدي عبد المجيد، الجوزي جميلة، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر-، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، أيام 8-9 ديسمبر 2009.
107. لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

الإتفاقيات

108. إتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعدلة بتاريخ 16 فيفري 1989، المادة 01، نشرت على الموقع: www.bird.org.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الفرنسية

Ouvrages

1. Jacques Pavoine, **Les Trois Crises Du Xxe Siècle**, Ed Ellipses, Paris, 1998.
2. Michel Biales et al, **L'essentiel sur l'économie**, 4ème édition, Berti édition, Alger, 2007.
3. Mylène Gaulard, **l'économie de Brésil**, édition BREAL, Paris, 2010.
4. Robert Boyer et Mario Dehove, **Les Crises Financières**, La Documentation Francaise, Paris, 2004

ثالثا: قائمة المراجع باللغة الانجليزية

Books

5. Luiz Fernando de Paula et al, **The Brazilian Economy After the Global Crisis: An Assessment of the Economic Slowdown in 2011-2012**, In: Pereira, A.W.; Mattei, L. (ed.). **The Brazilian Economy Today: Towards a New Socio-Economic Model?**. Londres: Palgrave Macmillan, 2016.
6. Ministry of finance, **Government of India**, the BRICS Report, 1st edition, Oxford University press, India, 2012.

Journals and magazines

7. Daniel W. Drezner, **all politics is Global: Explaining International Regulatory Regimes**, Review International Organization, vol.2, 2007.
8. Eduardo costa pinto et Reinaldo Gonçalves, **Les transformations Mondiales et le nouveau rôle de Chine**, *Revue tiers monde*, vol.3,N°.219, 2014
9. Ravinder Rena, Malindi Msoni, **Global Financial Crises and its impact on the South African**, economy a further update, Journal of economics, vol 5, N° 1, 2014

Congresses and Forums

10. Amar Bhattachary and Mattia Romani, **metting the infrastructure challenge: the case for a new development bank**, paper presented in global economic governance seminar, madrid 11th march 2013.
11. Fredric Mishkan, **financial policies and the prevention of financial crises in emerging market countries**, a paper of the NBER CONFERENCE, Economics of financial crises in emerging market countries, Woodstock,Vermont, 19-21 october 2009.
12. Miguel Otero-Iglesias, **Renminbi Internationalisation: stuck in mid-river – for now**, Paper presented at the Forum ‘China’s innovation development and global economy’, organised by the Chinese Academy of Sciences and the Fairbank Center for Chinese Studies at Harvard University and the Lee Kuan Yew School of Public Policy at the National University of Singapore, Beijing, 21-22/V/2018.

Dissertations

13. Daneil Hoffmann, **the impact of the financial crisis on Brazil and Germany: A comparative Analysis of distinct development**, MBA in finance and Risk Management, Institute of economy, Federal University Of Rio de Janeiro, 2011.
14. Thomas Bongani Majaya, **The Fundamental Determinants of the South African Real Exchange Rate from 1995 to 2014**, A Research Report presented In partial fulfilment of the requirements for the MCOM in Development Finance Degree, The Graduate School of Business, University of Cape Town, 2016.

Working Papers, Reports and Researches

15. Brazilian institute of geography and statistics, **Brics Joint Statistical Publication**, Reo de janeiro, Brazil, 2014.
16. Central Bank of the Russian Federation, **the History of the Bank of Russia’s Exchange rate policy**, in : Market Volatility and Foreign exchange interventions in EMEs : what has changed ?, BIS Papers, vol 73, 2013.
17. Ritwik Banerjee, Pankaj Vashisht, **the financial crisis: impact on Bric and policy Response**, ICRIER, New Delhi, India, June 2010.
18. Sofia Svarfrar, Sanclisiwe Ncube, **the social impact of the global Financial crisis an the SADC**, the case of south Africa, the economic Justice Network, Christian Councils in Southern Africa, August 2009.

E-resources

19. 8th Brics Summit "from website <http://brics2016.gov.in>
20. **Benn Steil, Dinah Walker, Is the BRICS Contingent Reserve Arrangement a Substitute for the IMF?**, available at: <http://blogs.cfr.org/geographics/2014/08/06/bricscra/>.
21. BBC News, **swiss National Bank acts to Weaken Strong franc**,available at: <http://www.bbc.co.uk/news/business>. (10-02-2019).

22. Central Intelligence Agency, **Brazil, The World Factbook**, available at: <https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/br.html>
23. Clin S.Kuo, **The Mineral Industry of India**, U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—Metals and Minerals, 2010, available at: <http://minerals.usgs.gov>
24. Deepali pal, **8 Major problems faced by the Indian economy**, available at: <http://www.economicdisussion.net>
25. FAO, **FAO agriculture and trade policy background**, note Russia, available at: <http://www.fao.org>
26. Jeffrey Hays, **Agriculture In China: Challenges, Shortages, Imports And And Organic Farming**, available at: <http://factsanddetails.com/china/cat9/sub63/item348.html>
27. Jeffxey Hays, **Natural Resources in Russia**, available at: http://factsanddetails.com/russia/Economics_Business_Agriculture/sub9_7e/entry-5176.html
28. Richard Javad Heydariam, **The Brics Bank: Multipolarity or Beijing consensus**, available at: <http://www.aljazeera.com/Indepth/opinion/2014/07/Brics-beijin-consensus/201472183428811634.html>.
29. **Russian Geography-Regions of russia**, available at: <http://www.rusemb.org>.
30. The central Bank of the Russian Federation, **The History of the Bank of Russia FX policy**, available at : https://www.cbr.ru/eng/DKP/exchange_rate/fx_policy_hist/
31. Vishnu Padayache, **Global Economic Recession: effects and implications for South Africa at a time of political Challenges**, university of the witwatersrand, available at: www.se.ac.uk/.
32. Wikipedia, **1st Bric Summit**, available at: https://en.wikipedia.org/wiki/1st_BRIC_summit .
33. Wikipedia, **5th Bric Summit**, available at: https://en.wikipedia.org/wiki/5th_BRICS_summit .
34. Wikipedia, **Brics contingent Reserve Arrangement**, available at: <http://en.wikipedia.org>
35. Worldometers, **Countries in the world by population**, 2018, available at: <https://www.worldometers.info>,
36. Xinhua, Backgrounder: **Brics New Development Bank**, available at: <http://www.xinhuanet.com>, (06/06/2019).

الملخص

تعتبر دول البريكس من الدول الناشئة التي عرف اقتصادها نموا متسارعا خلال العقدین الأخيرین، بالشکل الذي أعطاها دافعا للمطالبة بمكانة أكبر في إدارة النظام النقدي الدولي. وقد هدفت هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز مكانة دول البريكس في النظام النقدي الدولي بعد الأزمة، وهذا إنطلاقا من تقييم مكانتها ودورها قبل حدوث الأزمة المالية العالمية 2008، ومقارنة هذا الأداء والمكانة مع تحولات ما بعد الأزمة. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحولات التي طرأت على النظام النقدي الدولي بعد الأزمة لم تكن جذرية، كما أن دول البريكس لم تحظ إلى حد الآن بالمكانة التي تتوافق مع إمكانياتها ومقوماتها. **الكلمات المفتاحية:** دول البريكس، النظام النقدي الدولي، الأزمة المالية العالمية 2008، صندوق النقد الدولي، السيولة الدولية، أسعار الصرف.

Summary

The BRICS countries are emerging countries whose economy has grown rapidly over the last two decades, motivating them to demand a greater place in the management of the international monetary system.

This study within an analytical descriptive framework aims at highlighting the position of the BRICS countries in the international monetary system after the crisis, based on an assessment of their position and role before the 2008 global financial crisis, and comparing this performance and status with the post-crisis transformations.

The study found that the changes that took place in the international monetary system after the crisis were not radical, and the BRICS countries have not yet achieved the status that corresponds to their potentials and elements.

Key words: BRICS countries, international monetary system, global financial crisis 2008, International Monetary Fund, international liquidity, exchange prices.